جـامـعـة الشّـيخ العربي التبسّي –تبسّة-
كلّية الحقوق و العلوم السّياسية
قسم العلوم السياسية

إنعكاسات التّقارب الرّوسي-الإيراني على الوضع في سوريا

مذكّرة مكمّلة لنيل شهادة الماستر في العلوم السّياسية

تخصّص دراسات إستراتيجية

إعداد:
- محمّد الأمين لبّوز
- رشدي بخّوش

إشراف:
- سـمـيـة بلعـيـــد

الإسم و اللّقب	الدّرجة العلمية	الصّفة
نسرين نمّوشي	أستاذ مساعد أ	رئيسًا
سمية بلعيد	أستاذ مساعد أ	مشرفًا و مقرّرًا
أمير عبّاد	أستاذ مساعد أ	عضوًا مناقشًا

السّنـة الجـامـعـيـة: 2016/2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

مُلخّص الدّراسة

خَلُصت الدِّراسة حول موضوع إنعكاسات التّقارب الرّوسي الإيراني على الوضع في سوريا إلى الوقوف على أهمّية سوريا بالنّسبة لكل من روسيا و إيران، حيث أنّها تمثّل أهمِّية كبيرة لهما في العديد من المجالات، سواء السّياسية أو العسكرية أو الإقتصاديّة، كما تعتبر سوريا حليفًا إستراتيجيا لكل من روسيا و إيران في منطقة الشّرق الأوسط، وقد أدّى تطوّر التّقارب الرّوسي الإيراني ضمن الأزمات الإقليمية "الوضع السورية " إلى تحديد مصالح الطّرفين في سوريا، فضلًا عن سعي روسيا وإيران من خلال تدخّلهما في ما يجري بسوريا من خلال مساندتهما لنظّام بشّار الأسد في حماية هذه المصالح، و هو ما تجسّد من بطريقة مباشرة من خلال التّدخّل العسكري الرّوسي في سوريا الذي زاد من تعقيد الأوضاع فيها و إحتمال إستطالة الوضع الرّاهن في سوريا لفترة أطول، كما خلصت الدّراسة أنّ التّقارب الرّوسي الإيراني يؤثّر سلبًا على الوضع في سوريا بإستثناء النّظام الحاكم فيها.

Summary of the study

The study on the theme of reflections Russian-Iranian rapprochement on the situation in Syria to stand on the importance of Syria for both Russia and Iran, where it is of great importance to them in many fields, whether political, military or economic, as Syria is a strategic ally of Russia and Iran in the Middle East, has resulted in the development of Russian-Iranian rapprochement within the regional "Syrian situation" crises to determine the interests of both sides in Syria, as well as the pursuit of Russia and Iran, through their involvement in what is happening in Syria through their support for the regime of "Bashar al-Assad" in the protection of these interests and what is the incarnation of a direct way through the Russian military intervention in Syria, which has increased the complexity of the situation and the possibility elongate the current situation in Syria for a longer period, the study also concluded that the Russian rapprochement Iranian adversely affect the situation in Syria with the exception of the ruling regime there.

إهداء

بِـسْمِ اللّـــهِ الرَّحْمـــانِ الرَّحِيـــــــمْ

الحمد لله الذي وفّقنا لهذا و ما كنّا لنتمّه لولا أن وفّقنا اللـــه.

الحـــمـد للّـــه الـذي هـــــدانا و ما كنـــا لنهتدي لـــولا أن هدانا اللـــه.

إلى اللّـذين قال فيهما الرّحمـــــــان: "و اخفض لهما جناح الذل من الرّحمة".

إلى كل أفراد العائلة و أخص بالذكر: الوالدين الكريمين

إخـــــــوتي و أخـــــــــواتي

إبن أختي: محمّد حمدي

إلى كل الأصدقاء و الأقارب و أساتذتي الكرام.

إلى كل من وقف إلى جانبي و أعانني على إنجاز هذا العمل.

أهدي لهم ثمرة جهدي المتواضع.

- رشدي بخّوش-

إهداء

بِـسْمِ اللّـــهِ الرَّحْمـــانِ الرّحيـــــــم

الحمد لله الذي وفّقنا لهذا و ما كنّا لنتمّه لولا أن وفّقنا اللـــه.

الحـــمـد للّـــه الـذي هـــــدانا و ما كنـــا لنهتدي لـــولا أن هدانا اللـــه.

اهدي عملي هذا و اي عمل اولا و دائما و في اي محل ،الى والداي الكريمان اللذان لطالما كانا لي السند الرفيع و الحصن المنيع في مواجهة درك الحياة و كرب المعاناة و في رسم البسمة في وجه كل مأساة

شكرا أبي و ألف شكر، شكرا أمّي و ألف شكر ...، من لم يشكر الإنسان لم يشكر ربه، و عن أي إنسان أتحدث... !!!، عن سبب وجودي في الحياة

إلى أخواتي، جدّي، أخوالي، خالاتي، عمّاتي و أعمامي، و إلى جميع أفراد عائلتي الكريمة.

إلى الرفقة الطيبة: رشدي بخشوش، شعيب، وليد، خليل، الحاج، حسام، العايش... و جميع أصدقائي.

إلى كل من علمني حرفا، إلى كل من قدّم لي درسا، إلى كل من وجّه لي نصحًا

إلى جميع أفراد عائلتي الدراسية: أساتذتي الكرام، زملائي الأعزاء

إلى كل من جمعتني بهم أوقات ممتعة، شكرا لكم

-محمّد الأمين لبّوز-

شكـــر و عـرفـــان

نتقدّم بالشّكر الجزيل للأستاذة " سميّة بلعيد" على تفضّلها للإشراف على هذه الدراسة

و على الإهتمام الكبير و المتابعة المستمرة في كل مراحل الدراسة، بفضل نصائحها و توجيهاتها القيّمة التي إستطعنا من خلالها أن نحقّق الأفضل في هذا العمل.

كما لا يفوتنا أن نتقدّم بالشّكر لكل الأساتذة الذين غرفنا من معينهم و تشرّفنا بالدراسة على أيديهم، و نخص بالذكر أعمدة العلوم السياسية في جامعة تبسة : الأستاذة "باديس بن حدّة"، الأستاذة "نسرين نموشي"، الأستاذ "يوسف أزروال"، الأستاذ "عطية إدريس "، و الأستاذة "رقية بلقاسمي".

كما لا ننسى أن نشكر كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو من بعيد.

و ختاما لهذه الكلمة، أشكر كل من ساندني في إنجاز هذا العمل و لو بكلمة طيبة في لحظة ضيق.

إلى كل هؤلاء أتقدّم لهم بكل الشكر و التقدير و العرفان على مساعدتهم لي في إنجاز هذا العمل المتواضع.

-بارك اللّه فيكم جميعا-

خطّة الدّراسة

الـخُـطّـة

مقدّمة

الفصل الأوّل: العلاقات الرّوسية الإيرانية: دراسة عامّة

المبحث الأوّل: السياسة الخارجية الروسية

المطلب الأوّل: دوائر صنع القرار الخارجي لروسيا

المطلب الثّاني: مرتكزات السياسة الخارجية الرّوسية

المبحث الثّاني: مدخل للسّياسة الخارجية الإيرانية

المطلب الأوّل: محدّدات السياسة الخارجية الإيرانية

المطلب الثّاني: دوائر صنع القرار الخارجي لإيران

المطلب الثّالث: مرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية

المبحث الثّالث: قراءة في العلاقات الرّوسية الإيرانية

المطلب الأوّل: تاريخ العلاقات الرّوسية الإيرانية

المطلب الثّاني: ملامح التقارب الرّوسي الإيراني

المطلب الثّالث: دوافع التّقارب الرّوسي الإيراني

المطلب الرّابع: العوامل المؤثّرة في التّقارب الرّوسي الإيراني

الفصل الثّاني: دراسة تحليلية للوضع في سوريا

المبحث الأوّل: الواقع الأمني للوضع في سوريا

المطلب الأوّل: الحراك في سوريا: الخلفيات و الأبعاد

المطلب الثّاني: الأطراف السّورية المؤثّرة في الوضع

المطلب الثّالث: إنعكاسات الوضع في سوريا على دول الجوار

المبحث الثّاني: الوضع في سوريا: دراسة في الأسباب

المطلب الأوّل: الأسباب السياسية للوضع في سوريا

المطلب الثّاني: الأسباب الإقتصادية للوضع في سوريا

المبحث الثّالث: **مواقف القوى الإقليمية و الدولية تجاه الوضع في سوريا**

المطلب الأوّل: مواقف القوى الإقليمية تجاه الوضع في سوريا

المطلب الثّاني: مواقف القوى الدولية تجاه الوضع في سوريا

الفصل الثّالث: تحليل التّواجد الرّوسي الإيراني في سوريا

المبحث الأوّل: **سوريا بين الإستراتيجية الرّوسية و الإيرانية**

المطلب الأوّل: الإستراتيجية الرّوسية في سوريا

المطلب الثّاني: دوافع الإستراتيجية الإيرانية في سوريا

المبحث الثّاني: **التّدخّل العسكري الرّوسي في سوريا**

المطلب الأوّل: دوافع التدخّل العسكري الرّوسي في سوريا

المطلب الثّاني: موقف إيران من التّدخّل الرّوسي في سوريا

المطلب الثّالث: نتائج التدخّل العسكري الرّوسي في سوريا

المبحث الثّالث: **السّيناريوهات المستقبلية للوضع السّوري و تأثيرها على التّقارب الرّوسي الإيراني**

المطلب الأوّل: سيناريو إستمرار الوضع الرّاهن في سوريا

المطلب الثّاني: سيناريو إستمرار و زيادة قوّة النظام السوري.

المطلب الثّالث: سيناريو سقوط النظام السوري

الخاتمة

مقدّمة

مقدّمـــة:

مرّت العلاقات الرّوسية الإيرانية بفترات مدٍّ وجزر غير منتظمة في الغالب، وبدراسة الفترة الممتدة منذ الثورة الإسلامية حتى الآن، يمكننا إستخلاص عدد من الفترات تميز كل منها بسلسلة من توجهاتٍ وتحالفات متنافسة شهدت حالات كر وفرّ، تبعًا لتغير القوى الفاعلة الدّاخلية والخارجية، فقد شهدت العلاقات الرّوسية الإيرانية تحوّلًا إستراتيجيا مهمًّا تُوّج بتوقيع العديد من الإتّفاقيات السّياسية، الاقتصادية، التكنولوجية، والتجارية بين البلدين، بالإضافة إلى توطيد مجالات التّعاون العسكري، والتي أسّست لشراكة إستراتيجية بينهما، وقد أدّى هذا التّطوّر إلى الحديث عن تحالف روسي- إيراني غير معلن، والذي يمثّل أحد مظاهر سياسة المحاور الإستراتيجية في مواجهة الهيمنة الأمريكية في ظل النّظام الدولي الجديد في منطقة الخليج العربي وبحر قزوين، فالمتتبّع العلاقات الرّوسية الإيرانية، والتّطور الذي شهدته على مدى أكثر من عقدين من الزّمن، يوضّح أنّ التّعاون الرّوسي– الإيراني هو أحد أنماط التّعاون الإستراتيجي، رغم أنّه لم يصل بعد إلى مستوى التّحالف الإستراتيجي الكامل، لوجود بعض الملفّات التي تثير خلافات بين الدّولتين وخصوصًا (البرنامج النووي الإيراني، وبحر قزوين).

كما أثار التّقارب الرّوسي الإيراني في كثير من القضايا جدلًا واسعًا حول طبيعة وأهداف هذا التّقارب، نظرًا لإنعكاسه وأهمّيته على المستوى الإقليمي والدولي، خصوصًا القضايا المتعلّقة بالشّرق الأوسط، و نخص بالذّكر الوضع السّوري، لما لسوريا من أهمّية في السّياسة الخارجية لكلا طرفي التّقارب التي تحرّكها العديد من المصالح.

في ظل تدهور الأوضاع في سوريا سارعت كل من روسيا و إيران لإتّخاذ مواقف مغايرو تمامًا للمواقف التي تبنّتها تجاه كل الدول الأخرى التي عاشت ما يعرف بالحراك العربي، و ذلك بالتّأييد المباشر و الصّريح علنًا، بإعتبار أنّ ما يحدث في سوريا نتيجة مؤامرة خارجية تدعّمها قوى غربية و يجب مساندة نظام بشّار الأسد في إستعادة السّيطرة و التّحكّم في كل ما يجري هناك؛ و رغم الخسائر الرّوسية المتزايدة في سوريا و خاصّةً بعد تدخّلها العسكري، إلّا أنّ روسيا مازالت تدعم موقفها إلى جانب كل من إيران والصّين، كل ذلك كان من أجل الحفاظ على نظام بشّار الأسد الذي يتوافق و المصالح الرّوسية في منطقة الشّرق الأوسط ككل، إضافةً لدور هذا النّظام في تقوية و تعزيز روابط التّقارب الرّوسي الإيراني من جهة أخرى.

و يبقى الأمر المهم في دراسة التّقارب الرّوسي الإيراني و إنعكاساته على الوضع في سوريا هو تطلّع إيران لأن تصبح قوة عالمية و دولة لها وزنها الإقليمي، فيما تسعى روسيا لإستعادة أمجادها و تجنيد حلفاء لها في أكبر

جزء ممكن من العالم و خاصّةً في منطقة الشّرق الأوسط، إضافةً إلى سعيها لفرض نفوذ موازٍ للغرب و خاصة الولايات المتّحدة في ذات المنطقة؛ فقد إعتبرت أوساط روسية بأنّ الإنكفاء الرّوسي عن الشّرق الأوسط ومنطقة الخليج بمثابة خطأ جسيم ينبغي تداركه بأسرع ما يمكن، و هذا ما أصبح موقفًا رسميّا للكريملن.

1) مبرّرات إختيار الموضوع:

لقد جاء إختيارنا لهذا الموضوع لمجموعة من الأسباب، تراوحت ما بين أسباب ذاتية و أخرى موضوعية.

الأسباب الذّاتية:

من بين الإعتبارات الذّاتية التي دفعتنا لإختيار الموضوع هو رغبتنا في التّعمّق في دراسة الحراك السّوري و مآلات ما يفرزه هذا الوضع وتتبّعنا له و إصرارنا على فهمه، ما جعلنا نتناول موضوع التّقارب الرّوسي الإيراني و تأثيراتi على الوضع السّوري بإعتبار أنّ روسيا من بين القوى الكبرى التي بدأت تسترجع مكانتها في النّظام الدولي، و خاصّة في ظل التّوافق الظّاهر في مواقف كل من إيران و روسيا تجاه ما يجري في سوريا.

هذا و بالإضافة إلى رغبتنا في فتح آفاق جديدة لنفس الموضوع، ليكون هذا الجهد العلمي بمثابة الإنطلاقة لبحوث أخرى تمس نفس الموضوع.

الأسباب الموضوعية:

تكمن أبرز الأسباب الموضوعية لإختيارنا لهذا الموضوع في الأهمّية العلمية لهذا الموضوع، كونَهُ أحد المواضيع الأساسية المطروحة للنقاش في الدراسات المعاصرة خصوصًا حول التّقارب الرّوسي الإيراني الذي أصبح يثير العديد من التّساؤلات في ظل إرتباطه الوثيق بالوضع في سوريا، مع محاولة هذه الأخيرة إستعادة مكانتها السّابقة كقوة عظمى ذات أدوار فاعلة على المستوى الدولي، فضلًا عن العمل على وضع دراسة علمية أكاديمية تساهم –ولو بشكل متواضع– في تفسير و تحليل إنعكاسات التّقارب الرّوسي الإيراني على الوضع في سوريا من خلال تحليل النّزاع السّوري تحليل علمي بدراسة الدّور الجديد لروسيا و الرّغبة في إسترجاع أمجاد الماضي من خلال إيجاد موطأ قدم دائم في منطقة الشّرق الأوسط، بالتّوافق مع دور الإيراني الإقليمي المتزايد.

2) أهمّية الموضوع:

تكمن أهمّية موضوع الدّراسة من خلال الأهداف العلمية و العملية التي نسعى للوصول إليها كما تمّ ذكرها سابقًا، إذ يبحث موضوع الدّراسة في مجال التّقارب الرّوسي الإيراني الذي أخذ في التّزايد و التّنامي بشكل كبير و أصبح جليًّا من خلال التّوافق الكبير في السياسة الخارجية للبلدين بخصوص العديد من القضايا الدّولية و الإقليمية و من أبرزها الوضع السّوري الذي أصبح بمثابة الدّليل القاطع في تزايد وتيرة التّقارب الرّوسي الإيراني، و هو ما يدعو بالضّرورة إلى تحليل أكبر؛ و تكمن أهمّية هذه الدّراسة أساسًا في محاولة الإجابة عن العديد من التّساؤلات و المسائل المتعلّقة بالتّقارب الرّوسي الإيراني وما يفرزه من إنعكاسات على الوضع في سوريا.

3) أهداف الموضوع:

نسعى من خلال دراستنا لهذا الموضوع في الوصول للأهداف التّالية:

- دراسة و تحليل الوضع في سوريا و تأثّره بمواقف القوى الدّولية و أهمّها روسيا، إضافةً لمواقف القوى الإقليمية و خاصّةً منها الموقف الإيراني.

- الكشف عن التّطلّعات الرّوسية و الإيرانية في سوريا.

- تحديد مجالات و دواعي التّقارب بين كل من روسيا و إيران خَاصّةً في ظل تدهور الأوضاع في سوريا.

- البحث في أهداف الإستراتيجية الرّوسية للتّقارب مع إيران و العوامل التي تؤثّر في هذا التّقارب.

- محاولة إستشراف للوضع في سوريا في ظل المعطيات الرّاهنة في شكل سيناريوهات مع كيفية تأثير كل سيناريو ممكن على المصالح الرّوسية و المصالح الإيرانية، و منه تأثير كل سيناريو على التّقارب الرّوسي الإيراني ككل.

4) الإشكـاليـــة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع و التّعمّق فيه، تبلورت لنا المعالم الرّئيسية لإشكالية الدّراسة، و المتمثّلة في:

- كيف يتأثّـر الوضع فـي سـوريـا بـمستوى التّقـارب الـرّوسـي الإيـرانـي؟

5) الأسئلة الفرعية:

القارئ و المتمعّن للإشكالية يخطر بباله العديد من التّساؤلات، و من أبرزها:

- هل الوضع في سوريا هو نتاج أسباب داخلية أم خارجية ؟

- ما هي الدّوافع الحقيقية للتّقارب في المواقف الرّوسية الإيرانية تجاه الوضع في سوريا؟

- كيف تعاملت كل من القوى الدولية و القوى الإقليمية مع الوضع في سوريا؟

- هل التّقارب الرّوسي الإيراني رهين الوضع في سوريا؟

7) الفرضيـات

من خلال الإشكالية و الأسئلة الفرعية السّابقة الذّكر تمّ صياغة الفرضيات التالية:

- يعتبر البحث عن مكانة دولية أفضل هي أساس التّقارب الرّوسي الإيراني.

- عدم تعرّض المصالح الرّوسية الإيرانية الإقتصادية في سوريا للتّهديد أدى إلى ثبات موقفها الرّافض لموجات التّغيير في المنطقة.

- التّقارب الرّوسي الإيراني مرهون بمآلات الوضع في سوريا.

8) حـدود الـدّراســـة

تمّ تحديد الدّراسة وفق إطارين: الإطار الزّماني، و الإطار المكاني على النّحو التّالي:

– *الإطار المكاني:* تتناول هذه الدّراسة إنعكاسات التّقارب الرّوسي الإيراني على الوضع في سوريا، و منه سيتم التّركيز بشكل مباشر على سوريا كحد مكاني للدّراسة.

– *الإطار الزّماني*: نركّز في هذه الدّراسة زمنيًّا على الفترة الممتدة منذ بداية تدهور الأوضاع في سوريا – مارس2011– إلى بداية سنة 2016.

8) المقاربات المنهجية:

يفرض الموضوع محل الدّراسة إتّباع مجموعة من المناهج العلمية و هي:

– *المنهج التّاريخي*: تمَّ إعتماد هذا المنهج لضرورة حتمية من خلال سرد الوقائع والأحداث الأكثر تأثيرًا، سواءًا في ما يتعلّق بالتّقارب الرّوسي الإيراني أو الوضع السّوري و التعمّق في خلفياته و حيثياته، بالإضافة إلى تتبّع مسار العلاقات الرّوسية الإيرانية التي تستوجب الرّجوع إلى الماضي لكسب معرفة و إدراك صحيح حول التّقارب الرّوسي الإيراني و محرّكاته.

– *المنهج الوصفي*: من خلال وصف و تحليل الأنشطة و السّلوكات الماضية و الأحداث المختلفة، خاصّةً فيما يتعلّق بالعلاقات الرّوسية الإيرانية في الوقت الحالية، بالإضافة إلى فهم الدّور الرّوسي و الدّور الإيراني في الوضع في سوريا.

– *منهج دراسة الحالة*: إعتمدنا على هذا المنهج بغرض فهم و إستيعاب الوضع في سوريا و التّعمّق فيه و البحث في كيفية تأثر هذا الوضع بالمصالح الإيرانية و المصالح الرّوسية، و منه إستيعاب تداعيات التّقارب الرّوسي الإيراني على الوضع في سوريا لما لهذا المنهج من أهمّية في الوصول إلى معلومات وحقائق تفصيلية حول الأحداث التي تشهدها سوريا، وهذا يتطلّب منّا المتابعة والتّدقيق في تطوّراتها، كما ساعدنا هذا المنهج أيضًا على تحديد طبيعة التّفاعلات التي تحدث بين الأطراف المؤثّرة في الوضع، سواءًا الدّاخلية أو الخارجية.

9) الدّراسات السّابقة:

لا يمكن دراسة أي موضوع دون الإعتماد على أدبيات سابقة تصب في نفس المجال لذلك سنتطرّق بإيجاز إلى أبرز الأدبيات التي تخدم الموضوع كما يلي:

– مقالة باللّغة الإنجليزية بعنوان:

"The Syria Crisis and the Making of Russia's Foreign Policy "

للكاتبة "Ekaterina Stepanova"، الصّادرة عام 2012، و التي حاولت فيها إبراز تأثير الوضع في سوريا على النمط العام للسياسة الخارجية الروسية و مصالحها الحيوية في منطقة الشّرق الأوسط ككل، بما فيها إيران و العلاقات الرّوسية الإيرانية، وتناولت فيها محدّدات السّياسة الخارجية الروسية عامّة، ثم ركزت على التّحدي السّوري الذي دفع صناع القرار الرّوس إعتماد أسس جديدة للتّعامل مع هذا التّحدي.

– دراسة نيفين مسعد في كتابها "**صنع القرار في إيران و العلاقات العربية – الإيرانية**" تناولت جانبًا من الموضوع، حيث حاولت معرفة الأثر الذي تتركه عملية صنع القرار في إيران على العلاقات العربية– الإيرانية و في ضمنها سوريا، فتناولت بيئة صنع القرار داخليًّا و خارجيًّا، كما تطرّقت للمحدّدات الفكرية و الإيديولوجية النّاظمة لمسار صنع القرار الخارجي الإيراني، ثمّ ركّزت و بشكل دقيق على عملية صنع القرار في العلاقات العربية الإيرانية، و كذا الخصائص المحدّدة للسّياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية.

– كتاب بعنوان: "**صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية**"، لكاتبته: "نورهان الشيخ"، حيث حاولت الكاتبة التّركيز على بيئة صنع القرار في روسيا، من خلال التّطرّق لمؤسّسات صنع القرار ثم العوامل الدّاخلية المؤثّرة في عملية صنع القرار، بعدها تطرّقت إلى العوامل الخارجية المؤثّرة في دوائر صنع القرار بالتّركيز على علاقاتها مع الدول الكبرى ودول إقليمية تركّزت أساسًا تجاه إيران، لتحاول في الأخير التّركيز على العلاقات الروسية العربية بإبراز الموقف الروسي من أهم القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

10) هيكلة الدّراسة:

وفق عنوان الدراسة و الموسوم بإنعكاسات التّقارب الرّوسي الإيراني على الوضع في سوريا، تمّ تقسيم الخطّة إلى ثلاثة فصول، بالإضافة إلى المقدّمة و الخاتمة، و يمكن إيجاز هذه الخطّة كما يلي:

– **الفصل الأوّل**: تمّ تقسيمه إلى ثلاثة مباحث و تمّ التطرّق فيه لدراسة السياسة الخارجية بمحدّداتها و مرتكزاتها و مؤسّسات صنع القرار الخارجي فيها لكل من روسيا و إيران، أمّا المبحث الثّالث فقد خصّصناه لدراسة عامّة حول التّقارب الرّوسي الإيراني، بالتّركيز على الإطار التّاريخي و مجالات و دوافع هذا التّقارب، إضافةً للعوامل المؤثّرة في التّقارب الرّوسي الإيراني.

– **الفصل الثّاني**: تحت عنوان دراسة تحليلية للوضع في سوريا، حيث تناولنا في هذا الفصل مبحثين، و خصّصنا المبحث الأوّل لدراسة الواقع الأمني للوضع السّوري من خلال التّطرّق لخلفيات و أبعاد هذا الوضع، كما تطرّقنا في هذا المبحث لأطراف الوضع و مسبّباته، ثمّ إنعكاسات الوضع السّوري على دول الجوار، كما خصّصنا المبحث الثّاني لدراسة مواقف القوى الإقليمية و الدّولية من الوضع في سوريا مع التّركيز على موقف إيران و موقف روسيا في شكل مبحثين.

- **الفصل الثّالث:** تمّ تخصيص هذا الفصل لتحليل التّأثير المتبادل بين كل من التّقارب الرّوسي الإيراني و الوضع السّوري، من خلال التعمّق في كل من الإستراتيجية الرّوسية و الإستراتيجية الإيرانية في سوريا، ثمّ دراسة التّقارب الرّوسي الإيراني فيما يخص سوريا من خلال متغيرات الدّور الرّوسي و الدّور الإيراني في الوضع السّوري، أمّا المبحث الثّالث في هذا الفصل و الأخير في الدّراسة ككل فقد حاولنا من خلاله إستشراف الوضع في سوريا، و ذلك من خلال ثلاث سيناريوهات رئيسية و الأكثر إحتمالًا للتّجسيد على أرض الواقع.

11) صعوبات الدّراسة

تتمثّل الصّعوبات التي واجهت إعداد بحثنا هذا بالأساس في تداخل المصطلحات وتوصيفها، بالإضافة إلى حداثة الموضوع من جهة أخرى، كذلك غياب الموضوعية في بعض المواضيع حيث نجد أنّ معظم الكتاب الذين كتبوا حول التّقارب الرّوسي الإيراني هم كتّاب غربيون أو كتاب روسيون و إيرانيون مغتربون، طغت على كتاباتهم الميولات الشّخصية الرّافضة للسّياسات الرّوسية و السّياسات الإيرانية الدّاخلية والخارجية، وهذا ما لاحظناه أيضًا عند الكتاب العرب في تناولهم للوضع في سوريا، وقد أعاق هذا فهم حقيقة ما يحدث بشكل واضح.

الفصل الأوّل

العلاقات الرّوسية الإيرانية: دراسة عامّة

الفصل الأوّل: العلاقات الرّوسية الإيرانية: دراسة عامّة

أثارت العلاقات الرّوسية الإيرانية الكثير من الجدل حول طبيعة و أسباب هذا التّقارب المتزايد بين الطّرفين و في جميع المجالات، فالتّعاون الرّوسي الإيراني من أبرز أنماط التّعاون الإستراتيجي رغم عدم بلوغه مستوى التّحالف الإستراتيجي الكامل، نظرًا لوجود بعض الملفّات التي تثير خلافات بين الدّولتين، خصوصًا (البرنامج النّووي الإيراني وبحر قزوين)؛ و سنحاول في هذا الفصل دراسة كل من السّياسة الخارجية الرّوسية والسياسة الخارجية الإيرانية، و كذا دراسة عامّة في التّقارب الرّوسي الإيراني.

المبحث الأوّل: السياسة الخارجية الروسية

تعتبر دراسة السياسة الخارجية لأي دولة أحد المداخل الرئيسية لفهم طبيعة العوامل المؤثرة في سلوكيات الدول تجاه بعضها البعض، وهو ما يفسر لنا أيضا إختلاف القرارات التي تتخذها الدول تجاه قضايا دولية معينة، و فهم طبيعة توجهات الدول تجاه دول معينة دون سواها وتبنيها لسلوكيات وتصرفات معينة من بين مجموعة بدائل، لذلك فإننا سنعالج في هذا المبحث كل من محدّدات السياسة الخارجية الروسية، دوائر صنع القرار ومرتكزات السياسة الخارجية لروسيا. [1]

المطلب الأوّل: دوائر صنع القرار الخارجي لروسيا

في هذا المطلب لن نركز على الأجهزة البيروقراطية بقدر ما سنركّز على من يتحكّمون ويؤثّرون بها، وهذا راجع إلى أن السياسة الخارجية الروسية كغيرها من الدول تتم عملية صنع القرار فيها ضمن مؤسسات الدولة إلّا أنّ ما يجعل هذه العملية تختلف عن أي دولة أخرى هو طبيعة صُنّاع القرار.

أوّلًا: القيادة السّياسية

قدَّم بوتين آداءًا مختلفا في كافة المجالات لإخراج روسيا من أزمتها المستمرة، فعمل على إنعاش الإقتصاد وتحريره من القيود البيروقراطية، وعلى مكافحة الفساد بوضع حد لتسلُّط المافيات على الدولة والإقتصاد وإخلاء الكرملين من الطّغمة المقربة من يلتسن، وشجّع على الإستثمار وعلى تطوير الصّناعات وخاصّةً

[1] حيدر علي حسن، "**سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي**"، (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2013)، ص 84.

العسكرية التي تعدُّ أحد أهم الصّادرات الرّوسية، كما عمل على خفض الضّرائب و إصلاح النّظام المصرفي وزيادة المساعدات الإجتماعية، كما وأصدر قانون يحد من صلاحيات حُكّام الأقاليم لوضع حد لميولهم الإنفصالية،[1] كل ذلك كان على أساس فهم صحيح بأنّ تطوير الأوضاع الدّاخلية الإقتصادية والسياسية والإدارية سيكون له أثر حاسم على السياسة الخارجية الرّوسية، ويرى معظم المحلّلين لسياسة بوتين الخارجية أنّه كان وسيلة لتحقيق الإستقرار داخل النّظام و إعادة بناء السُّلطة المركزية، كما كان له الفضل في جعل مهمّة السياسة الخارجية في التّصدي للأوضاع التي قد تعرقل إعادة بناء هذه السُّلطة، و إستعادة مكانة روسيا وقوّتها في النِّظام العالمي؛ كما شكل تسلُّم "ديمتري ميدفيديف– Dmitri Medvedev" موقع الرّئاسة الرّوسية خلفًا للرَّئيس بوتين إشارةً إلى إستمرارية النّهج البوتيني الهادف لدور روسي فاعل على الساحة الدولية، مع التّأكيد على أنّ بوتين رتّب المسرح لخليفته ورئيس وزرائه السّابق بعد أن عالج و صفى مشكلات كثيرة؛[2] فقد أشارت الصّحيفة الرّسمية "روسيسكايا غازيتا" أنّ أحد أسباب إختيار بوتين لترشيح ميدفيديف خليفةً له يعود إلى أنّه قد حان الوقت لإضفاء لمحات جديدة على السّياسة الرّوسية من خلال التّحوّل من الإعتماد على الجوانب الأمنية إلى التّركيز على الجوانب الإقتصادية مع الميل نحو المزيد من اللّبرالية لتطوير الإقتصاد الوطني بإعتبار أنّه تكنوقراطي ومتمرِّس في الإقتصاد والأعمال ويُصنّف ضمن الجناح اللّيبرالي في الكرملين.

كما أنّ عودة بوتين إلى الحكم في 2012 تختلف كثيرًا عن فترة حكمه السّابقة و يرجع هذا لثلاثة عوامل رئيسية، فالعامل الأوّل يكمن في إكتمال عناصر القوّة الرّوسية الإقتصادية والسّياسية والعسكريّة ما يمكنّها من التحرّك بخطى ثابتة تجاه القضايا الدولية، و أمّا الثّاني فيرجع إلى التحرّك المكثّف للدول الغربية لإضعاف الجهود الرّوسية الرّامية لإنهاء الهيمنة الأمريكية و إرساء نظام دولي متعدّد الأقطاب تكون هي أحد أقطابه، وأما الثّالث فيتعلّق بشخص الرّئيس بوتين الذي أصبحت له شعبية كبيرة ليس للإصلاحات التي حقّقها في روسيا فقط بل أيضا لقوة شخصيته و إصراره على استعادة أمجاد روسيا، و أصبح ينظر إليه على أنّه مُؤَسِّس روسيا الحديثة حتَّى أنّ الكثير من المراقبين لسياسته أطلقوا عليه" قيصر روسيا الحديثة".[3]

---

[1] جورج شكري كتن، "**العلاقات الروسية العربية في القرن العشرين وآفاقها**"، دراسات إستراتيجية، (العدد53، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، 2001)، ص80.

[2] حميد حمد السّعدون، "**الدور الدولي الجديد لروسيا**"، مجلة الدراسات الدولية، (العدد 42، العراق، 2009)، ص ص1-2.

[3] لمى مضر الأمارة، "**الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009)، ص181.

إنّ إنطلاق القيادة الرّوسية لهدف زيادة تعظيم قوّة روسيا ونفوذها و إستعادة بعض قوة الإتّحاد السّوفييتي السّابق، يأتي متوافقًا ورغبتها في إستبعاد العودة لسياسات الحرب الباردة لمعرفتها بأنّها حرب مكلفة مادّيًا وسياسيًّا و أمنيًا، في حين لم تزل مستمرّة في سعيها لمكافحة آثارها السّلبية داخل مجتمعاتها، هذا غير ما لديها من شبكة المصالح المتعدّدة مع أطراف دولية كثيرة، وهذا بلا شك يتقاطع ومنهجية سياسيات الحرب الباردة وتداعياتها المختلفة.[1]

ثانيًا: النّخبة السياسية

إنّ التّحول السّياسي الذي أعقب سقوط الإتّحاد السوفييتي نشأ معه بالتّبعية تحول كبير في مراكز القوى والنُّخب السياسية الحاكمة والتي كانت تتجاذب حول فكرة كون روسيا دولة أوربية يجب أن تمتد تطلُّعاتها غربًا–توجه أورو أطلنطي– أو أنّها دولة آسيوية يجب أن تضع محيطها الشّرقي نصب عينيها، إنّ فهم طبيعة النُّخبة الحاكمة في روسيا يقود إلى فهم أعمق يُفسِّر توجُّهات السياسة الخارجية الرّوسية. [2]

وعمومًا يمكن التّمييز بين ثلاثة إتّجاهات رئيسية داخل النّخبة السّياسية الرّوسية يمثّلها كل من:

1- الليبراليون: يرى أنصار هذا التّيار أنّ الطّريقة المثلى لتحقيق المصالح الوطنية الرّوسية تتم من خلال إتّباع سياسة خارجية تعاوُنية مع الغرب و لاسيما الولايات المتّحدة، و أنّ الحصول على الدّعم الغربي يعدُّ مطلبًا أساسيًا من أجل التّخلُص من الصّعوبات الدّاخلية التي تمر بها روسيا.

2- القوميون و المحافظون والشُّيوعيون: يركِّزون على وحدة روسيا ويرغبون في العودة إلى ما قبل الثّورة البلشفية ويشكِّكون في النّيات الغربية، وهم ضدَّ التّأثير الغربي في الثّقافة الرّوسية ويركِّزون على ضرورة التّمسُّك بالثّقافة القومية الرّوسية و إحياءها، أمَّا المحافظون فيفضِّلون العودة إلى النّظام المركزي في الإقتصاد ويرفضون كل الإصلاحات الخاصّة بالتّحول إلى إقتصاد السّوق، في حين أنَّ الشُّيوعيون هم دعاة توسيع نطاق الأسواق

[1] حميد حمد السعدون، "**مرجع سابق**"، ص 3.

[2] سعود كابلي، "**نظرة تفسيرية للسياسة الروسية: دور النخبة السياسية**"، تاريخ الاطلاع:2016/03/15، الموقع:
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=17213

والنُّفوذ الرّوسي و إقامة علاقات مميزة مع دول الشرق الآسيوية والعالم الإسلامي والصّين والسّعي لإعادة الإتحاد السوفييتي.[1]

3- إتّجاه الوسط: وممثّلوه يجمعون بين توجُّهات كل من اللّبراليين والقوميين والمحافظين ويحاولون إيجاد التّوازن بينهم، فهم لا يرفضون التّجربة الغربية ويؤيّدون فكرة التّعلُّم منها وفكرتهم عن تحديث روسيا تعتمد على إستيراد التّكنولوجيا الغربية و جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة والتّنافس معهم، والفرق الرّئيسي بينهم وبين اللّبراليين يكمن في إعتقادهم بأنَّ دور الغرب قد إنتهى في السّاحة الدولية و عليهم أن يتخلُّوا عن جزء منه لروسيا، كما يدعون إلى جعل النِّظام الدولي أكثر ديناميكية و أكثر اعتمادًا على مفهوم الدولة المركزية.[2]

ويمكننا أن نضيف نقطة هامَّة تتعلّق بالجانب العملي، أين نجد مجموعتين تسيطران على البرلمان الرّوسي وهما "سيلوفيكي"، وتعني "الرجال الأقوياء" أمثال "ميخائيل فرادكوف" و "إيجور سيتخين" (نائب رئيس الديوان الرّئاسي سابقًا)، وتؤمن هذه المجموعة بأنّ مصلحة روسيا الأساسية هي حماية محيطها الجغرافي من التّأثير الغربي وإعتماد سياسة مناوئة للغرب، و ينتشر نفوذ هذه النّخبة بشكل متزايد في جميع قطاعات الدّولة إلا أنّهم يربطون معظم نشاطاتهم بالقطاعات الإقتصادية المربحة وقوّة نفوذهم هذه لا يمكن إلّا أن يكون لها دور مؤثِّر في عملية صنع السياسة الخارجية، ومقابل هذه النّخبة نجد نخبة سياسية تتكوّن من مجموعات مختلفة من الإقتصاديين المؤيّدين للغرب والمحامين وتسمّى" سيفيليكي"، و تتقلّد مناصب مهمة في السلطة.[3]

لقد كان الصِّراع الأبرز بين هاتين المجموعتين داخل الكرملين من أجل التّأثير على صناعة القرار الرّوسي ونذكر هنا ممثّل النخبة اللّبرالية في الكرملين فلاديسلاف سوركوف (نائب رئيس الوزراء) الشّخصية المؤثّرة في البرلمان الرّوسي و السياسة الرّوسية خلال العقد الماضي، حيث إستطاع الدّفع بعدد من الأفكار والسياسات التي غيّرت وجه روسيا، و أبرزها حل مشكلة الشّيشان وإنشاء حزب روسيا المتّحدة (الذي ينتمي له بوتين ومدفيديف)، وكذلك فكرة "الديمقراطية السيادية" حيث دعم إنشاء أحزاب معارضة صغيرة.

---

[1] لمى مضر الأمارة، "**المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية و تأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990– 2003**"، (الإمارات العربية: مركز الإمارات للدّراسات و البحوث الإستراتيجية، 2005)، ص 86.

[2] Andrew C. Kuchins, and Igor A. Zevelev," **Russian Foreign Policy: Continuity in Change**", (The Washington Quarterly, Center for Strategic and International Studies, Winter 2012), p150.

[3] Jeffrey Mankoff, "**Russian Foreign policy: The Return of Great power Politics**" (USA: rowman & littlefield publishers, 2012), p 58.

ثالثًا: الأحزاب السياسية

تشهد السّاحة السياسية في روسيا تعدّد الأحزاب السّياسية وإختلاف توجّهاتها وبرامجها، حيث وصل عددها حاليا إلى 77 حزب سياسي مقابل 7 أحزاب فقط سنة 2012 وهذا نتيجةً لإعتماد قانون تبسيط إجراءات تسجيل الأحزاب الذي وقّعه الرئيس الرّوسي "ديمتري مدفيديف".[1]

أ- حزب روسيا الموحّدة: يهيمن هذا الحزب على المشهد السّياسي الرّوسي منذ أكثر من عشرة سنوات، وقد تأسّس سنة 2001 من إندماج حزب الوحدة وحزب عموم روسيا، وهو حزب الرّئيس "فلاديمير بوتين" ويتبع هذا الحزب السياسي سياسة المحافظين و يسيطر على مجلس الدّوما منذ 2003، كما أنّه يسيطر حاليًّا على جميع مستويات السّلطة؛ [2] ويدعم الحزب الإستقرار السّياسي والإجتماعي والإقتصادي ويسعى إلى عودة روسيا كقوّة عُظمى، كما يصف نفسه بأنّه حزب وسط محافظ تعتمد أيديولوجيته على القيم الرّوسية التّقليدية والإعتقاد بأنّ لروسيا هوية خاصّة.

ب- الحزب الشّيوعي الرّوسي: يعتبر هذا الحزب الخليفة الإيديولوجي للحزب الشّيوعي للإتّحاد السّوفياتي ويعد الحزب اليساري الأكبر و الأكثر شعبية في روسيا، تأسّس عام 1993 ويلقى الحزب الشّيوعي تأييدًا كبيرًا من كبار السّن و الطّبقة العاملة و المتقاعدين.

ج- روسيا العادلة: يعتبر حزب روسيا العادلة الأصغر بين الأحزاب التي لها تمثيل في مجلس الدُّوما، تأسّس هذا الحزب سنة 2006 ويستخدم شعارات معتدلة يسارية للتّرويج للعدالة الإجتماعية والنّظام والإستقرار، وبصورة تقليدية كان الحزب يدعم "ميدفيديف" و "بوتين"، ولكنه بدّل إتّجاهه مؤخّرًا و أصبح خصمًا قويًّا لحزب روسيا الموحَّدة.

[1] Léonide Ivlev, "**Russie: le nombre des partis politiques multiplié par 11 en deux ans**", 25/03/2016, le cite : https://fr.sputniknews.com/actualite/201406041022855998-russie-le-nombre-des-partis-politiques-multiplie-par-11-en-deux-ans/

[2] "**Partis politiques russes**", 25-03-2016, le cite :

http://elections-en-europe.net/partis-politiques/partis-politiques-russes/

د- *الحزب الدّيمقراطي اللّيبرالي الرّوسي*: يأتي هذا الحزب في المركز الثّالث بمجلس الدّوما ويتّخذ منحى صريحًا في معاداة الغرب، و تأسّس سنة 1991 بعد وقت قصير من إدخال التعدّدية الحزبية، وترتكز قاعدة دعم الحزب بين ذوي الدّخل المنخفض، ولاسيما في المناطق الريفية والمدن الصغير.[1]

من خلال عرضنا لأهم الأحزاب السّياسية في روسيا نتوصّل إلى نقطة مهمة وهي أنّ حزبي روسيا الموحّدة والحزب الشّيوعي هما الحزبين المؤثّرين في الكرملين و هذا راجع إلى تقارب برامجهما، فكلاهما يسعى لتحقيق هدف واحد وهو عودة روسيا كقوّة عظمى.

المطلب الثّاني: مرتكزات السّياسة الخارجية الرّوسية

سنتطرّق في هذا المطلب إلى دراسة المرتكزات الأساسية للسّياسة الخارجية الرّوسية لمحاولة التّعرف على أهمّية تلك المرتكزات التي تساهم في تحقيق أهداف السّياسة الخارجية الروسية خاصّةً في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

أوّلًا: *القدرات الإقتصادية*

يعتبر الإقتصاد الرّوسي أحد القواعد الأساسية التي تستند عليها حركة السّياسة الخارجية الرّوسية، إذ أنّ القوّة الإقتصادية يمكن تحويلها إلى قوّة واضحة من النّاحية العسكرية والسّياسية، فالدّولة التي تنجح في بناء قاعدة إقتصادية سليمة إنّما تقوم بدعم قوّتها في كافة المجالات، ويمكن القول بأنّ روسيا إستطاعت خلال سنوات قليلة من تحقيق طفرة في القدرات الإقتصادية، فمنذ أواخر الثّمانينات وطوال عقد التّسعينيات مرّت روسيا بمرحلة من التّدهور الإقتصادي الحاد، إنهارت فيها مؤسّسات الدولة وإستشرى الفساد وعدم الإستقرار الإقتصادي والسّياسي وتراجع الدّور الروسي دوليا وإقليميا إلى الحد الذي أفقد روسيا نفوذها في الجوانب الإقتصادية و السّياسية والدّبلوماسية في مختلف دول العالم، بيد أنّه منذ تولّي الرّئيس بوتين للسّلطة شرع في إعتماد إستراتيجية وطنية لإعادة البناء الدّاخلي والنّهوض بالقدرات الإقتصادية والعسكرية والإجتماعية لروسيا الإتحادية، فبعد أن إقتربت روسيا من إعلان إفلاسها في الأزمة الإقتصادية عام 1998 إستطاعت الحكومة

[1] "**الأحزاب الرّوسية المشاركة في الإنتخابات البرلمانية**"، تاريخ تصفّح الموقع، 2016/02/25، الرّابط:

http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2011/12/111204_russian_parties.shtml

الرّوسية تحقيق إنجازات إقتصادية و درجات متزايدة من الإنتعاش الإقتصادي، و من أهم تلك المؤشّرات التي تعكس الأوضاع الإقتصادية لروسيا الإتّحادية يتبيّن في:[1]

– نمو الإقتصاد الرّوسي بمعدّل 4% سنويًا طوال خمس سنوات تقريبا وهو نمو يعد جيدا لاسيما وأنّه مصحوب بمعدل تضخم لا يتجاوز 9 % وهذا النمو أدّى الى انعاش النشاط الاقتصادي وزيادة الطلب على المنتجات الوطنية فنمت الصناعة بمعدل 6% واصبحت الزراعة تسد معظم احتياجات الدولة من الغذاء .

– انتعاش سوق الاسهم الروسية لأول مرة منذ فترة طويلة وتحقيقها لمعدل نمو بلغ 85 % سنة 2006 وكان الانتعاش واضحا في اسهم قطاع الطاقة خاصة اسهم شركة غاز بروم وكذلك اسهم المصارف الروسية.

– تمكّنت روسيا من سداد اغلب ديونها الخارجية سواء للدول الاخرى او لدول نادي باريس حيث تراجع الدين الخارجي بمعدل 30%.

– إرتفعت الدّخول النّقدية للسّكّان بنحو 10% مقارنةً بعام 2004 وإرتفعت معاشات المتقاعدين بنسبة 9% وتراجع معدل البطالة إلى نحو5,7%.

وتبعا لما تقدم، يمكن القول بأنّ القدرات الاقتصادية الروسية تعتمد بشكل اساسي على مجالين يكتسبان اهمية خاصة لتحقيق النمو الاقتصادي ويتمثل ذلك فيما يأتي:

أ) *في مجال الطاقة*:

تتمتع روسيا بتنوّع كبير في مصادر الطّاقة مثل الغاز والنّفط والكهرباء والفحم والطّاقة النووية، كما تمتلك ثروات ضخمة من الطّاقة الطّبيعية المتجدّدة لم تستغل بشكلها الأمثل حتّى الوقت الحاضر، وقد كان هناك توجّه حاسم نحو بقاء الصّناعات الخاصّة بالطّاقة تحت السّيطرة شبه الكاملة للدّولة وإحتكار الشّركات الحكومية التّابعة للدولة لقطاع الطاقة في روسيا، بالإضافة إلى ضرورة إقامة علاقات أكثر تقاربًا مع الدول المصدّرة خاصّةً بعد إنهيار أسعار البترول بغرض معالجة هذه الأزمة، ويتألف قطاع الطاقة الروسي من ما يلي:[2]

[1] مغاوري شلبي علي، "**الاقتصاد الروسي بين آليات السّوق ورأسمالية الدولة**"، (مجلة السياسة الدولية، مصر، مركز الاهرامات، المجلد 42، العدد 170)، ص 58.

[2] اسامة مخيمر، "**الطاقة والعلاقات الروسية مع اسيا**"، (مجلة السياسة الدولية، مصر، مركز الاهرامات، المجلد42، العدد 170)، ص ص92–93.

– تعد روسيا الدولة الأولى في العالم من حيث إحتياطي الغاز الطّبيعي حيث تمتلك 34% من إحتياطيات العالم.[1]

– تمتلك روسيا سابع أكبر إحتياطي نفطي في العالم وتحتل المرتبة الثّانية عالميا كأكبر منتج ومصدّر للنّفط في العالم حسب التّقديرات الصّادرة عن معهد أكسفورد لدراسة الطاقة.[2]

– وتعد روسيا رابع أكبر دولة في العالم في مجال توليد الكهرباء بعد الولايات المتّحدة الأمريكية والصّين واليابان وتصدّر روسيا الكهرباء إلى دول الإتّحاد السّوفيتي السّابق والصّين وبولندا وتركيا وفنلندا.

– تمتلك روسيا خبرة كبيرة في بناء المفاعلات النّووية وتشغيلها وتقوم في الوقت الحاضر ببناء مفاعلات نووية للهند كما أنّها تشرف على بناء مفاعل بوشهر الإيراني منذ منتصف التسعينيات.

ومن هنا كان للطّاقة دورها الفعّال و تأثير بالغ الأهمّية في صياغة السياسة الخارجية و إستعمال ما توفّرت عليه من طاقة كوسيلة ضغط في العديد من السائل الدّولية و الإقليمية.

ب) في مجال الصناعات العسكرية

تعد الصّناعة العسكرية واحدة من الركائز الاساسية لقوة روسيا و واحدة من ابرز مقومات القوة التي جعلت منه قوة عظمى مناوئة للولايات المتحدة الامريكية، كما كانت اداة اساسية من ادوات النفوذ الواسع على الساحة الدولية وكان ذلك السبب الرئيسي وراء اهتمام القادة السوفييت بإقامة قاعدة ضخمة للصناعة العسكرية منذ قيام الثورة البلشفية في عام 1918، ثم تكاثف هذا الاهتمام بقوة اثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها واستفاد الاتحاد السوفيتي السابق كثيرا في هذا الصدد من بنية الصناعة العسكرية، فالصناعة العسكرية كانت تحظى بالأسبقية على القطاع الصناعي المدني ولكن مع العجز عن خلق نوع من الاعتماد المتبادل بين القطاعين المدني والعسكري بحيث كانت الصناعة العسكرية تسحب الموارد الأكبر من القطاع المدني بينما لم يستطع السوفييت من توظيف الانجازات الباهرة التي تحققت في مجال الصناعة العسكرية لخدمة الاقتصاد

[1] جوليا نابي، "**التنافس على احتياطيات النفط في بحر قزوين**"، بحث منشور في كتاب، "**مصادر الطاقة في بحر قزوين الانعكاسات على منطقة الخليج العربي**"،(مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة، ط1، 2001، ص 164.

[2] لويس جيوستي، "**تقويم المنافسة من قبل المنتجين الرئيسيين من خارج مجلس التعاون لدول الخليج العربي: ايران وروسيا وفنزويلا**"، بحث منشور في كتاب: "**الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية :التنافس على موارد الطاقة**"، (مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط1، 2008)، ص 72.

السوفيتي او على الاقل القطاع الصناعي المدني وفي الوقت نفسه لم تكن مبيعات السلاح السوفيتية للحلفاء والاصدقاء في الخارج تحقق عائدات مادية ملموسة للاقتصاد السوفيتي لأنها كانت تتم بشروط ميسرة للغاية من حيث الأسعار وشروط السّداد.[1]

وفي إطار المنافسة التّقليدية على الصدارة العالمية في مجال صادرات السلاح نجحت روسيا في الإستحواذ على المرتبة الاولى في تصدير الاسلحة التقليدية خلال الفترة من عام 2000 الى عام 2004 حيث كانت قيمة صفقات الاسلحة التي ابرمتها روسيا خلال تلك الفترة تقدر ب 26,9 مليار دولار بالأسعار الثابتة لعام 1990 بنسبة 31% من الاجمالي العالمي متفوقة بذلك على الولايات المتحدة الامريكية وكافة الموردين الاخريين؛ وكان العامل الرّئيسي وراء إرتفاع قيمة صادرات السّلاح الرّوسية هو مشتريات السلاح الضخمة التي تعاقدت عليها الصين والهند وروسيا وهي الصفقات التي كان قد ساعد على تنفيذها المزايا السعرية الضخمة التي تقدمها روسيا سواء من حيث انخفاض الاسعار او تزويد المشترين بتكنولوجيا عسكرية متطورة نسبيا لا تقدمها الدول الكبرى الاخرى كما كانت تلك الصفقات تمثل امتدادا لتعاون طويل وممتد بين الجانبين في مختلف المجالات التسليحية وتعود في طورها الراهن الى منتصف التسعينيات حيث اعتمدت الصين والهند على روسيا في تنفيذ برامج التحديث التسليحي الكبيرة التي تقوم بتنفيذها منذ ذلك الحين لاسيما من اجل سد النقص في المجالات التي لا تستطيع القدرات الوطنية لكل منهما توفيرها بالإمكانات الذاتية؛ وتعتبر منطقة الشرق الاوسط واحدة من أهم المناطق التي ظلّت محتفظة بنصيب كبير نسبيا من مبيعات السلاح الروسية حيث وصل اجمالي مشتريات المنطقة خلال الفترة ما بين 1997 الى 2006 نحو 7,742 مليار دولار بما نسبته نحو 15% من اجمالي مبيعات السلاح الروسي حول العالم والتي كانت قد زادت خلال الفترة ذاتها على 49 مليار دولار ومن داخل هذا الاجمالي تستحوذ الدول الخمسة الرئيسة المستوردة للسلاح الروسي وهي سوريا وايران والجزائر والسودان واليمن بما يزيد قليلا على 7 مليارات دولار أي بما يزيد على 90% من إجمالي مبيعات السلاح الروسية للمنطقة ككل.[2]

[1] احمد ابراهيم محمود، "**الصناعات العسكرية الروسية: تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية**"، مجلة السياسة الدولية، (مصر: مركز الاهرامات، المجلد 42، العدد 170)، ص 61.

[2] فيتالي نومكن، "**العلاقات الروسية مع اوربا والولايات المتحدة الامريكية: انعكاسات على الامن العالمي**"، سلسلة محاضرات الامارات، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 99 ، ط1، 2006)، ص 21.

ثانيًا: القدرات العسكرية

جاء الإهتمام الرّوسي ببناء القوة العسكرية كرد فعل لعدة تطورات إعتبرتها روسيا تهديدا إستراتيجيا، يأتي في مقدمة هذه التطورات افتقاد روسيا لحائط الصد الاستراتيجي تجاه الغرب والذي كان يتمثل في دول أوربا الشرقية، كذلك التقرب الغربي لكل من أوكرانيا وجورجيا للإنضمام إلى حلف الاطلنطي، هذا الى جانب الفجوة الكبيرة بين التسلح الروسي مقارنة بالتسلح الامريكي، وعلى الرغم من ذلك لا تزال روسيا الدولة الوحيدة القادرة بما تمتلكه من ترسانات نووية وصاروخية على الحاق الضرر الشامل بالولايات المتحدة الامريكية في حالة وقوع حرب بينهما؛[1] فليس من المستغرب أن تسعى روسيا لتعزيز قدراتها العسكرية لمواجهة خصم يضاهيها أو يتفوق عليها بالقوة، إذ أنّ سعيها لامتلاك القدرات العسكرية المتقدمة سيقودها بالنتيجة لممارسة دور سياسي فاعل في الساحة الدولية لاسيما وأنّ روسيا رفضت ولعدة مرات الهيمنة الأمريكية على العالم.[2]

لقد ورثت روسيا المقدرة العسكرية السّوفييتية السابقة بكل إمكانياتها حتى بعد اتفاقيات خفض التسلح إذ لا تزال روسيا تعد ثاني أقوى دولة في العالم وهي تملك ثاني أكبر ترسانة أسلحة نووية يبلغ عددها حوالي 3000 رأس نووي جاهزة للإطلاق، ويبلغ عدد أفراد الجيش الروسي حوالي مليون جندي بالإضافة إلي ما يزيد عن 400 الف مقاتل من القوات شبه العسكرية، وما يزال نظام التجنيد الإلزامي مستمرا لمن هم بعمر 18-24 سنة وبذلك تستطيع في وقت الحرب بسهولة تجنيد سبعة ملايين مقاتل دون أن يتأثّر وضعها الإنتاجي والاقتصادي، وبهذا يعدّ جيشيها من أقوى جيوش العالم من حيث العدد والمعدات وحتى التدريب والخبرة، و هذا ما جعلها متفوقة حتى علي الولايات المتحدة الأمريكية ممّا اجبرها علي الدّخول في برنامج شراكة مع روسيا في محطات الفضاء والبحث العلمي.[3]

إنّ تجارب الماضي ومعطيات الحاضر تؤكّد أهمّية إمتلاك الدول للقدرات العسكرية الفعّالة والتي تضمن درجات مختلفة من القدرات السّياسية، فلقد كان وما زال للقدرة العسكرية أهمية فائقة في مجال السياسيات الدولية لاسيما وأنّها مكّنت الدولتان العظميان وهما الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السّوفييتي السّابق من إحتلال مرتبة الدول العظمى خلال مرحلة الحرب الباردة، وتأثُّرًا بما تقدّم سعت روسيا لتحديث قواتها

[1] فيتالي نومكن، "**المرجع نفسه**"، ص 22.

[2] ليليا شيفتسوفا، "**روسيا بوتين**"، ترجمة :بسام شيحا، (الدار العربية للعلوم-ناشرون، ط1، 2006)، ص 478.

[3] وليم نصار، "**روسيا كقوة كبرى**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 20، خريف 2008)، ص ص38، 39.

العسكرية من خلال تزويد الجيش الروسي بأحد الأسلحة والمعدات العسكرية المتطورة وزيادة الإنفاق العسكري الروسي وبالشّكل الذي يساعدها في تحقيق أهدافها الاستراتيجية وفي خلق التوازن في بيئة النّظام السّياسي الدولي في المرحلة المقبلة،[1] و هو ما إنعكس بزيادة قوّة الدّور الرّوسي و سياسته الخارجية و تأمين روسيا بالقدر الكافي، إضافةً إلى دور المقدرة العسكرية الرّوسية في دعم و تأهيل القوى العسكرية لدول العالم الثّالث على غرار مصر بما يُكسب روسيا تأييدًا أكبر في القضايا الدولية التي تخدم مصالحها بالدّرجة الأولى.

ثالثًا: المناورات العسكرية الروسية

من جملة المناورات والتحرّكات ما أعلنته روسيا في نوفمبر 2008 من أن القوات البحرية الروسية ستقوم بمناورات في المحيط الهندي لتأكيد وجودها في تلك المنطقة وستتوجّه بوارج أسطول المحيط الهادئ وبوارج من أسطول الشمال للقيام بتمارين عسكرية مشتركة في المحيط الهندي وعند مغادرة البوارج الحربية قواعدها في (فلاديفو ستوك) في أقصى شرق روسيا ستتوجه نحو بحر العرب وتتوقف في طريقها في عدد من الموانئ ومع نهاية عام 2008 ستعمل البحرية الروسية على زيادة انتشارها في محيطات العالم بهدف دعم الأمن والاستقرار في عدد من المناطق؛ وبالمقابل جاء الرّد الأمريكي على تلك التّحرّكات الرّوسية بقيام الولايات المتحدة بإرسال المدمرات الأمريكية من طراز (يو اس اس ماسون) لتخترق البحر الأسود وتصل إلى جورجيا وذلك لتنفيذ مهمة تدريب خفر السواحل الجورجيين وفي يوم 4 نوفمبر 2008 أعلن في البحرين قيام وحدات من الدفاع الجوي البحريني بتنفيذ تمرين مشترك في مجال الدفاع الصاروخي بالتعاون مع قوات من القيادة المركزية الأمريكية وتم التركيز بصورة خاصة على الدفاع الجوي ضد الصواريخ الباليستية، و جدير بالذكر بأن البحرين ترتبط بتحالف إستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية وكانت هذه المناورات والتمارين البرية والبحرية و الجوية هي بالتأكيد تعبر عن تصميم أمريكا والدول الأوربية على إقناع قادة الكرملين بان هناك قوة أخرى منافسة لا بد لها من أن تمارس دورها في رصد ومتابعة التحركات العسكرية الروسية .[2]

بيد أنّ روسيا التي أعادت تنظيم قواتها في كل صفوف الأسلحة أكّدت تصميمها أيضًا على متابعة التحدّيات العسكرية الرّوسية، وكان نموذجها المناورات الرّوسية الجوية التي إعتبرت أضخم مناورة للقوّات الجوّية

[1] وليم لويس، "**التوازن العسكري متغير أم ثابت**"، بحث منشور في كتاب: "**إمتطاء النمر**"، ترجمة: عبدالله جمعة الحاج، (تحرير: فيبي مار ووليم لويس، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات مترجمة، العدد2، 1996)، ص111.

[2] بسام العسلي، "**صراع الأقطاب والحروب الصغرى**"، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، (العدد 97، 2009)، ص 29.

الرّوسية منذ تفكّك الإتّحاد السّوفيتي والتي حملت إسم (البحث عن الاستقرار)، و من هنا كان للمناورات العسكرية دورها الكبير في التأثير على القوى الدولية و الإقليمية بما يخدم المصالح الرّوسية فالقوة العسكرية تعتبر هي المحدّد و المؤثّر الأكبر في دوائر صنع القرار و صنع السياسة الخارجية وفق مسلّمات التّوجّه الواقعي الذي يبرز بقوّة في دوائر صنع القرار الخارجي لروسيا.

المبحث الثّاني: مدخل للسّياسة الخارجية الإيرانية

لدراسة السّياسة الخارجية لإيران و إستيعابها بشكل أفضل يتطّلب ذلك معرفة مؤسّسات صنع القرار فيها وكذا العوامل المتحكّمة في صنعه، إضافةً إلى ضرورة إدراك لمرتكزات و محدّدات سياستها الخارجية، و هو ما سنحاول إلقاء الضّوء عليه في هذا المبحث من خلال ثلاث مطالب أساسية، و سنتطرّق في المطلب الأوّل لمحدّدات السياسة الخارجية الإيرانية، ثمّ دوائر صنع القرار الخارجي لإيران في المطلب الثّاني، في حين خصّصنا المبحث الثّالث لمرتكزات السّياسة الخارجية الإيرانية، و التي بدورها جعلت من هذه الدّولة تلعب دورًا إقليميًّا محوريا في منطقتها.

المطلب الأوّل: محدّدات السياسة الخارجية الإيرانية

تتأثّر السياسة الخارجية الإيرانية بمجموعة من العوامل التي تعتبر كمحدّدات للسّياسة الخارجية الإيرانية والتي يمكن إيجازها في النّقاط التّالية:

-أوّلًا: *المحدّد الأمني*

تبنّت الثّورة الإسلامية المحدّد الأمني في سياستها الخارجية منذ عام (1979)، حيث كانت رموز الثّورة تحمل رؤية التّعنّت تجاه العالم الخارجي بشكل عام ممّا أثّر في محدودية تعاملها مع ملف السّياسة الخارجية وذلك إستناداً إلى نزعة الإستقلالية التّامة والخروج من كافة معالم التّبعية لسياسات الدّول الكبرى.[1]

بمعنى آخر، ركّزت السياسة الإيرانية على محور الأمن من خلال مفهومها الثوري في المرحلة الأولى من عمر الثورة الإسلامية (عهد الخميني)، إلّا أن الدور بات أكثر واقعية في سياسة إيران الخارجية لتكون أكثر توازناً في المرحلتين الثانية والثالثة، خاصة وأنّ المحدّد الأمني دفع بإيران لفتح آفاق جديدة في علاقاتها الإقليمية والدولية

[1] محمّد أحمد المقداد، "**تأثير المتغيّرات الدّاخلية والخارجية الإيرانية على توجّهات إيران الاقليمية العلاقات الإيرانية–العربية: حالة دراسة**"، دراسات، العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد02، المجلّد 40، 2013، ص 456.

بعد أن أعلنت واشنطن إستهدافها لإيران على ضوء ما يسمى "محور الشر"، مما جعل القيادة الإيرانية تهتم بتأمين حدودها والإستعداد لأية مواجهات عسكرية محتملة أو أيّة تدخلات خارجية في شؤونها الداخلية؛ كما يتضح المحدد الأمني في سياسة إيران الخارجية من خلال كل من المحددين الفرعيين التاليين:[1]

- 1) *محّدد الجغرافيا السياسية لإيران:* كون إيران أعلنت عن توجهاتها في تصدير الثورة إلى دول الجوار العربي ممّا ولد حالة من التوتر وعدم الثقة المتبادلة مع معظم الدول العربية من جانب، وعدم استقرار منطقة الخليج العربي نتيجة الحروب وما ترتّب على ذلك من تزايد الدّور الغربي في المنطقة من جانب آخر.

- 2) *محدّد التركيب الإثني للدّولة الإيرانية*: حيث تشترك إيران مع العديد من دول الجوار في تعدد الإثنيات المكونة للدولة، كالإثنيات (الفارسية، العرب، التركمان، الأكراد، البلوشن...)، وعلى المستوى المذهبي (الشيعة، السنة، المسيحية، اليهودية...).

- ثانيًا: المحدّد الإقتصادي

قامت الثّورة الإسلامية على محدّد الإستقلال الإقتصادي للدّولة الإيرانية وبشكل يسعى إلى التّحرر من القيود الخارجية، إلّا أنّ مفهوم التّحلل من إلتزامات الروابط العضوية الإقتصادية الدّولية إتّضح متغيراً في علاقات إيران الخارجية خاصّة منذ بداية المرحلة الثّانية من عمر الثورة، لذا أصبح المحدد الاقتصادي يأخذ منحى آخر في تحقيق مصالح الدولة الإيرانية نحو مسار الإقتصاد العالمي الذي باتت تنتهجه دول العالم نتيجة سيطرة النظام الرّأسمالي وغياب النظام الإشتراكي، و تعتمد إيران بشكل كبير في إقتصادها على تصدير النّفط و هو ما جعلها تتقارب مع روسيا في هذا المجال، خاصّة بعد إنهيار أسعار البترول حاليًّا.

- ثالثًا: محدّد الدّور والقوّة

تعتبر القوة من أهم ركائز السياسة الخارجية، والقوّة هدف أسمى تسعى الدّول إلى تحقيقه لضمان مصالحها القومية ومكانتها في النّظام الدولي، ومن هنا، يصعب فصل القوّة عن المصلحة بإعتبارها العامل الحاسم في مكانة الدولة بالنسبة للدول الأخرى، والقوّة تشمل عناصر مادية وأخرى معنوية: الأولى تتجلّى في القدرة الإقتصادية، والقدرة الحيوية (الأرض والإقليم)، والقدرة العسكرية، والقدرة السياسية التي تشمل العناصر المعنوية: الإرادة القومية، والأهداف الإستراتيجية، والقدرة الدبلوماسية، وبالنّسبة لإيران فهي تقبع على موقع

[1] محمّد أحمد المقداد، "**المرجع نفسه**"، ص 456.

إستراتيجي في غاية الأهمية، غني بالثروات الطبيعية وتمتاز بموقع إستراتيجي حسّاس، فهي متاخمة لشبه القارة الهندية، وتتمتع بموقع حسّاس آخر على بوابات الخليج العربي، ولديها من موارد إقتصادية كبيرة ومتنوعة كالفحم، الغاز الطبيعي، خام الحديد، الرّصاص، النحاس، المنجنيز، الزنك، الكبريت، كما أنّ إيران قابعة على إحتياطات نفطية ضخمة، وتبلغ مساحتها 1.648 مليون كم^2، منها 1.636 مليون كم2 يابسة و12000 كم^2 مياه، ويبلغ تعداد سكانها 70 مليون نسمة تقريباً، لذا فإيران تمتلك من المقوّمات ما يؤهلها بأن تصبح قطبًا إقليمًا فاعلاً ، وهكذا فإيران تحوز على كل عناصر القوة.[1]

تركّز إيران على محدّد الدّور الفاعل في السياسة الخارجية، ويتجلّى ذلك من خلال إظهار هيبتها الإقليمية، وتركيز سياساتها على تطوير التقنيات العسكرية أكثر من تركيزها على تطوير مؤسساتها الدستورية والسياسية، ويتّضح ذلك من خلال تمسكها في مواقفها الإقليمية وإستمرارها في برنامجها النووي، و منه فقد ركّزت إيران في سياستها الخارجية على مواجهة التّحدّيات الخارجية عبر منظومة متكاملة من الإجراءات، ركزت فيها على تطوير قدراتها في مجال التّسليح، فضلا عن تنشيط العمل في برنامجها النّووي، وتنمية إقتصادها من خلال سياسة خارجية قائمة على بناء شبكة من الرّوابط والتّحالفات الإقليمية والدولية، ممّا حقق لها إمتلاك قدرة أكبر في مواجهة التّهديدات المختلفة، وهو ما عزّز مكانتها الإقليمية، فضلًا عن حماية مصالحها الإستراتيجية و إستقلالها على المستويين: الإقليمي والدّولي.

المطلب الثّاني: دوائر صنع القرار الخارجي لإيران

لدراسة السلوك الخارجي لأي دولة يتطلب معرفة مؤسسات صنع القرار فيها وكذا العوامل التي ساعدت على صنعه، وللحديث عن السياسة الخارجية الإيرانية لابد من معرفة تفصيلية لهذه المؤسسات و العوامل التي جعلت من هذه الدولة تلعب دورا إقليميا محوريا في منطقتها، حيث أنّ كل قرار يتأثر بمجموعة من العوامل التي تعتبر كمحددات و مرتكزات تقوم عليها الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول، و سنتطرّق في هذا المطلب لمحاولة التعرّف على المؤسسات المعنية بصنع القرار الإيراني.

[1] عبّاد أحمد البطنيجي، "**قراءة في السياسة الخارجية الإيرانية: محدد القوة**"، منبر الحرّية، تاريخ تصفّح الموقع: 2016/03/26، الرّابط: http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/4488

تشارك في عملية صنع القرار مجموعة من القوى و المؤسسات ورد ذكرها في الدستور الإيراني صنعت لنفسها دورا فاعلا في عملية صنع القرار السياسي في إيران متمثلة في:[1]

أوّلًا: مكانة المرشد الأعلى في هرم السلطة (القائد أو ولي الفقيه)

يعد منصب الولي الفقيه المنصب الأعلى في الدولة و الأعلى في هرم النظام السياسي الإيراني، و يعتبر أقوى مؤسسة في إيران و هو الرجل الأوّل في الحكم و الدّولة، كما يعد الولي الفقيه الأقدر على معرفة مصلحة البلاد من غيره، ويمكن معرفة حجم الصلاحيات الواسعة له حسب المادة 110 من الدستور الايراني التي نصت على صلاحيات الولي الفقيه و التي من أبرزها: [2]

-توقيع حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد إنتخابه من طرف الشّعب و عزله، مع مراعاة مصالح البلاد.

-إعلان الحرب و السّلام.

-القيادة العامة للقوّات المسلحة.

- إصدار الأمر بالإستفتاء العام.

- الإشراف على حسن إجراءات السياسات العامّة للنّظام.

و من خلال هذا يتّضح مدى تأثير المرشد الأعلى في مجريات السياسة الخارجية بما له من صلاحيات و سلطات حيث يعتبر "آية الله الخميني" هو أول مرشد للثّورة الإيرانية بعد سنوات طوال من قيادته لحركة المعارضة، كما حدّدت المادة 107 من الدّستور الطريقة التي يتم بها إختيار المرشد الأعلى، [3] فتوكّل مهمة تعيينه إلى الخبراء المنتخبين من قبل الشعب على كونه الأعلم بالأحكام والموضوعات الفقهية و المسائل

[1] منصور حسن العتيبي، "**السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي1979-2000**"، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2008)، ص98.

[2] كمال عطية العبد حلس، "**أثر المتغيرات الإقليمية على العلاقات الإيرانية المصرية 2005-2012**"، رسالة ماجستير (جامعة الأزهر، غزة، 2013)، ص 42.

[3] "**دستور الجمهورية الإسلامية في إيران**"، تاريخ تصفّح الموقع: 2016/03/17، الموقع:

http//www.narjes-library.com/2012/01/blog-post1918.html

السياسية و الاجتماعية مع حيازته لتأييد الرأي العام مع تمتّعه بولاية الأمر، ففي المادة 109 حدّدت مؤهلاته في الكفاءة و العدالة و الفقه الواسع.

و المرشد الأعلى هو صاحب القرارات النهائية و الإتّجاهات الأساسية في سياسة إيران الخارجية، خاصّةً بشأن القضايا الرّئيسية مثل العلاقات مع الولايات المتّحدة و الموقف الإيراني من الصّراع العربي الإسرائيلي والقضية النووية ومع ذلك فعمله الوصول لقرارات شديدة التّعقيد، لأنّه توجد العديد من القوى المتنافسة تحاول التّأثير على توجهات الزّعيم لدفعه نحو قرارات معيّنة بسبب تباين المصالح، لذلك فعملية صنع القرار في قضايا السياسة الخارجية مهمة جدا وطويلة بسبب تعدد مراكز القرار، و يبقى المرشد الأعلى هو الأكثر تأثيرًا في مجال إتّخاذ إجراءات على مستوى السياسة الخارجية الإيرانية.[1]

ثانيًا: دور الرّئيس

يحتل الرّئيس في إيران المرتبة الثّانية بعد منصب المرشد أو القائد و هو رئيس السلطة التنفيذية، [2] و حسب المادة 113: "يعتبر رئيس الجمهورية أعلى سلطة رسمية في البلاد بعد مقام القيادة و هو المسؤول عن تنفيذ الدستور ، كما أنّه يرأس السّلطة التّنفيذية، ما عدا المجالات التي ترتبط مباشرة بالقيادة"،[3] أمّا المادة 114 فقد نصّت: "ينتخب منصب رئيس الجمهورية من قبل الشّعب بشكل مباشر، و مدّة الدورة الواحدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط"

كما نصّت المادّة 122 على أنّ رئيس الجمهورية مسؤول أمام الشّعب و قائد الثّورة و مجلس الشّورى الإسلامي.[4]

---

[1] Shirint Hunter. "**Iran's Foreign Policy in The Post Soviet Area: Resisting the new international order**", California, prager, 2010, p29.

[2] عبد الله حجاب، "**السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى و الخليج 1979–2011: دراسة في دور المحددات الداخلية، و الخارجية**"، رسالة ماجستير، (معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2012)، ص 54.

[3] "**دستور الجمهورية الإسلامية في إيران**"، المرجع السابق.

[4] كمال عطية العبد حلس، "**المرجع السابق**"، ص 42.

ثالثًا: دور الأحزاب السياسية

لقد أكّد دستور 1979 و الدستور المعدل 1989 على إقامة مجتمع متعدّد الأحزاب، فتشهد الساحة الإيرانية الكثير من الأحزاب، منها كوادر الأعمار الذي أسّسه الرئيس الأسبق "هاشمي رفسنجاني" في 1996،[1] الذي عبّر عن أفكار الطّبقة الوسطى و الدّعوة إلى الوسطية في الحلول السياسية الإيرانية الداخلية و الخارجية، و حزب جبهة المشاركة الذي أسّسه الرئيس الأسبق "محمد الخاتمي" عام 1998 و الذي يضم نخبة من أعوانه و مستشاريه السابقين، و قد إقتصر التنافس بين الأحزاب السياسة في تيارين رئيسيين : التّيار الإصلاحي و التّيار المحافظ خاصة بعد وصول "محمد الخاتمي" إلى رئاسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في 1997، [2] فأصبح الصّراع في إيران ليس بين الأحزاب السياسة، بل هو داخل المؤسسة الدّينية الواحدة بين المعتدلين و هم الذين ينتمون إلى التّيار الإصلاحي ،الذي يدعو إلى إجراء تغييرات داخل النّظام، كما يدعو إلى تغليب المصلحة على الإيديولوجيات، أمّا التّيار الثّاني يقوده الجناح الأصولي أي التيار المحافظ و هذا الإتجاه يلتزم حرفيا بقواعد الثورة الاسلامية 1979.[3]

رابعًا: دور المؤسسة العسكرية

إنّ إهتمام إيران بالمؤسسة العسكرية ليس بموضوع جديد، و ليس وليد الثورة الإسلامية، فقد سعت إيران في عهد الشاه إلى إستخدام أوّل تهديد بإستخدام قواها العسكرية لمواجهة ما إرتأت أنّه يمثّل قيدا على دورها الإقليمي في منطقة الخليج و الشّرق الأوسط، من ذلك توجهات النّظام العراقي بسبب النزاع حول شط العرب، و توجهات حزب البعث العربي الإشتراكي العراقي، و المد النّاصري و الوجود المصري في اليمن، [4] و من هنا كان التّوجه الإيراني نحو تعزيز القوّة العسكرية و التوسّع في برامج و مشروعات التّسلح من خلال إستيراد كمّيات هائلة من الأسلحة و التّجهيزات العسكرية و تطوير القوة البحرية الإيرانية حتى أصبحت القوة

[1] مسعد نيفين عبد المنعم، "**صنع القرار في إيران و العلاقات العربية الإيرانية**"، (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2001)، ص 159.

[2] طلال عتريسي، "**التوجهات السياسية الإيرانية نحو العالم العربي**"، مجلة دراسات شرق أوسطية، (العدد 17، 2001)، ص77.

[3] عبد المؤمن محمد السعيد و آخرون، "**إيران جمهورية إسلامية أو سلطنة خمنية؟**"، (القاهرة :الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 2010)، ص 154.

[4] منصور الحسن العتيبي، "**مرجع سابق**"، ص 114.

البحرية الأولى في الخليج، حيث تولّدت لدى إيران الشّاه قناعة أنّها لا تستطيع بمفردها الدّفاع عن نفسها، بل لا بد من توافر القوّة اللّازمة لحمايتها و ذلك من خلال إمتلاك قوة عسكرية ذاتية كبيرة؛ و بعد الثّورة الإسلامية تولّى قيادة الجيش "أبو الحسن بني صدر" الذي أُنتخب رئيسا للجمهورية و قائدا أعلى للقوّات المسلّحة، و منحه الدّستور صلاحيات نائب القائد العام لكل القوى، و تم عزله عن الرّئاسة بقرار أصدره الإمام الخميني في 1981. [1]

و لقد حدّد الدستور الذي وُضع بعد الثّورة الإسلامية في إيران صلاحيات المؤسّسة العسكرية فيما يلي: [2]

المادة 143: " القيام بمسؤولية الدّفاع عن إستقلال البلاد ووحدة أراضيها، و الدّفاع عن الجمهورية الإسلامية مع الحفاظ على الطّابع الديني الإسلامي للنّظام الإيراني".

المادة 147: " الإستفادة من إمكانياته في الإغاثة و الإنتاج و البنية التّحتية في وقت السلم".

المادة 150: "إعطاء الحرس الثّوري دورا هامًّا في حماية الثّورة الإسلامية، و دوره في عملية صناعة القرار السّياسي و الأمني".

كما تتألّف المؤسّسة العسكرية في إيران من الجيش النّظامي و الحرس الثّوري و قوة الباسيج (تعني التعبئة أو قوات التعبئة الشعبية و هي قوات شبه عسكرية تتكون من متطوعين مدنيين، أسّسها الإمام مصطفى الخميني في نوفمبر 1979، و هي تتبع الحرس الثوري الإيراني الذي يتبع بدوره إلى سلطة المرشد الأعلى، كان لها دور فعال في الحرب العراقية الإيرانية يبلغ عددهم حوالي 9000 متطوّع)، تحت إشراف المرشد الأعلى حسب ما ورد في الدستور الإيراني، [3] فيما يخص الحرس الثوري فيسير جنبا إلى جنب مع الجيش و يؤدّي دورا أساسيا في تصدير الثورة الإسلامية، فالحرس الثوري هو مؤسسة المرشد و تدين له بالولاء و يتمتع في المقابل بإمتيازات داخل إيران و خارجها، أما قوات الباسيج فهي قوّة إحتياطية شعبية تابعة للحرس الثوري تتلقّى الدّعم والأوامر منه، و تعتبر وسيلة لزيادة عدد أفراد الحرس الثّوري في الأزمات و الحروب، و قد برز دورها في إخماد المظاهرات

[1] طلعت مسلم، "**التعاون العسكري العربي**"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1999)، ص 94.

[2] "**دستور الجمهورية الإسلامية في إيران**"، مرجع سابق.

[3] كمال عطية العبد حلس، "**مرجع سابق**"، ص 48.

الشعبية التي قامت عقب إنتخاب الرئيس "أحمدي نجاد" 2009 و دورها في قمع التّظاهرات الرّافضة لنتائج الإنتخابات، فضلًا عن دور المؤسّسة العسكرية الإيرانية في التدخّل في العديد من القضايا الإقليمية، على غرار تدخّلها الحاسم في العراق. [1]

المطلب الثّالث: مرتكزات السّياسة الخارجية الإيرانية

تتّسم السّياسة الخارجية الإيرانية بطبيعة معقّدة ومتشابكة، فالباحث والمهتم بهذه السياسة يجد عند دراسته ومتابعته لها، الغموض والإبهامات ظاهرةً في جوانب كثيرة منها، حيث يتداخل فيها الدّيني بالقومي، والثّورية بالبرجماتية؛ كما إتّسمت السّياسة الخارجية الإيرانية بالإثارة والمراوغة وتوزيع الأدوار واللّعب على عامل الزمن، وقد إنعكست كل هذه الملابسات على طبيعة السّياسة الإيرانية تجاه العالم الخارجي متأثّرة بالعوامل والمرتكزات التي إعتمدتها كأساس لتحرّكاتها، وكي نقف على طبيعة السّياسة الإيرانية الخارجية، لا بدّ لنا من معرفة تلك العوامل والمرتكزات، خاصة الأساسية منها، و المؤثرة في سياستها الخارجية.

1 - *المرتكز الجغرافي*

يعدّ الموقع الجغرافي من العوامل الأكثر تأثيراً في صياغة السياسة الإيرانية الخارجية في المنطقة؛ فالموقع الجغرافي من أهم العوامل المؤثّرة والدّائمة في سياسة إيران الخارجية ومن أكثر مقوماتها ثباتاً، إذ تقع إيران في الجزء الغربي من قارة آسيا، وتمتلك مساحة كبيرة شكّلت من خلالها مساحة جغرافية متكاملة إنعكست على سياستها الداخلية والخارجية، ويمتاز موقع إيران الجغرافي بأنّه من المواقع المفتوحة نحو الخارج، إذ تمتلك إيران سواحل بحرية طويلة موزعة على أكثر من منفذ بحري؛ من جهة الشمال (بحر قزوين)، ومن جهة الجنوب الغربي (الخليج العربي)، وتعد هذه السواحل نافذة إيران الرئيسة على العالم الخارجي، إذ تسيطر إيران من خلالها على ممرات مائية مهمة وحيوية، وقد كانت لهذه المنافذ البحرية تأثيرات كبيرة على طبيعة العلاقات الإيرانية مع غيرها من الدول الأخرى، لا سيما دول الخليج العربي، بالإضافة إلى سيطرة إيران على الجزر الثّلاث و كذا مضيق هرمز، كما شجّعها هذا الموقع على الإتّصال المباشر مع البحار المفتوحة، خصوصاً من جهة الجنوب، وأضاف لإيران قوة بحرية من خلال بناء القواعد العسكرية على تلك السواحل، لا سيما سواحل الخليج العربي.

[1] مسعد نيفين عبد المنعم، "**مرجع سابق**"، ص 72.

2 - المرتكز التّاريخي

يعدّ العامل التاريخي من العوامل المهمّة في سياسة إيران الخارجية، فهو يتلازم مع المرتكز الجغرافي في رسم وصياغة سياساتها تجاه المنطقة العربية، وتستخدم القيادة الإيرانية هذا المرتكز في تفسير طبيعة فهمها للماضي والإستفادة منه في تعبئة الجيل الحاضر وطنياً وفكرياً، وتحديد وصياغة وجهات نظرها نحو المستقبل، وتاريخ الدولة الإيرانية التي برزت قبل 12 قرناً من ظهور الإسلام، فرضت خلاله سيطرتها على مناطق شاسعة شرقاً وغرباً، لذا أصبح العامل التاريخي بالنسبة للدولة الإيرانية عاملاً مهماً في رسم سياستها عبر التاريخ، وأساساً وقاعدة منهجية في سياسة التوسع الخارجي.[1]

إعتمدت إيران في ظل الأنظمة المتعاقبة، وفي ظل النّظام الرّاهن على مبدأ التعامل الفوقي مع العالم الخارجي و خاصّة العرب منه، منطلقة من العامل التاريخي الذي كانت لإيران فيه في عهد الإمبراطورية الفارسية سلطة على بعض الدول العربية بحكم كونها إمبراطورية كانت تتّسم بروح التوسّع والهيمنة والسيطرة العسكرية.

3 - المرتكز الدّيمغرافي

للمرتكز الدّيمغرافي، أو كما يعرف بالتركيب الإثني للمجتمع الإيراني تأثير أيضاً في السياستين الداخلية والخارجية لإيران، فقد أدركت السلطة السياسية الإيرانية، ولفترات زمنية طويلة أنّ إستمرار بقاء الدولة الفارسية وإستمرار قوتها يكمن في السيطرة على تلك القوميات، من خلال إخضاعها لتهديد أو تحدٍّ خارجي، وإثارة شعور الخوف لدى تلك القوميّات من خطر تعتقد أنه يهدّد الدولة الفارسية، وكثيراً ما كان ذلك التحدي في نظرها هو التهديد القادم من الغرب، وتجسّد رد الفعل الإيراني على هذا التهديد من خلال محاولة التوسّع والسّيطرة على بعض الأراضي العربية المجاورة، حيث إعتمدت السلطة السياسية في إيران على مبدأ التوسع الخارجي مسوغاً لسياسة التوسّع الداخلي، من خلال الهيمنة والسيطرة على القوميات غير الفارسية؛ كما إستغلّت إيران وجود بعض الجاليات الإيرانية في العراق ودول الخليج العربي التي هاجرت بدوافع إقتصادية، فأخذت تشجع على الهجرة إلى تلك المناطق بشتى الوسائل والأساليب، وتحديداً نحو سواحل الخليج العربي، وقد مارست إيران هذه السياسة منذ القرن التاسع عشر و إستمرّت عليها إلى ما بعد النصف الأول من القرن العشرين.[2]

---

[1] صباح الموسوي الأحوازي، "**المشروع الإيراني في المنطقة العربية و الإسلامية**"، (الأردن، مركز أمية للبحوث و الدراسات الإستراتيجية، دار عمار للنشر و التوزيع، ط1، 2013)، ص 13.

[2] صباح الموسوي الأحوازي، "**المرجع نفسه**"، ص14

4 – *المرتكز العقائدي*

وجدت إيران في التشيّع متراساً يحمي هويّتها القوميّة والثقافيّة، فما حصل من حروب صفوية عثمانية، وما تقوم به اليوم في العراق ودول منطقة الخليج العربي وبلاد الشام يُظهر بوضوح مدى إستغلال السّلطة الإيرانية لهذا المرتكز، فعلى الصّعيد الدّاخلي تعامل العربي الشيعي الأحوازي بمنطلق قومي عنصري، وتعامل السنّي الإيراني، وإن كان أعجمياً من منطلق طائفي، حيث أنّها ترى في الفكر الإسلامي السنّي مشروع تعريب، وترى في العربي عدواً ثقافياً وتاريخياً لا يمكن التعامل معه، لكنّها في التعامل الخارجي تقوم على إستغلال عواطف الشّيعي، عربياً كان أو أعجمياً، ومحاولة ربطه بإيران من خلال الخطاب الطّائفي المبني على العاطفة.

وإذا ما قرأنا السياسة الخارجية الإيرانية بتمعّن، نجد أن هذه المرتكزات الأربعة اعتمدت كمرتكزات لحروبها الدّامية عبر القرون الماضية وحروبها في الوقت الراهن.[1]

المبحث الثّالث: قراءة في العلاقات الرّوسية الإيرانية

شهدت العلاقات الرّوسية الإيرانية تحولًا إستراتيجيا مهمًّا، تُوّج بتوقيع العديد من الإتّفاقيات السياسية والاقتصادية والتّكنولوجية والتّجارية بين البلدين، بالإضافة إلى توطيد مجالات التعاون العسكري، والتي أسّست لشراكة إستراتيجية بينهما، وقد أدى هذا التطور إلى الحديث عن تحالف روسي– إيراني غير معلن، والذي يمثل أحد مظاهر سياسة المحاور الإستراتيجية في مواجهة الهيمنة الأمريكية في ظل النظام الدولي الجديد في منطقة الخليج العربي وبحر قزوين، و هو ما سيتم التّفصيل فيه في هذا المبحث.

المطلب الأوّل: تاريخ العلاقات الرّوسية الإيرانية

بعد إنتهاء الحرب الباردة، شهدت العلاقات الرّوسية الإيرانية مرحلة من الفتور والجمود السياسي وإستمرّت لعدّة سنوات بسبب المتغيّرات التي عرفتها المنطقة بعد تفكّك الإتّحاد السوفياتي، والتّنافس والصّراع الدّولي للحصول على ثروات المنطقة المنفصلة عن الإتّحاد من خلال الإستثمارات الإقتصادية، وبرز بعد عام 1991 التّوجه الإيراني نحو منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، وتنافست مع روسيا في هذه المناطق وحاولت إيران تقديم نموذج "الإسلام الثوري" لدول هذه المنطقة، و هو ما أدّى إلى توجّه روسيا نحو الغرب والإبتعاد عن إيران في

[1] صباح الموسوي الأحوازي، "**المرجع نفسه**"، ص 15.

الفترة الممتدة ما بين 1991-1994،[1] وقد تغيّرت الأوضاع لاحقًا بالتّوجه نحو تعزيز هذه العلاقات بدءًا من عام 1994 بتوصية من وزارة الطّاقة الذّرّية الرّوسية، وذلك لمتطلّبات الإقتصاد الرّوسي الذي عرف صعوبات عديدة.[2]

لكن عملت إيران على إبقاء العلاقات جيّدة منذ البداية مع روسيا، خصوصًا بعد ظهور الولايات المتّحدة الأمريكية كقطب أوحد والمعارضة الإيرانية لسياساتها في المنطقة، وفي ظل هذه المعطيات الجديدة، عادت العلاقات الرّوسية-الإيرانية لتتوثّق من جديد، حيث إلتقت الدّولتان في العديد من الرّؤى التي إستندت على رفض الهيمنة الأحادية في النّظام الدولي الجديد، وساهمت العديد من العوامل في إعادة روسيا للنّظر في علاقاتها مع إيران، من بينها الموقع الجغرافي لإيران المطل على بحر قزوين والخليج العربي، وعزلتها التي تعانيها من الغرب والتّغيّر الذي مسّ السّياسة الإيرانية تجاه آسيا الوسطى وبحر قزوين، والتي إنتقلت من البعد الإيديولوجي إلى البعد الإقتصادي، كما إلتقت مصالح البلدين في القضايا الإستراتيجية والخاصّة بآسيا الوسطى والبلقان والقوقاز، حيث إتّفقت مواقفهما بشأن النّفوذ الأمريكي المتزايد في القوقاز من خلال شركات النّفط والمشاريع والإستثمارات الإقتصادية الكبرى الأوروبية و التّركية في آسيا الوسطى، كما شكّلت العلاقات التركية الإسرائيلية في مجال التّعاون الأمني عامل ضغط على إيران، جعلها تتّجه نحو التّعاون مع روسيا؛[3] ويسمح الموقع الجيوستراتيجي لإيران بالتّأثير على التطوّرات في هذه المناطق (آسيا الوسطى، القوقاز، والبلقان) بالإضافة إلى منطقة الشرق الأوسط والخليج الفارسي، و هو ما يفرض على روسيا مناقشة مجموعة واسعة من قضايا السّياسة الخارجية مع إيران، وذلك لتوافق وجهات نظرهما حول العديد من القضايا الإقليمية.[4]

كما تكمن أهمّية العلاقات بين موسكو وطهران في إستثمار ثروات بحر قزوين، وعدم السّماح بوجود قوّات أجنبية فيه،[5] خاصّةً الوجود الأمريكي حيث كتب "زبيغنيو بريجينسكي، Zbigniew Brzezinski" في

---

[1] محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، "**روسيا و البرنامج النّووي الإيراني**"، مجلة دراسات إقليمية، تاريخ تصفّح الموقع: 2016/04/18، الرّابط: http://regionalstudiescenter.uomosul.edu.iq/page.php?details=30

[2] ميشال يمين، "**العلاقات الروسية الإيرانية: مشاكل و تطلعات**"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 114 ، أكتوبر 2011 ، ص 71.

[3] محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، "**المرجع السّابق**"

[4] Nikolay Kozhanov, "**Russia's Relations With Iran: Dialogue Without Commitments**" ,Policy Focus 120, June, 2012, P9.

[5] أحمد دياب، "**روسيا و اللّعبة الكبرى في آسيا**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 167، جانفي 2007، ص 123.

كتابه "رقعة الشطرنج الكبرى"، أن منطقة بحر قزوين ستكون في العقود القادمة مكانًا للتّنافس حول الهيمنة والنّفوذ العالميين، حيث تزخر المنطقة بثروات نفطية هائلة.[1]

وفي هذا السّياق، تواجه روسيا مع إيران مشكلة في غاية الأهمّية، وهي الوصول إلى إتّفاق حول مسألة تقسيم نفط بحر قزوين، ففي الدّفاع عن مصالحهما القومية إتّخذت كل من موسكو وطهران موقفين مختلفين حول هذه القضية، حيث أنّ روسيا (وكذلك كازاخستان وتركمانستان وأذربيجان) تعارض المشروع الإيراني، والذي يقر بتقسيم بحر قزوين إلى حصص متساوية) 20% لكل دولة بين الدّول الخمس التي تُشاطئ بحر قزوين كما قدّمت هذه الدول مشروعا مختلفا ينبغي -بموجبه- تحديد حجم حصّة كل دولة من بحر قزوين، تبعًا لطول الشّاطئ العائد لكل دولة، فيما إيران التي يبلغ طول شاطئها على بحر قزوين 14% من نسبة الشّواطئ المحاذية للبحر فقط تدافع عن فكرة التّقسيم المتساوي بين الدول الخمس، و روسيا في هذه الحالة سوف تفقد 200 ألف كم^2 من الحوض المائي، إلّا أنّ التّعاون الرّوسي الإيراني-على الرّغم من إختلاف المواقف فيما يتعلّق بمسألة بحر قزوين- كان يتطوّر بشكل ملحوظ بالصّيغة التي تخدم الطّرفين.

وتوجد آفاق أكبر للتّعاون التّجاري- الإقتصادي، وكذلك في مجال التّكنولوجيا العسكرية بين البلدين، وقد بلغ حجم التّبادل التّجاري السّنوي عام 2005 بين روسيا و إيران نحو 2 مليار دولار،[2] لذلك تعد هذه الأخيرة مصدرًا مهمًّا من مصادر العملة الصعبة، كما يمكن إعتبارها ممرًّا محتملا لتصدير الحصّة الروسية من نفط قزوين إلى موانئ بحر العرب مباشرة في طريقها إلى إفريقيا أو الشّرق الأقصى، فضلًا عن أنّ البعد النّووي في العلاقة الرّوسية-الإيرانية يُضفي بعدًا آخرًا على إنتقاء إيران كأحد طرفي شراكة مستقبلية، وتعد العلاقة ما بين روسيا و إيران ذات إنعكاسات متداخلة،[3] وساعد إقتناء إيران للأسلحة والتّكنولوجيا النّووية الرّوسية في الحفاظ على المجمّع الصناعي العسكري الرّوسي وقسم الطّاقة الذّريّة، كما عمل على توفير الوظائف لآلاف المواطنين الرّوس.[4]

---

[1] Zbigniew Brzezinski, **"The Great Chessboard : American Primacy and its Geostrategic Imperatives"**, New York, 1997, P 198.

[2] فيض اللاييف، "**إيران القويّة بين مصالح روسيا و هواجس العرب**"، مجلة شؤون الأوسط، (مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 128، ربيع2008)، ص57.

[3] لمى مضر الأمارة، "**الإستراتيجية الرّوسية بعد الحرب الباردة و إنعكاساتها على المنطقة العربية**"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009، ص 385.

[4] ليليا شيفيتسوفا، "**روسيا بوتين**"، ترجمة: بسام شيحا، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ط1، 2006) ، ص 250.

وفي الفترة ما بين 1990- 1996 كانت مبيعات روسيا لإيران من الأسلحة تقدّر بأكثر من 5 مليار دولار، ثمّ أوقفت روسيا الصّفقات بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية، لكن في عام 2000 عادت روسيا لبيع السّلاح لإيران في أكتوبر 2005 ، و باع الجانب الروسي لإيران صواريخ " أرض-جو" بقيمة 700 مليون دولار،[1] لذلك فمشتريات إيران من العملة الصّعبة تلاقي ترحيبًا واسعًا في روسيا ما بعد المرحلة السّوفياتية، في ظل إنهيار الإقتصاد وتعطّل الصّناعة الرّوسية، ونفس السّبب التّجاري كان وراء الإتّفاق الذي عقده الطرفان في العام 1989 من أجل بناء مفاعل بوشهر النّووي، وقد تعززت هذه العلاقة شبه الاستراتيجية بين الدّولتين من خلال معارضتهما لتوسيع حلف النّاتو شرقًا، وقلقهما المشترك من النّزعة الأحادية للولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر، إضافةً إلى امتلاكها قواعد عسكرية في المنطقة[2].

و في زيارة عمل قام بها الرّئيس الرّوسي "فلاديمير بوتين" إلى إيران في عام 2007 مع الرّئيس الإيراني الأسبق "محمود أحمدي نجاد" ومرشد الجمهورية الإسلامية "آية الله الخامنئي"، قام الرّئيس الروسي بإعطاء دفعة قوية للعلاقات الثّنائية، حيث كُلِّلت بالموافقة على إستيراد إيران ل 82 طن من اليورانيوم المخصّب إلى مفاعل بوشهر النّووي مع ضمان عقود صفقات سلاح روسي بالمقابل، والعمل على مناقشة فكرة تأسيس كارتل للغاز الطبيعي.[3]

المطلب الثّاني: ملامح التّقارب الرّوسي الإيراني

لقد تضاعف الحوار والتواصل السياسي بين موسكو وطهران في السنوات الأخيرة، ويعود ذلك على الأرجح إلى إعادة انتخاب الرئيس "فلاديمير" بوتين الذي كان لديه دائمًا رؤية أكثر تشجيعًا إلى حدٍ ما تجاه إيران من الرئيس السابق "ميدفيدف"، فضلًا عن تسارع تدهور العلاقات الأميركية الروسية، وبالمقارنة مع عامي

[1] يازا جنكياني، "**صراع القوى الدولية في ضوء النّظام العالمي الجديد و دور السّياسة النّووية في رسم الخارطة السّياسية للشّرق الأوسط**"، ترجمة: علي مرتضى سعيد، (القاهرة: المركز القومي للتّرجمة، ط1، 2011)، ص134.

[2] شاهرام تشوبين، "**طموحات إيران النّووية**"، ترجمة: بسام شيحا، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2007)، ص173.

[3] أيمن طلال يوسف، "**روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الدّاخلية و الأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية**"، مجلة المستقبل العربي، (العدد358 ، ديسمبر 2008)، ص 89.

2010 و 2011 اللّذين شهدا التّدهور الأكثر جسامة في العلاقات الرّوسية الإيرانية منذ مطلع القرن الحالي وتميّز العامان 2012 و 2013 بزياراتٍ متبادلة عديدة لمسؤولين روس وإيرانيين و من أبرز هذه الزّيارات: [1]

- زار وزير الخارجية الروسي "سيرجي لافروف" إيران للمرّة الأولى منذ أربع سنوات كما زارها وزير الداخلية الروسي في فيفيري 2012.

- في زيارة عمل إلى إيران في جانفي 2013 وقّع وزير الداخلية الروسي "فلاديمير كولوكولتسيف" إتفاقية "تحالفٍ قانوني" بين وزيري الداخلية في روسيا وإيران، وهي أول إتّفاقيةٍ تحدّد أشكال التّعاون وطرقه في مكافحة الجريمة

وقد جرت أيضًا عدّة زيارات متبادلة على مستوى وزيري الخارجية ونوابهما، ومع ذلك تراجعت العلاقات الإقتصادية بين البلدين في الآونة الأخيرة في ظل أوقاتٍ عصيبة، فقد حصل إنخفاض كبير في حجم التجارة الثّنائية بينهما قياسًا لعام 2011 حين بلغت قيمته 3.75 مليار دولار، ويعود ذلك إلى حدٍّ بعيد إلى العقوبات المفروضة على إيران؛ ففي عام 2014 بلغت قيمة التجارة الإجمالية بين البلدين 1.7 مليار دولار فقط وفقًا لبيانات البنك الدولي. ولا يزال طرد إيران من "جمعية الاتّصالات المالية العالمية بين البنوك" في عام 2012 يشكّل عائقًا جدّيًا أمام البنوك الرّوسية للعمل في إيران، ولم تثمر المباحثات الأخيرة بين كبرى الشرّكات الروسية ومسؤولين إيرانيين حول باقةٍ متنوعة من المشاريع سوى نتائج هزيلة، فبعد سنتين من المفاوضات رفضت شركة (غازبروم- نفطNeft / Gazprom) تطوير حقل آزار النّفطي، ويعود ذلك على الأرجح إلى خوف بعض الجهات العامّة والخاصّة في روسيا والتي لديها رهن مالي في الغرب من التّعرّض للإنتقام من مواصلة عملياتها في إيران، ولكن الآن وفي ظل خضوع غازبروم-نفط نفسها وغيرها من الشركات الرّوسية للعقوبات، قد تختفي أيّ وصمة في تطوير الرّوابط التّجارية مع إيران، ويمكن للعلاقات أن تمضي قدمًا نحو الأمام على هذا الصّعيد؛ وعلى الرّغم من كلّ ذلك، برز إنطلاقًا من عام 2012 عدد من الإتّجاهات الإيجابية في الرّوابط الإقتصادية والتّجارية بين روسيا إيران؛ ففي النّصف الأوّل من ذلك العام صدّرت إيران بضائع بقيمة 203.5 ملايين دولار إلى روسيا بزيادة قدرها 9.3% عنها في الفترة نفسها من عام 2011 وأثناء الفترة 21 مارس- 21 أوت 2012 صدّرت إيران وفقًا لسجلات إدارة الجمارك أكثر من 267 طنًا

[1] "**Development of the Russian Federation**", Ministry of Economic, 28/03/2016, at the cite:
http://www.ved.gov.ru/articles/1197

من الإسمنت من مختلف الأنواع إلى روسيا بقيمةٍ تفوق 20 مليون دولار (بلغت القيمة الإجمالية للإسمنت المصدّر إلى روسيا 6 ملايين دولار فقط في السنة المالية الإيرانية 21مارس2011-20مارس2012)، وأتاح غياب المنافسة الغربية فرصًا جديدة للشركات الروسية، كما حصلت أيضًا زيادة كبيرة في صادرات المنتجات الكيماوية الروسية إلى إيران، لا سيما المواد المحفّزة للمنتجات البترولية والبتروكيماوية، و كانت تلك المنتجات قد صُدّرت لأوّل مرّة في النصف الأول من عام 2012 و بقيمة 4.35 ملايين دولار، إذ أسهم معرض "التكنولوجيا الروسية المتقدمة" الذي أُقيم في فيفري 2012 في طهران بمشاركة البعثة التجارية الروسية في إيران، في إقامة إتّصالاتٍ أولية بين المنتجين الروس للمواد المحفزة والمستهلكين الإيرانيين؛[1] وبالنظر إلى هذه الأرقام، ثمّة احتمال كبير لتطوير العلاقات الاقتصادية الروسية الإيرانية، وللإتّصالات التي جرت على مستوى المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أهمية خاصة؛ فعلى سبيل المثال، تعدّ الشركات الروسية من استراخان وستافروبول وكراسنودار كراي وجمهورية تتارستان، والتي تفتقر إلى اتصالاتٍ وثيقة مع الشركات الغربية، إيران سوقًا ملائمة ومربحة لبضائعها، ولكن يصعب الحكم على درجة التعاون على هذا المستوى نظراً لنقص المعلومات الرسمية.

وبدأت العلاقات الروسية الإيرانية تتّخذ شكلًا جديدًا و أكثر تقاربا مع انتخاب الرئيس "حسن روحاني" عام 2013 ؛ ففي 13سبتمبر 2013، التقى رئيسا البلدين في بيشكك، وأعربا عن عزمهما على تعزيز العلاقات الثنائية، كما أجرى البلدان في مطلع عام 2014 مباحثاتٍ لتصدير النفط الإيراني إلى روسيا مقابل استيراد بضائع كان من المتوقّع أن تصل قيمتها إلى 20 مليار دولار، علاو ةً على ذلك، فإنّ تشديد العقوبات الغربية على روسيا في ظل الأوضاع العسكرية والسياسية المتدهورة في أوكرانيا، يدفع روسيا باتجاه إيران ويمكن أن يفضي إلى تعزيز العلاقات بينهما، ومنه في ميدان التعاون العسكري. وبالفعل، فقد زار وزير الخارجية الإيراني "جواد ظريف" موسكو أكثر من مرة في العامين المنصرمين، وآخرها في أوت 2015.

المطلب الثّالث: دوافع التّقارب الرّوسي الإيراني

نظرًا لوقوع إيران وسط أكبر أماكن تمركز الطّاقة، و هي منطقة الخليج الغنية بالنّفط و منطقة بحر قزوين ممّا أكسبها أهمية إستراتيجية كبيرة و جعلها همزة وصل بين هاتين المنطقتين، و لما تمتلك إيران حوالي 130 مليار برميل من إحتياطي النّفط الخام و حوالي 26 تريليون متر مكعّب من إحتياطي الغاز الطّبيعي، و هو ما جعلها

[1] Nikolay A. Kozhanov, "**Russian-Iranian Economic Relations: Opportunities and Challenges**", (The Maghreb Review, Vol. 37, № 3 – 4, 2012), p p 215-246.

تحتل المرتبة الثّانية عالميا من حيث الإحتياطات، هذا إلى جانب موقعها الجغرافي و الإستراتيجي المميز الذي جعلها دومًا بؤرة الإهتمام العالمي و خاصّة منه الرّوسي في السنوات الأخيرة، إضافة إلى قربها من دول آسيا الوسطى المطلّة على بحر قزوين؛ كما يشكّل ملف التعاون النووي الرّوسي مع إيران خلافا مزمناً في العلاقات الأمريكية الرّوسية، و خصوصا بعد إعلان الرّئيس الرّوسي "فلاديمير بوتين" بمناسبة إستقبال سكريتير المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني "حسن روحاني" بموسكو في 18 فيفري 2005 أنّ بلاده ستواصل تعاونها مع طهران في كافة المجالات بما في ذلك المجال النّووي، و جاء هذا التعاون و التّقارب ثمرة لجهود الطّرفين، إضافة إلى توفّر الأسباب و الدوافع التي زادت من حتمية هذا التّقارب، و التي يمكن إيجازها في النقاط التّالية: [1]

– تسعى روسيا إلى إنهاء حالة العزلة التي سعت الولايات المتحدة إلى فرضها عليها، فمن خلال إيران تستطيع موسكو خلق موطئ لها، و تأكيد وجودها في منطقة آسيا الوسطى و القوقاز، و هي المناطق التي تتمتّع فيها إيران بتأثير ثقافي و حضاري مباشر عليها.

– التّقارب الرّوسي–الإيراني في المجال العسكري و الإستراتيجي سوف يساعد على تسوية الخلاف بين مجموعة دول بحر قزوين بشأن توقيع إتّفاقية إستغلال ثروات البحر من النّفط و الغاز بين تلك الدّول المتشاطئة له، و محاولته إبعاد الدّور الأمريكي الذي يعيق الإتّفاق.

– إستعادة روسيا لمكانتها الدولية عبر البحث عن حلفاء، و تكوين جبهة للتّصدّي للهيمنة الأمريكية المتغلغلة في وسط آسيا و قزوين و القوقاز.

– مواجهة روسيا و إيران لتوسيع حلف الأطلسي شرقاً ليضم آسيا الوسطى و القوقاز.

– الحد من التّأثير التّركي –المدعوم أمريكيا– في جمهوريات آسيا الوسطى.

كما تعتبر إيران من النّاحية الجيوبوليتكية هي آسيا الوسطى مثلما أنّ ألمانيا بكل دقة هي أوربا الوسطى وعلى موسكو إقامة حلف جيوبوليتكي مع إيران قادر على مواجهة التّأثير الأطلسي في المنطقة بأسرها، وإيران المعادية تقليديا لكل من تركيا و السعودية ستنهض بهذه المهمة بطريقة أفضل بكثير مما يمكن أن ينهض به الروس الذين لن يحلوا مشاكلهم الجيوبولتيكية في هذا المركز المعقد إلا بالمؤازرة الإستراتيجية للجانب الإيراني

[1] عبد النّاصر سرور، "**الصّراع الإستراتيجي الأمريكي–الرّوسي في آسيا الوسطى و بحر قزوين و تداعياته على دول المنطقة 1991–2008**"، مجلّة جامعة الأزهر، (غزّة، العدد1، المجلّد 11، سلسلة العلوم الإنسانية، 2009)، ص 53.

إضافة إلى أنّ الإسلام الإيراني هو الصورة الأفضل للإسلام في آسيا الوسطى من أجل الدخول في حلف قاري يمكنها من إقامة التكامل بين مختلف الشعوب والثقافات و الإثنيات في حلف جيوبوليتيكي جنوبي موحّد وبذلك تصوغ روسيا التشكيل الإسلامي المتجانس إستراتيجيا والمعادي للعولمة والمرتبط أوثق الارتباط بمصالح كامل الإمبراطورية الأوراسية.[1]

تحاول روسيا العمل على إستغلال إيران في إطار خطّة تتضمن اعترافًا واقعيًّا بضعف موسكو النّسبي في منطقتي القوقاز والشرق الأوسط مقارنة مع موقف الولايات المتحدة، مع رغبة موسكو في إزاحة واشنطن من المنطقة كونها منطقة حيوية سياسيا وعسكريا، فالأرباح الجيوبوليتيكية لإضعاف النفوذ الأمريكي في المنطقة أكثر تأثيرًا من مخاوف روسيا تجاه إيران كدولة نووية، وبالتّالي فإنّ روسيا لا تنظر إلى إيران كتهديد، و لكن كشريك وحليف لتحدّي القوّة الأمريكية من خلال توسيع نفوذ روسيا الإقليمي والدولي، وتهدف هذه الإستراتيجية أساسا إلى إيجاد عالم متعدّد الأقطاب حيث تحاول كل من روسيا و إيران إضعاف القوة الأمريكية و إعادة بناء قواعد المؤسسات المالية الدولية الحالية و إضعاف الحلف الأطلسي ومنظّمة الأمن والتعاون في أوروبا وتكوين تحالف مضاد يكون كثقل موازن للهيمنة الأمريكية، من الأرجح أن يضم روسيا وإيران و الهند والصين وفنزويلا و سوريا ومنظمات تعتبرها الدول الغربية إرهابية مثل حماس وحزب الله.[2]

إنّ روسيا التي تطمح لإستعادة دورها كدولة عظمى لها مكانتها الدولية، تجد في إيران الدولة الأكثر أهمية من حيث موقعها الاستراتيجي بين أغلى منطقتين بالنفط في العالم، وتشرف على مضيق باب المندب وعلى جزء كبير من الخليج العربي من جهة وعلى حدود جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز من جهة ثانية، و إيران تسعى إلى دور إقليمي فعال ومؤثر في المنطقة، تجد في روسيا الحليف الأنسب لإلتقاء عدد من مصالحهما المشتركة في المنطقة وللقدرات العسكرية والتقنية التي تمتلكها روسيا وتحتاجها إيران في الوصول لإستراتيجيتها المنشودة.

تحتاج روسيا وإيران، واللّتان تعدّان من أكثر الدول تعدّدا للقوميات إلى تماسك الجبهة الداخلية في دولتيهما لتحقيق أهدافهما الإستراتيجية المنشودة، وهذا يعني أن لهما مصلحة مشتركة في إستقرار المنطقة، لما لدول هذه

[1] ألكسندر دوغين، "**أسس الجيوبولتيكا: مستقبل روسيا الجيوبولتيكي**"، ترجمة: عماد حاتم، (طرابلس: دار أويا للنشر والتوزيع، 2004)، ص290.

[2] سعد الحمداني، "**العلاقات الروسية– الإيرانية 2003–2010**"، مجلة السياسة الدولية، (العدد 21، القاهرة، 2012)، ص 32.

المنطقة من إمتدادات قومية داخل كلا البلدين، كما تلتقي مصالح الدولتين في مسألة الوضع القانوني لبحر قزوين الذي يعتبر مجالا حيويا لكلا البلدين يدفعهما أكثر إلى التعاون والتنسيق لإيجاد حل مناسب بما يتوافق ومصالحهما المشتركة، إضافة إلى توسع حلف الناتو نحو الشرق و الذي يطول عدد من الدول المجاورة لهما يتطلب أكثر من أي وقت مضى التنسيق الأمني لمواجهة هذا التوسع.[1]

تشاطر روسيا الرّأي مع إيران في محاولة إستعادة التّوازن السياسي و الاقتصادي في محيط جوارها الجغرافي والعمل على الحد من السّعي الأمريكي لترسيخ النفوذ في المنطقة ومحاولة جذب دولها للدخول في الفلك الغربي و الانتماء إلى منظمة حلف شمال الأطلسي وكسبها التّعاون معها بهدف تطويق روسيا جغرافيا وعسكريا لإضعافها دوليا، فضلا عن عزل إيران حتى ضمن محيطها الإقليمي و إضعافها.[2]

من ناحية أخرى فإنّ للملف النّووي الإيراني مكانة مهمّة في محددات السياسة الروسية تجاه إيران، فمن المعروف أن موسكو تحاول الدّفاع عن مصالح إيران على شتّى المستويات بما فيها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن، الإتحاد الأوربي، مجلس روسيا– الناتو وغيرها، وبفضل جهودها استبعدت مسألة إستخدام القوّة لحل الأزمة الإيرانية، و ذلك لأن روسيا تنطلق من فكرة مفادها أن بعض مسائل الأزمة يمكن أن تحل عبر الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبعضها الآخر (مثل عناصر دورة الوقود الكاملة) يمكن أن تحل عن طريق التفاوض.[3]

تؤيّد روسيا إيران في مسألة إمتلاكها للإستخدام السّلمي لليورانيوم في مجال إنتاج الطّاقة وترفض في الوقت نفسه أن تكون إيران دولة نووية في مجال التسلح، وبالتالي فإن الدعم الروسي ليس دعما مواليا لإيران بقدر ما هو وسيلة في التنافس مع الولايات المتحدة والغرب مع الإستفادة من إيران كأداة لتعزيز هذا الاتجاه؛[4] إضافة إلى سعيها للوقوف بوجه الدرع الصاروخي الذي تحرص الولايات المتحدة على إقامته رغم أنه يعد خرقا لمعاهدة حظر الصواريخ الباليستية فضلا عن أنه قد يؤدّي إلى تقويض الاستقرار العالمي، من خلال دعم الملف

[1] سعد الحمداني، "**المرجع نفسه**"، ص، ص 34-35.

[2] حارث قحطان عبد الله، مثنى فائق مرعي، "**أهمية منطقة بحر قزوين في العلاقات الروسية الإيرانية**"، مجلة آداب الفراهيدي، (العدد 19، العراق، 2014)، ص 297.

[3] س.غ لوزيانين، "**عودة روسيا إلى الشرق الكبير**"، ترجمة: هاشم حمادي، (بيروت: دار المدى للثقافة والنشر، 2012)، ص ص 135،136

[4] حارث قحطان عبد الله، مثنى فائق مرعي، "**المرجع السّابق**"، ص ص 287-289.

النّووي الإيراني وإعتماده كورقة ضغط على الإدارة الأمريكية للعدول عن مشروعها، وترفض روسيا أية حلول وسط بشأن هذه المسألة.[1]

لم يكن الموقف الرّوسي الداعم لإيران بعيد عن منظور المصالح الرّوسية الإستراتيجية، فروسيا تنظر إلى إيران باعتبارها قوة إقليمية مؤثّرة في منطقة بحر قزوين وفاعلة في منطقة الشرق الأوسط وتنتمي لمحور مناهض للغرب في الشرق الأوسط "محور الشر"، فضلا عن أنّ دعم روسيا لإيران قد رفع قيمة الأولى بالنّسبة للغرب، الذي يحتاج لمساعدة روسيا في احتواء طموحات إيران النّووية أو على الأقل تقدير ضمان حيادها من الأمر.[2]

المطلب الرّابع: العوامل المؤثّرة في التّقارب الرّوسي الإيراني

نظراً لتعدّد السياسات والمصالح الروسية والايرانية، خاصة في منطقة الشرق الأوسط ذات الاهمية الكبيرة للدولتين، تنوعت بالمقابل وجهات نظر الدولتين حول قضاياها وتطورات الاحداث فيها، فهناك مجالات يتم الإتفاق على التعاون فيها، بينما هنالك غيرها يظهر الاختلاف حولها، فتدخل الدولتان في مضمار التنافس فيه، وفي هذا المطلب سيتم التعرف على أبرز العوامل المؤثّرة في التّقارب الرّوسي الإيراني.

- موقف روسيا من العقوبات الدولية على إيران، الذي يسمح بفرضها بالرغم من إعلان روسيا تأييدها لإيران في هذا المجال، إضافة إلى الموقف الرّوسي من إنضمام إيران إلى منظّمة "شنغهاي"، لاسيما خلال قمة "طشقند" للمنظّمة عام 2010، وكذلك تريث إيران بشأن الاعتراف بإستقلال أوسيتيا عام 2009.

- رغم المواقف المؤيدة للبرنامج النووي الإيراني، وحرص روسيا على الحفاظ على علاقاتها مع إيران، إلّا أنها تحرص -في المقابل- على الحيلولة دون إمتلاك إيران للسلاح النووي لأسباب عديدة ترتبط برغبة روسيا في عدم الإخلال بالتوازن الإستراتيجي العالمي، والحفاظ على الإستقرار على حدودها الجنوبية، وكذا نفوذها ومصالحها في هذه المناطق، إضافة للحفاظ على إستقرار علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

بالرغم من الصراع البارد وتطوره بين إيران وروسيا حول المفاعل النووي وبعض الأمور الأخرى، ولأن إيران حاولت ان تستخدم روسيا في صراعها مع أمريكا بمحاولة جرّها إلى حرب باردة معها، فإيران التي تناور على

[1] محمد عبد الرّحمان يونس العبيدي، "**روسيا الإتّحادية والبرنامج النّووي الإيراني**"، دراسات إقليمية، (العراق، العدد 16، 2009)، ص249.

[2] حارث قحطان عبد الله، مثنى فائق مرعي، "**المرجع السّابق**"، ص 289.

[3] خديجة لعريبي، "**السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**"، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة محمد خيضر- بسكرة-، 2014) ،ص149.

الخلافات الموجودة بين روسيا وأميركا، بدأ الخلاف الرّوسي الإيراني يخرج إلى العلن من خلال نقد متبادل من الطرفين بعد أن وافقت روسيا على مبدأ العقوبات الإقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة.

إرتكبت الدّبلوماسية الإيرانية تجاوزات مهمة بحق روسيا من خلال الاستخفاف وبدورها وعدم الثقة بسياستها الدولية، مبررة ذلك بأن روسيا لم توفي بوعدها الذي قطعته على نفسها أمام إيران بتسليم مفاعل "بوشهر" في الموعد المتفق عليه، وكذلك صفقة الصواريخ التي لم تسلّم إلى الجيش الإيراني، بالرغم من أن روسيا قد باعت إيران سلاحاً دفاعيا وهجوميا، فالدولة الروسية التي وفرت الحماية لإيران طوال سنوات مضت من العديد من العقوبات التي واجهتها بالرّفض أو إستعمال حق النقض "الفيتو"، لكن روسيا إتّخذت هذا الموقف نتيجة التعنّت الإيراني الذي وصفته روسيا بالديماغوجية السياسية. [1]

إيران التي تناقض الدولة الروسية بعدم منح الثقة لها، وخاصة من خلال الإتّفاق الذي وقّعته إيران مع "تركيا والبرازيل"، في الوقت الذي كانت هي الضامن لإيران لتبادل "اليورانيوم المخصب " ، فهذه الورقة التي خسرتها روسيا من خلال الإمساك بحل الملف النووي الإيراني، إلا أن طهران التي لم تسع أبدا لإعطاء موسكو هذا المفتاح، وكذلك المظاهرات العنيفة التي سّيرها النظام في شوارع طهران سابقا، و التي تهتف ب "الموت لروسيا" مستبدلةً شعارها التقليدي" الموت لأمريكا"، وهذا ما أغضب روسيا التي أدركت جيدا بأن إيران تحاول أن تستغل روسيا لحساب مصلحتها الخاصّة وليس وفقا لمصلحة البلدين، عندها عمدت روسيا إلى تغليب مصلحتها على كل المصالح، و هو ماعبّر عنه الرّئيس السابق "فلاديمير بوتين" في كلمته أثناء انعقاد مؤتمر الأمن النّووي لآسيا الذي إحتضنته تركيا في 08 جوان 2008، والذي قال فيها: "على إيران أن توافق على اقتراحات الوكالة الذرية من خلال التفاوض، لتفادي أية عواقب قادمة، فعليها التغيير من سياستها".

كما أنّ روسيا تحرص في تحركاتها على الساحة الدولية، على إيجاد قنوات اتصال بينها وبين الغرب بصفة عامة، والولايات المتحدة بصفة خاصة، طمعاً في الحصول على مساعدات اقتصادية ومالية، الأمر الذي يُفسد علاقتها بإيران في أحيان كثيرة؛ بالإضافة إلى سعي موسكو بإستمرار لضمان هيمنتها على دول الكومنولث

[1] مسعد، نيفين عبد المنعم، "**المرجع السّابق**"، ص 41.

أكثر من حرصها على تطوير علاقتها مع إيران؛ فالإدارة الرّوسية تعتبر تأمين استقرار المنطقة المحيطة بدول الكومنولث قضية أمن قومي بالنسبة لها.[1]

رغم كل هذه العقبات إلّا أنّ التّقارب الرّوسي الإيراني أصبح أكثر من ضرورة حتمية لكلا الطّرفين، نظرًا للقضايا المشتركة ما بين موسكو وطهران، والتي تتطلب التنسيق فيما بينهما، فتتمثل في الوضع السّوري والعراق، وأفغانستان، والإستقرار في طاجكستان، ونشاط حلف الناتو في جنوب القوقاز (بصفة أساسية تعاون الناتو مع جورجيا وأذربيجان)، وظهور قوى غير إقليمية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وعدم الإستقرار في القوقاز بوجه عام، ومن ثم، فكل من الدولتين قد يكون حليفاً مهماً ومفيداً للآخر في هذه القضايا، هذا علاوة على أن إيران كانت تنظر خلال العقود الأخيرة منذ ''الثورة'' للتعاون مع روسيا بأنه أحد الوسائل لخروجها من عزلتها إقليمياً ودولياً.

[1] المرجع نفسه، ص42.

خلاصة الفصل الأوّل

في نهاية هذا الفصل يمكن إستخلاص النّقاط التّالية:

- السياسة الخارجية سلوك منظم تنتهجه الدولة تجاه محيطها الإقليمي و الدولي، إنطلاقا من: متغيّرات، و محدّدات، و كذلك مرتكزات داخلية و خارجية تحدّد هذه السياسة، التي تصنعها و تتّخذها مراكز صنع و إتّخاذ القرار المختلفة بإختلاف الأنظمة و الدول و المصالح.

- يعد الجانب الاقتصادي والعسكري من أهم العوامل المتحكّمة في السياسة الخارجية لكل من إيران و روسيا، ومنه فالتّقارب الروّسي الإيراني نابع من المصالح المتبادلة بين الطّرفين، و التي تعتبر المحرّك لدائرة التّقارب الرّوسي الإيراني، خاصّة في الوقت الحالي و ما تعانيه إيران من عقوبات جرّاء برنامجها النّووي، و كذا روسيا التي تعاني من تطويق إستراتيجي.

- رغم وجود عقبات و توفّر العديد من مسائل الإختلاف بين روسيا و إيران و التي أثّرت في العلاقات بين الدولتين، إلّا أنّ هذه العلاقات تشهد تقارب بوتيرة متزايدة، و هذا التّقارب كان نتاج للضّرورة الحتمية التي يشهدها واقع كل من روسيا و إيران خاصّة في الجانب الإقتصادي لروسيا، و كذا الجانب الأمني لإيران.

- التّقارب الرّوسي الإيراني هو أحد أنماط التّعاون الإستراتيجي رغم أنّه لم يصل بعد إلى مستوى التّحالف الإستراتيجي الكامل إلّا أنّه يظل مهمًّا للطّرفين و داعمًا للقدرات الإيرانية على وجه الخصوص، كما يمكّن الطّرفين من لعب دور إقليمي بارز في ظل بحث روسيا عن التّوسّع بشكل أكبر في منطقة الشّرق الأوسط و محاولة إيجاد موطأ قدم أكبر عن طريق البوّابة الإيرانية.

الفصل الثّاني

دراسة تحليلية للوضع في سوريا

الفصل الثّاني: دراسة تحليلية للوضع في سوريا

يحظى المشرق العربي بمكانة جيوسياسية مهمّة في الخريطة السياسية العالمية، يزيد من أهمّيتها ما يتمتع به من تنوّع في الهوية الإثنية والدّينية ومن تعقيد في البنية الاجتماعية السياسية، الأمر الذي يجعل منه ساحة ملائمة لتفاعل مصالح إقليمية ودولية عديدة متصارعة على أرضه، وهذا الواقع إنعكس إنعكاسًا كلّيًّا على الأوضاع السياسية فيه قديمًا وحديثًا، بحيث أنّ أيّ تغييرات سياسية في المشرق العربي لا تتوقف عادةً ضمن حدود الدولة الواحدة، بل تكون شديدة التأثير إجتماعيًّا وسياسيًّا في محيطها الجغرافي برمّته، ولا يخرج الوضع السّوري عن هذا الإطار، إذ تأثّرت دول الجوار العربي بالمتغيرات السياسية والأمنية الجارية في سورية، كما أثرّت فيها من أجل دفع أنظمتها إلى إتّباع سياسات تنسجم والمحددات الداخلية والخارجية في صناعة قرارها تجاه الوضع في سوريا؛ و من خلال هذا الفصل سنعمل على تحليل الوضع في سوريا من خلال ثلاث مباحث: الواقع الأمني في سوريا، و مسبّبات الوضع في سوريا، إضافةً إلى مواقف القوى الدولية و القوى الإقليمية تجاه الوضع في سوريا، ثم مواقف الدول العربية، و سنركّز في هذا المبحث على موقف و دور كل من إيران و روسيا، كونهما الطّرفان الأكثر تواجدًا و تأثيرًا في سوريا.

المبحث الأوّل: الواقع الأمني للوضع في سوريا

إختلف الحراك الشّعبي الذي شهدته سوريا إختلافًا كبيرًا عن التّحركات الشّعبية التي شهدتها باقي الدول العربية، ويرجع هذا بالأساس إلى طبيعة النّظام السياسي والأطراف الدّاخلية المؤثّرة في الدولة، إضافةً إلى طبيعة تحالفات هذا النّظام مع الفواعل الإقليمية والدولية، والتي أدّت إلى تعقيد الأوضاع في سوريا وإستمرار تفاقمها.

المطلب الأوّل: الحراك في سوريا: الخلفيات و الأبعاد

ضمن سلسلة الحراك الذي شهدته الدول العربية ضدَّ الأنظمة الدّكتاتورية التي عانت منها لعدّة عقود شهدت سوريا في مارس2011 إنطلاق إحتجاجات تقودها الأحزاب السياسية اليسارية والنّشطاء والمثقّفين الذين يعارضون السياسيات الإجتماعية والإقتصادية المتّبعة والتي أدّت إلى تدهور الأوضاع المعيشية.[1]

[1] Angela Joya, **" Syria and The Arab Spring : The Evolution of The Conflict and The Role of The Domestic and External Factors"**, Journal of Politics and International Relations, (Turkey: Middle East Studies, Vo 4, No1, July 2012), p 31.

فقد قام حزب البعث في ظل نظام حافظ الأسد بإحتكار الحياة السياسية و مصادرتها بالكامل وإعتمد على أجهزة الاستخبارات، ونتج عن هذا الواقع إنتشار الفساد والمحسوبية على نطاق واسع في السلطة؛ لكن حافظ الأسد إستطاع ضبط عمل أجهزة الإستخبارات هذه في شكل لا يجعلها تتجاوز حدودها لرسم السياسة الخارجية التي بقيت حكرًا عليه في إدارة التوازنات الإقليمية والدولية لمصلحة سورية؛ و عقب وفاة "حافظ الأسد" تسلّم نجله "بشار الأسد" السلطة بعدما أعدَّ على عجل لإستلام ملفات الحكم، إلّا أن هذا الإعداد السّريع جعله بطبيعة الحال لا يلم بالكثير من التفاصيل، وقد أبدى "بشّار الأسد" نية لتحديث بنية النظام السياسي عبر التّخفيف من قبضة أجهزة الأمن على الحياة العامّة، وعبر إفساح المجال أمام القطاع الخاص، وبدأت التجمعات و المنتديات السياسية بالإنتشار في ما عرف بربيع دمشق (2000- 2002)إلّا أنّ هذه المنتديات الداعية إلى الإصلاح أوقفت من طرف الأجهزة الأمنية أواخر عام 2002، وكانت الضّغوط الخارجية التي بدأت تمارس على سورية منذ بداية الألفية الجديدة أحد العوامل التي جعلت الأسد الإبن يخشى تحولا سياسيا سريعا يزعزع أركان النظام. [1]

ففي سنة 2005 أطلقت قوى المعارضة نداء للتغيير الديمقراطي عبر "إعلان دمشق"، وطالبت الحكومة بإصدار قانون يسمح بإنشاء أحزاب أخرى غير البعث وحلفائه؛ كما طالبت بإلغاء حالة الطوارئ المعمول بها منذ مارس 1963، وهو تاريخ الإنقلاب الذي أوصل حزب البعث إلى السّلطة و إلغاء الأحكام العرفية والمحاكم الإستثنائية والعسكرية، إضافة إلى إلغاء القانون 49 لعام 1980، الذي يعاقب بالإعدام كل منتسب لتنظيم جماعة الإخوان المسلمين طبقا للمادة الأولى منه؛ و إلى جانب النّظام البيروقراطي الهش تعاني البلاد فسادا مزمنا، حيث أدرجت مؤسّسة الشّفافية الدولية سوريا بين أكبر الدول فسادًا في العالم، فالثّروة التي جنتها البلاد خلال الأعوام الأخيرة لم يتم توزيعها توزيعا منصفا والدّليل على ذلك هو أن 30% من الشّعب السّوري هم أقارب وعشيرة المسؤولين و الذين يمثّلون بدورهم النّواة الصّلبة للنظام؛[2] كما أطلقت شخصيات من النّظام القديم عملية اللّبرلة الإقتصادية من دون ضوابط، و كان وزير الإقتصاد "عبد الله الدردري" المتأثّر بالتّجربة الإقتصادية التّونسية خلال عهد الرّئيس "زين العابدين بن علي" هو الذي شجّع على إتّباع هذه

[1] جمال واكيم، "**صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011**"، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013)، ص 203.

[2] عصام عبد الشافي، "**الثورة المكبوتة: عوائق التغيير الشامل في السعودية وسوريا**"، السياسة الدولية، (العدد94، القاهرة، أفريل 2011)، ص 97.

السياسة، و أتت هذه التّحولات الإقتصادية لمصلحة الطّبقة البرجوازية في المدن على حساب الصناعات المتوسطة والحرفية، خصوصًا أنّها شجّعت سياسة الإستيراد ما أدّى إلى إغراق السوق بالبضائع الأجنبية، وإلى إفلاس الكثير من الصناعات المحلّية و إلى زيادة معدّلات التّضخم وقد فاقمت هجرة رأس المال الخليجي من جهة أخرى، فتضخّمت أسعار العقارات و الشّقق بوتائر مضاعفة وساد غلاء للمعيشة أثّر بالدّرجة الأولى في الطبقات الوسطى والفقيرة.[1]

كما أدّى تطبيق سياسات إقتصاد السّوق إلى تقويض موارد أعداد هائلة من سكّان الرّيف والمدن الصّغيرة والمتوسّطة المعتمدة على الإقتصاد الرّيفي، وأجبرت أعدادا كبيرة منهم على مغادرة أماكن عيشها، وغيّرت نمط حياتها و عاداتها؛ وبما أنّ الرّيف هو الدّعامة الأولى للنظام السوري، فإنَّ النّهج الإقتصادي الجديد خرّب علاقاته مع قاعدته الشعبية والسياسية الرئيسية، بينما إنخفضت قدرة النّاس الشرائية العامّة بحوالي 28% خلال العقد الأوّل من هذا القرن، مع تحوّل الإقتصاد من إقتصاد إنتاجي ريعي عموما إلى إقتصاد إستهلاكي ترفي غلب عليه طابع ريعي، وتردّي نوعية الخدمات وإرتفاع أسعارها وفساد فادح في الجهاز الإداري.[2]

أمّا على المستوى الخارجي فقد حافظ النّظام السياسي السّوري على تحالفه الإستراتيجي مع إيران خاصّة فيما يتعلّق بالبعد الأمني، وعمد إلى إنتاج تحالف آخر مع تركيا تركّز بشكل رئيس في الجوانب الإقتصادية التي إستفادت منها تركيا وأفادت النّظام السوري سياسيا بإخراجه من العزلة الدّولية التي فرضت عليه في سنة 2005 وإستمرّت حتى وصول أوباما إلى الحكم.[3]

وفي هذا الإطار يمكن رصد عدّة عوامل رئيسية تحكم عملية التّغيير في النّظام السّياسي السّوري من أهمها:

– تركيبة النظام التي تقوم على تشابك المصالح الطّائفية والحزبية والبيروقراطية و رجال الأعمال و الأقلّيات.

– القاعدة الإقتصادية والإجتماعية للنّظام هم من الخلفيات الرّيفية و المدنيّة الحديثة وكثير منهم من أبناء الأقليات، و بشكل خاص من الطّائفة العلوية التي ينتمي إليها الرئيس السوري.

[1] جمال واكيم، "**مرجع سابق**"، ص 203.

[2] أحمد يوسف أحمد و آخرون، "**حال الأمة العربية: معضلات التغيير و آفاقه**"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 171.

[3] "**التّوازنات و التّفاعلات الجيوستراتيجية والثّورات العربية**"، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أفريل، 2012)، ص 13.

– هناك أيضا البعد الأمني، و المتمثّل في تمدّد الأجهزة الأمنية في سوريا بحكم خلفية قادة النّظام الذين جاءوا من المؤسّسة العسكرية، إضافةً إلى البعد الدولي المتمثّل في خروج النّظام السّوري من عزلته نتيجة لفشل المشروع الأمريكي في العراق و ملء الفراغ السّياسي من قبل القوى الشّيعية المؤيّدة لإيران حليفة النظام السوري، وفشل الحرب الإسرائيلية على لبنان وقطاع غزّة في عامي 2006 و 2009، الأمر الذي فتح الباب لعودة النفوذ السوري.[1]

أما الجانب الآخر من الأحداث فكان له بعد إقليمي ودولي، إذ دفعت الأحداث في مصر بالولايات المتحدة إلى إعادة ترتيب الأوراق في المنطقة بما يحد من الضّرر الذي يمكن أن يلحق بمصالحها الإستراتيجية في المنطقة؛[2] فلم تتوضّح أهداف الوضع في سوريا (في إطار ما يسمّى بالحراك العربي) في الأسابيع القليلة لإنطلاقها، إذ طغت عليها آنذاك مطالب الإصلاح والمطالبة بالتغيير الدّيمقراطي بقيادة النّظام نفسه، فغابت المواقف الدولية في الأشهر الأولى و توحّدت حول دعوات "وقف القمع والعنف والبدء في العملية الإصلاحية"؛ [3] إلّا أنَّ هذه الإحتجاجات سرعان ما تحوّلت إلى مواجهات عسكرية بين النّظام السّوري والمعارضة التي كانت تتلقّى دعمها من دول عربية مجاورة ودول غربية سعت إلى إسقاط النّظام القائم بأي طريقة خدمة لمصالحها، في مقابل النّظام الذي أثبت صلابته بدعم خارجي، خاصّة من روسيا و إيران والصّين.

فتنوّع سيّاسات المموّلين ومحاولتهم شراء نفوذهم على الأرض لا يجعل فصائل المعارضة عرضة للضغوط فحسب، بل ينقل الإستقطاب الإقليمي والدولي إلى الداخل السوري ويحوّلها إلى حرب بالوكالة بين القوى الإقليمية والدولية المتنافسة على النّفوذ في سورية، حيث تسعى بعض الحكومات لصنع أدوات تأثير ونفوذ لها في الصّراع، ومن أبرز الحكومات التي تقدّم تمويلا للمعارضة المسلّحة السّورية حكومات دول الخليج وبريطانيا وفرنسا وتركيا؛ [4] وهنا نذكر التحقيق الذي نشرته صحيفة الغارديان البريطانية حول إستعداد المسؤولين

[1] عصام عبد الشافي، "**مرجع سابق**"، ص ص 97، 98.

[2] "**نفس المرجع**"، ص 204.

[3] "**التّوازنات و التّفاعلات الجيوستراتيجية والثّورات العربية**"، المرجع السّابق، ص 13.

[4] مروان قبلان، "**المعارضة المسلحة السورية: وضوح الهدف وغياب الرؤية**"، سياسات عربية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات، العدد 1، ماي 2013) ، ص 56.

السّعوديين لدفع رواتب عناصر الجيش السوري الحر المعارض في محاولة لتشجيع إنشقاق الجنود عن الجيش النّظامي وزيادة الضغوط على نظام الرّئيس السّوري "بشار الأسد".

المطلب الثّاني: الأطراف السّورية المؤثّرة في الوضع

يعتمد التّوصّل لفهم واقع الوضع في سوريا على تحديد الأطراف المؤثّرة في هذا الوضع والدور الذي يضطلع به كل طرف لإنهاء النّزاع لصالحه.

أوّلًا: النّظام السّوري

يعتبر النّظام السّياسي هو أحد الدعائم الأساسية للدولة و هو الجهة المسؤولة عن حفظ الأمن و السلم لشعبه، غير أن النظام السوري كانت لديه قناعة بأن الاحتجاجات الشعبية التي تشهدها سوريا و المطالبة بإسقاطه، هي مؤامرة خارجية تحركها مخططات الدول الغربية و على رأسها الولايات المتحدة من خلال الدعم المالي الذي كانت تقدمه لمنظمات حقوق الإنسان في سوريا في السنوات الماضية، سعيا منها للقضاء على النظام المعادي لإسرائيل والداعم للمقاومة الفلسطينية و الحليف المقرب لإيران و روسيا خاصة، لذا كانت ردّة فعل النظام السوري إزّاء هذه الاحتجاجات عنيفة حيث أفرطت الأجهزة الأمنية في استخدام القوة ضد المتظاهرين رغم أن بدايتها كانت سلمية.

نتيجة للضّغوط الخارجية التي كانت تمارسها الدول على النظام السوري للتخلي عن استخدام العنف ضد شعبه، سارع الرئيس السوري إلى اتخاذ جملة من القرارات لاستيعاب حركة الاحتجاج الداخلية، فأعلنت مستشارته بثينة شعبان في 24 مارس عن عزمه القيام بإصلاحات سياسية تتضمن إنهاء حالة الطّوارئ القائمة في سورية منذ عام 1963 ومحاربة الفساد واصدار قانون جديد للأحزاب يسمح بالتعددية الحزبية، وتشريع قانون للإعلام يسمح بحريات إعلامية أكبر إضافةً إلى زيادة رواتب موظّفي القطاع العام و إستيعاب العاطلين عن العمل،[1] تلا ذلك إطلاق السلطات السورية عدد كبير من المعتقلين السياسيين بينهم أعضاء في الإخوان المسلمين، ثم إصدار قرار بحل مشكلة الأكراد المطالبين بالجنسية منذ عام 1960 وتشكيل حكومة جديدة برئاسة عادل سفر ما عكس نية لتغيير نهج اللّبرالية الإقتصادية وإصدار قرار بإلغاء محكمة أمن الدولة العليا وآخر بالسماح بالتّظاهر السّلمي؛ غير أن وجود تقاطع بين إستمرار الإحتجاجات ومصالح القوى الإقليمية

[1] جمال واكيم، "**مرجع سابق**"، ص 211.

والدولية نقل هذا الحراك الشّعبي السّلمي إلى دائرة الصّراع المسلّح بين الجيش النّظامي السوري وبين فصائل المعارضة المسلحة.[1]

لقد إعتمد بشار الأسد في مواجهة هذه التّطوُّرات على وحدات موالية رئيسية مثل الحرس الجمهوري والفرقة المدرَّعة الرّابعة وقيادة القوات الخاصّة، ولإضافة المزيد من العناصر عادة ما يقوم الجيش السوري بإلحاق وحدات فرعية من تشكيلات أقل تدريبا تحت قيادة مكونات موالية للنظام، و قد تمكّن حزب الله الذي يشارك ما بين 3500 و 7000 من عناصره في هذه الأحداث من إكتساب دور قيادي بارز بشكل متزايد في قيادة قوات الجيش السوري أثناء هجمات القوّات الحكومية الأساسية في سوريا؛ كما صعدت الحكومة السّورية وأجهزتها العسكرية بشكل مُطَّرد تكتيكاتها لمكافحة المعارضة، فقد تبنّى الجيش إستراتيجية لا تعتمد على قوات كبيرة، فبعد القصف المتواصل والغارات المتفرقة غالبا ما يتم نشر أفراد قوات الدِّفاع الوطنية للسَّيطرة على الأراضي وطرد المتمرِّدين المتبقِّين، وفي الغالب يتم هدم المناطق المسيطر عليها لمنع عودة مقاتلي المعارضة كما حدث في كثير من الأحيان في جوان 2012 و جويلية 2013 حول دمشق وفي حمص.[2]

ثانيًا: المعارضة السياسية

في مقابل الدوّر الذي يلعبه النظام السوري والجيش النظامي في الأحداث التي تشهدها سوريا، نجد قوى المعارضة على إختلاف توجُّهاتها وأطيافها، التي إعتبرت نفسها الممثِّل الشَّرعي والوحيد للشَّعب السّوري وسعت إلى إسقاط النِّظام عن طريق التحرك السياسي وتحقيق الدعم الإقليمي والدولي لها، إضافةً إلى التنظيمات المسلَّحة التي كانت تسعى لفرض سيطرتها على سوريا والقضاء على رموز النِّظام بالدُّخول في معارك مع الجيش النظامي السوري ونستطيع أن نصفها بأنها الجناح العسكري للمعارضة.

لقد كانت بداية توحد المعارضة بعقد إجتماعات مكثَّفة في اسطنبول نتج عنها الإعلان عن تأسيس" المجلس الوطني السوري" في أكتوبر 2011 الذي دعا في بيانه التأسيسي إلى إسقاط النظام بكافة أركانه ورموزه بمن فيهم رئيس الدولة، وشكَّل هذا المجلس قيادة سياسية وأمانة عامة و إعتبر نفسه العنوان الرَّئيس للوضع السوري في الداخل والخارج، وضمّ هذا المجلس طيفًا واسعا من المعارضة الحزبية والمنظّمة مثل: حركة

[1] جمال واكيم، "**المرجع نفسه**"، ص212.

[2] تشارلز ليستر، "**الأزمة المستمرة: تحليل المشهد العسكري في سوريا**"، (مركز بروكنجز، الدوحة، ماي2014)، ص ص 8، 9.

الإخوان المسلمين، إعلان دمشق، التيار الإسلامي المستقل، مجموعة العمل الوطني، وشخصيات سياسية حزبية مستقلة...، وانتخب المجلس برهان غليون رئيسا له.[1]

ورغم التّرحيب الأمريكي بتأليف المجلس الوطني والإعتراف به بإعتباره: "مُمثّلًا شرعيا للشّعب السّوري" خلال مؤتمر أصدقاء سورية -2- الذي عقد في اسطنبول في أفريل 2012، إلّا أنَّ عمل المجلس تعطّل بسبب الخلافات و التّباينات المستمرة بين كتله خُصُوصًا في ما يتعلّق بإنتخابات قادته والتّعامل مع المبادرات السّياسية والتّنسيق مع أطياف المعارضة الأخرى خارج المجلس، وإرتفعت التصريحات الأمريكية التي إنتقدت دور المجلس الوطني وطالبت بتأليف قيادة جديدة للمعارضة السورية.[2]

كانت المبادرة التي قدَّمها النّائب السَّابق رياض سيف من أجل تأليف جسم سياسي يكون بديلًا عن المجلس الوطني، ويضم قوى وشخصيات تتقاطع مع التَّوجُّهات الأمريكية وبتنسيق معها ومع سفارات دول غربية أخرى، وجرى تأسيس الإئتلاف في 11 نوفمبر 2012 فضمَّ معظم تكتلات المعارضة السورية (ما عدا هيئة التنسيق الوطنية) وجميع التيارات السياسية، إضافةً إلى قوى الحراك الثَّوري والمجالس المحلية في المحافظات وممثِّل عن المنشقِّين السياسيين عن النِّظام، وأُنتُخِبَ معاذ الخطيب رئيسا له.[3]

وقد كان أحد أهم أهداف إنشاء الإئتلاف في الدَّوحة هو تأليف حكومة تدير المناطق التي خرجت من سيطرة النِّظام وتمنع حدوث فراغ في السلطة يؤدِّي إلى الفوضى، إلَّا أن الخلافات داخل الائتلاف وتضارب مواقف الدول الداعمة حالت دون تحقيق هذا الهدف منذ تأسيس الائتلاف إلى أن تمَّ عقد إجتماع في اسطنبول بين 18 و 19 مارس 2013 نجح خلاله الائتلاف الوطني في اختيار غسان هيتو عضو المجلس الوطني رئيسا للحكومة المؤقتة.[4]

ظهرت بوادر التّسلح في سوريا منذ الأشهر الأولى للاحتجاجات، وكان طابعها في البداية بدائيا تقليديا متولدا من واقع البنى الاجتماعية العشائرية والتقليدية التي في إطارها جرى حمل السلاح الموجود في المنازل باعتباره جزءا من الواقع الاجتماعي القائم في أوساط العشائر وكذلك الريف والحالات العشائرية في المدن

[1] عزمي بشارة، "**سورية: درب الآلام نحو الحرية في التاريخ الرّاهن**"، (بيروت: المركز العربي للأبحاث، 2013)، ص ص 404، 405.

[2] **نفس المرجع**، ص 407.

[3] شمس الدين الكيلاني، "**عام على تأسيس الإئتلاف الوطني السوري: بين رهانات الولادة و عسر المهمة**"، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2014)، ص6.

[4] عزمي بشارة، "**مرجع سابق**"، ص 411.

الجهوية والحدودية بشكل خاص،[1] بعدها شَكَّل المقدم المنشق حسين الهرموش تنظيما عسكريا أطلق عليه اسم "لواء الضباط الأحرار"، لكن هذه المبادرة ظلت في إطار رمزي لقلة عدد المنشقين، قبل أن تأخذ الأمور منحى تنظيمي مختلف مع الإعلان عن تشكيل ما أصبح يعرف "بالجيش السُّوري الحر"؛[2] كما أعلن العقيد المنشق رياض الأسعد تأسيس الجيش السوري الحر في 29 جويلية 2011 لإعتباره إطارا جامعا للضباط والجنود المنشقين عن الجنود على الجيش النظامي، وناط بكتائبه التي انتشرت في معظم المدن السورية" حماية التظاهرات السلمية والتصدي للإقتحامات الأمنية والعمليات العسكرية" وأصبح هذا الجيش غطاءا عريضا لأشكال التسلح وأنواعه الفردية والأهلية كلها في مواجهة القوات الحكومية وتنامت مظاهر العسكرة في عدد من المدن مع زيادة عدد الرّاغبين في حمل السلاح في الداخل.[3]

ووفقًا لتقييم تمّ تقديمه إلى وزارة الخارجية الأمريكية من مصادر سورية تعمل مع الجيش السوري الحر في جانفي 2013 فإن هناك المئات من المجموعات الصغيرة (تضم ما بين 10 و 20 مقاتلا) تنتشر في جميع أنحاء منطقة حلب، وبذلك أصبح الجيش السوري عبارة عن جماعات متمردة غير منظمة تخترقها أعدادا كبيرة من المجرمين وأوضح التقييم أن انتهاكات المتمردين أصبحت ظاهرة طبيعية يومية وخاصة ضد المدنيين بما في ذلك نهب المصانع العامة و الخاصة والمستودعات و المنازل والسيارات.[4]

إضافةً إلى وجود قوى مسلحة ذات توجُّه إسلامي مثل جبهة النُّصرة لأهل الشَّام التي تمَّ تصنيفها من قبل الولايات المتحدة على أنَّها جماعة إرهابية، حيث أعلنت الجبهة عن نفسها عبر قائدها أبو الفتح محمد الجولاني في 24 جانفي 2012 ودعت السوريين إلى حمل السلاح في وجه النّظام السوري، وترى أن إسقاطه هو الخطوة الأولى نحو إقامة دولة إسلامية، إضافةً للعديد من التجمعات والجبهات التي تضم عدد كبير من الكتائب الإسلامية مثل الجبهة الإسلامية السورية و تجمع أنصار الإسلام في دمشق وريفها؛[5] وتتوزع مصادر تمويل قوى المعارضة العسكرية على التمويل الحكومي الذي تسعى من خلاله بعض الحكومات لصنع أدوات تأثير ونفوذ لها في الصراع، هناك أيضا التمويل الشبكي الذي يعتمد على شبكات منظمة لديها خبرات كبيرة

---

[1] **نفس المرجع**، ص 191.

[2] مروان قبلان، "**مرجع سابق**"، ص 43.

[3] عزمي بشارة، **مرجع سابق**، ص 196.

[4] Yazid Sayigh," **The Syrian Opposition's Leadership Problem** ", (Carnegie Middle East Center, Beirut, April ,2013), p 17.

[5] مروان قبلان، "**مرجع سابق**"، ص 47-49.

في تأمين المال والسّلاح وتمتاز الجماعات الإسلامية خصوصًا بإمتلاكها شبكات تمويل كبيرة عابرة للحدود إضافةً إلى التمويل الذّاتي ولجأت إليه بعض الجماعات لتحقيق درجة من الإستقلالية عن التّمويل الخارجي المشروط، وتحوّلت بذلك الكثير من الجماعات المسلحة إلى إستثمار كل ما يقع تحت أيديهم من معامل ومنشآت إقتصادية وغيرها، سواء كانت ملكيتها عامّة أو خاصّة.[1]

المطلب الثّالث: إنعكاسات الوضع في سوريا على دول الجوار

لا تشكل سوريا في الخارج على دول الجوار من خلال ملايين لاجئيها عبئًا إجتماعيًّا وإنسانيًّا فحسب بل تشكّل أيضًا في رأي بعض مسؤولي تلك الدول خطرًا أمنيًّا وسياسيًّا على دول الجوار، و سَنُركِّزُ في هذا المطلب على إنعكاسات الوضع في سوريا على كل من الأردن و لبنان كونهما الدولتان الأكثر تأثُّرًا بالوضع في سوريا.

أوّلًا: إنعكاسات الوضع في سوريا على الأردن

هناك ضغوط شديدة على موارد الدولة الأردنية، و هذا ما أثار العديد من العقبات و المشاكل الإجتماعية، حيث اصبح موضوع اللّاجئين و هو الهاجس الأكبر للأردن يرتبط بقضايا أخرى أكثر تعقيدًا سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، و أبرز دليل على ذلك موضوع المياه، فالأردن تصنّف ضمن الأربع دول الأوائل فقرًا في هذا المجال على مستوى العالم، إضافةً إلى مخيّمات اللّاجئين و التي أخذت المساحة الأكبر في الأردن بعد العاصمة عمان، حيث أكّد رئيس الوزراء الأردني في فيفري 2015 أنّ الأردن هي أكبر ثالث دولة على مستوى العالم من حيث العدد المطلق لإستضافة اللّاجئين، كما تحتل الأردن حاليّا المرتبة الأولى عالميًّا في إستضافة اللّاجئين من حيث النّسبة إلى عدد السّكان، حيث بلغ عدد اللّاجئين السّوريّين في الأردن مليون و 470 ألف لاجئ سوري، و ما يزيد عن 220 ألف لاجئ عراقي، و ما يقارب 2 مليون لاجئ فلسطيني، أواخر سنة 2014، كلّهم لا يملكون هوية أو إقامة، إضافة إلى اللّاجئين من جنسيات أخرى على غرار ليبيا ، حيث يتواجد أكثر من 20 ألف لاجئ ليبي بالأردن.

إنّ الكلفة المباسرة التي تتحمّلها الأردن بسبب اللّجوء وصلت إلى أكثر من أربع مليارات دولار، إضافة للتّكاليف الغير مباشرة للّجوء، و أبرزها: الكلفة الأمنية، كلفة الآفات الإجتماعية و الأمراض المصاحبة للّاجئين، تهريب الأسلحة و المخدّرات...، فالمتغيّرات الإقليمية و تأثيراتها المباشرة على الأوضاع في الأردن من

[1] **نفس المرجع**، ص 56.

خلال الضّغط الشّديد على أسطول النّقل البرّي الكبير، و إنقطاع الحركة البرّية مع العراق و سوريا و تركيا وبنان، مثلما أثّرت على حركة الطّيران و السّياحة و التعليم الجامعي و عودة الطّلبة من عديد الأقطار والصّادرات.[1]

إنّ الوضع في سوريا أثّر بشكل كبير على الأمن الدّاخلي للأردن، فإنعكس ذلك على الصّحة و البيئة وغيرها من القطاعات، مثلما أثّر على التّبادل التّجاري خاصّة مع لبنان، و كذا مع العراق الذي كان يستوعب منتجات الأردن الزّراعية ليعوّض بها عن السّوق السّوري إلى حد كبير، و الآن توقّفت في هذين الإتّجاهين مثلما توقّفت واردات النّفط ما يفوق العامين.

هذا و بالإضافة انقسام في الرأي العام بين مؤيد لسوريا في ظل الرئيس بشار الأسد، وبين معارضين للأسد ومؤيدين للمعارضة المسلحة، ولا سيما للقوى الإسلامية المقاتلة . ذلك أسهم في حمل رئيس الوزراء عبدالله النسور على التخوف من ''انفجار الأوضاع في سوريا وحدوث كارثة إقليمية من جرائه.[2]

ثانيًا: إنعكاسات الوضع في سوريا على لبنان

لا يقلُّ الوضع في لبنان خطورةً عمّا هو عليه في الأردن، خاصّةً من حيث ضغط اللّاجئين على الموارد المتاحة لدولة لبنان، و إن كان الوضع في لبنان أشدَّ تعقيدًا من النّاحية الأمنية و الطّائفية و الإجتماعية، كما أنّ وضع اللّاجئين السّوريّين في لبنان مُزرٍ للغاية، و باتو يشكّلون وحدهم أكثر من ثلث سكّان لبنان، و لا تتحمّل الدّولة تكاليف إستضافتهم بقدر ما يتحمّله الأهالي و الدّاعمون و المتبرّعون، فقد صدر تقرير للبنك الدّولي عن تكاليف الوضع السّوري على لبنان، و الذي يتضمّن تقديرات و أرقام كارثية يقدّر عبرها مجمل الخسائر المترتّبة على الإقتصاد اللّبناني من جرّاء الوضع السّوري و تدفّق اللّاجئين ما بين 2011 و 2014 بحوالي 8 مليار دولار، مع أنّه لم تتم الإشارة فيه إلى مكاسب إنتعاش تجارة المحروقات إلى داخل سوريا، كما يرجّح هذا التّقرير إرتفاع عدد اللّاجئين في نهاية سنة 2014 إلى 1,3 مليون لاجئ، و مشيرا في ذلك إلى

[1] جورج صبرة، "**تداعيات ما يجري في سوريا و العراق على دول الجوار و الإقليم**"، (تركيا: مركز أمية للبحوث و الدّراسات الإستراتيجية، إسطنبول، 2014)، ص101.

[2] عصام نعمان، "**تداعيات أزمة سوريا على دول الجوار**"، (العربية، السّبت 16 مارس 2013، تاريخ تصفّح الموقع: 2016/04/01)، الرّابط:

http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/syria/2013/03/16

إمكانية التطوّر السّريع للوضع؛[1] كما يتخوَّف المسؤولون في لبنان من ظاهرتين: الأولى تتمثَّل تأييد بعض الإسلاميين اللُّبنانيين علنًا للمعارضة السُّورية المسلَّحة، وقيام بعضهم الآخر بتخطّي الحدود متطوِّعين في صفوف "الجيش السوري الحر" وسقوط ضحايا منهم، أمّا الثَّانية فتتمثّل في قيام بعض الإسلاميين اللُّبنانيين على تأييدهم للمعارضة السُّورية وعدائهم للنِّظام السُّوري من أجل تعبئة ذات أفق مذهبي.[2]

كما أدَّى الإرتفاع في عدد الحوادث الأمنية إلى تفاقم التَّوتُّرات الإجتماعية في عموم الباد. بالرغم من تنفيذ الخطة الأمنية في طرابلس و وادي البقاع, فإن خطر اندلا ع العنف الطائفي لا يزال مرتفعاً جداً, بخاصة في المناطق التي تستضيف أعداد كبيرة من اللاجئين واللبنانيين ذوي الأوضاع الصعبة.

المبحث الثّاني: الوضع في سوريا: دراسة في الأسباب

بدأت الأوضاع في سوريا بالتّدهور كما هي عليه اليوم نتيجة تفاعل تراكمي لعوامل متعددة، بعضها سياسي وبعضها الآخر إقتصادي وإجتماعي، فقد بدأت الإحتجاجات الجماهيرية في سوريا كرد فعل عفوية على واقع محتقن بسبب جمود البنية السياسية والإستبداد الممنهج، من أجل تحقيق التّغيير في شكل السّلطة من سلطة إستبدادية إلى دولة تعدّدية لضمان تحقيق العدالة والمساواة وحق الأقلّية في المشاركة السياسية الفاعلة،[3] و تتمثّل أبرز المسبّبات الكامنة وراء هذا الوضع في أسباب سياسية و أخرى.

المطلب الأوّل: الأسباب السّياسية للوضع في سوريا

تعتبر الاسباب السّياسية هي المحرّك الأبرز و الفعّال في بداية الحراك الرّوسي، و يمكن إيجاز هذه الأسباب السّياسة في خمس عناصر أساسية.

أوّلًا: شمولية النظام السياسي

شهدت سوريا حصر السلطة بشخص الرئيس الذي منع التداول السلمي للسلطة نتيجة التعديلات التي أجريت على الدستور، فالرئيس حافظ الأسد تمكن من الانفراد بالسلطة خلال ثلاثة عقود، وحكم سوريا

[1] جورج صبرة، **المرجع السّابق**، ص102.

[2] عصام نعمان، "**المرجع السّابق**".

[3] المدني توفيق يوسف الشويري، "**الربيع العربي ...إلى أين ؟ أفق جديد للتّغيير الديموقراطي**"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011)، ص45.

حكماً فردياً مطلقاً معتمداً على الجيش والأمن بالدرجة الرئيسة، كما سيطر على مؤسسات الدولة وضم جميع الأحزاب السياسية باستثناء حزب البعث إلى الجبهة الوطنية التقدمية، كما عمل على تهميش الطبقة الوسطى من خلال ربطها بالأجهزة الأمنية المختلفة، الأمر الذي أسهم في تهميش الحياة السياسية، وتضخم دور الأجهزة الأمنية التي أصبحت تصوغ الحياة السياسية، وكذلك تفشي الفساد وغياب دولة القانون الضامنة للحريات العامة.[1]

ثانيًا: غياب التوازن بين السلطات وهيمنة السلطة التنفيذية وشخصنتها

إن أحد أبرز العوامل التي أسهمت في خلق وتعميق الأزمة البنيوية التي يعاني منها النظام السياسي السوري تتمثل في غياب التوازن بين السلطات، حيث تهيمن السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، كما تقوم بدور واضح في تقليص استقلال السلطة القضائية، كما يمثل التفرد والاستبداد بالسلطة أحد الملامح الرئيسة للنظام السياسي؛ وذلك بسبب السلطات الدستورية الواسعة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية سواء في ظل الظروف العادية أو الاستثنائية بحكم رئاسته لحزب البعث الذي يحتكر الحياة السياسية في سوريا، فإن الرئيس يسيطر على السلطتين: التنفيذية والتشريعية ناهيك عن صلاحياته القضائية التي يخولها الدستور القانون.[2]

ثالثًا: توريث السّلطة

لقد طالب الشّعب السّوري إلغاء نظام توريث السلطة والتغير الجذري للنهج السياسي في السيطرة على الحكم، خاصة بعد أن أعد الرئيس السابق حافظ الأسد جيد اً لسيناريو توريث السلطة لابنه باسل أولا ثم بشار بعد مقتل أخيه باسل مبتدعا بذلك في العالم العربي تقليد تحويل الجمهوريات التداولية إلى جمهوريات وراثية، ونفذ ذلك بحكم سيطرة الدولة الأمنية التي يسيطر عليها من يلوذون به وذلك من خلال تدريبه ومنحه صلاحيات واسعة ومكرسا له سلطة الدولة وأجهزتها للترويج له وفرضه رئيسا، وقد قبل السوريون نظام التّوريث

[1] الكتيبي ابتسام، صالح المانع و آخرون، "**إلى أين يذهب العرب: رؤية 30 مفكر في مستقبل الثورات العربية**"، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2012)، ص ص 322، 323.

[2] أبو شاويش كمال، "**ثورة 25 يناير في مصر: أسبابها وانعكاساتها المتوقعة على القضية الفلسطينية**"، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، فلسطين، 2013، ص 24.

بقوة السلاح، أملا في أن يكون الابن مختلفا عن والده، لكن تولى بشار السلطة لم يشكل أي تغير ذي قيمة في مجمل الأوضاع التي رتبها الرئيس حافظ الأسد.[1]

رابعًا: الإختناق المؤسّساتي

وما رافقه من إستنزاف الحياة السياسية والحزبية وتهميش قطاعات كبيرة من المجتمع ومختلف القوى الفاعلة على الساحة السياسية وحرمانها من المشاركة بفاعلية في الحياة السياسية والاقتصادية بعد فقدان هذه المؤسسات قدرتها على التطور لتعبر عن تطلعاتها وامكانياتها[2]

و ممّا أسهم في تحقيق ذلك غياب الديموقراطية والحريات العامة والتوغل الأمني في تفاصيل حياة المواطن السوري وغياب قانون أحزاب ينظم الحياة السياسية والمشاركة المجتمعية في سوريا، يترافق ذلك مع غياب قانون للانتخابات التشريعية، وكذلك الاعتماد على مبدأ الاستفتاء في الحياة الانتخابية.[3]

خامسًا: قوانين أنظمة الطّوارئ

طالب الشعب السوري إلغاء حالة الطواري المعمول بها بعد تولى حزب البعث السلطة منذ الثامن من مارس عام 1963 ، والذي تم بموجبه تعليق العمل بالدستور وما رافقه من تفرد وسيطرة مطلقة على مؤسسات الدولة والمجتمع والعمل على إخضاعها وتطويعها لاستتباب نظامه. وفى سبيل ذلك لجأ إلى إسناد الوظائف المهمة في المؤسسات والوزارات إلى الأعضاء الموثوقين في حزب البعث دون النظر لأهليتهم وكفاءتهم كما جعل أجهزة الأمن وصية على أجهزة الدولة ومؤسساتها بما فيها التشريعية والتنفيذية ومؤسسات المجتمع المدني، الأمر الذي أدى إلى تدني كفاءة الإدارة وفاعليتها وحفز على الفساد وتجاوز القوانين والأنظمة وتكريس ثقافة الولاءات والتماهي مع من يملك السلطة وكذلك شكل عائقا أمام تطور هذه المؤسسات والمشاركة المجتمعية، وأدى إلى غياب الحريات وافتقاد المبادرة في المجتمع وعطل آلية الحوار المجتمعي،[4] وساد ركود على

[1] على آزاد محمد، "**خلفيات الثورة: دراسات سورية**"،(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 105.

[2] نصر ربيع، "**الأزمة السورية: الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية**"، (المركز السوري للبحوث و السياسات، 2013)، ص 7.

[3] عبد القادر، أسامة، "**مقاربة الثورات العربية والمصالح الأجنبية نموذج "سوريا والبحرين"**"، بحث مقدم لنيل شهادة الجدارة في علم الاجتماع، (لبنان: الجامعة اللبنانية، 2013)، ص 63.

[4] على آزاد محمد، **المرجع السابق**، ص ص 44، 45.

حركة المجتمع وقدراته التطويرية؛ كما تمت المطالبة بإلغاء المادة الثامنة من دستور 1973 التي كرست دستوريا مبدأ الحزب القائد للدولة والمجتمع الذي يقوده جبهة تقدمية يوجهها حزب البعث وتد ور في فلكه.[1]

المطلب الثّاني: الأسباب الإقتصادية للوضع في سوريا

بالإضافة إلى الاسباب السّياسية التي تعتبر المحرّك الأوّل و الأساسي لبداية الحراك في سوريا مناك أيضًا أسباب إقتصادية كان لها التأثر الذي لا يقل أهمّية عن الأسباب السّياسية، و في هذا المطلب سنتطرّق إلى هذه الأسباب الإقتصادية.

أوّلًا: تدهور الأوضاع الإقتصادية

عانت القطاعات الإقتصادية كافة من الأمراض الإدارية المزمنة بعد تحول حزب البعث للعمل بآليات السوق دون الاهتمام بتوفير شبكات الضمان الاجتماعي المرافقة لهذا التحول، الأمر الذي أفضى إلى تراجع في دور القطاع الاقتصادي العام وتقليص الإنفاق العام، ووقف الاستثمار الانتاجي الحكومي وتفويضه إلى القطاع الخاص، الأمر الذي أدى الى انتشار الفقر والبطالة المقنعة وضعف الإنتاجية، وإرتفاع معدلات التضخم وعدم وجود عدالة في توزيع الثروة خاصة في المناطق الريفية.[2]

وفق تقديرات عام 2010 فإن حوالى 7مليون نسمة (34.3 %) من إجمالي السكان أصبحوا تحت خط الفقر، كما انخفضت القدرة الشرائية بحوالي 28 بالمائة خلال العشر أعوام الماضية، وتدنت نسبة استهلاك القوى العاملة (16 ميلون سوري) إلى 24 % من الدخل الوطني، ويتبين من ذلك أن سوريا أصبحت مقسمة إلى قسمين؛ الأول قلة من الناس تسيطر على مقدرات الدولة الاقتصادية، والثاني هم معظم الشعب الذي يعاني الفقر ويعجز عن توفير المتطلبات الأساسية.[3]

---

[1] زيادة رضوان، "**السلطة والاستخبارات في سوريا**"، (رياض الريس للكتب، ط 1، 2013)، ص 106.

[2] التقي سمير، "**الطريق إلى النّقب الأسود**"، مركز الشرق للبحوث، تاريخ تصفّح الموقع: 2016/03/19، الرّابط:

http://www.mushakis.net/?p=6258

[3] باروت محمد جمال، "**العقد الأخير في تاريخ سوريا: جدلية الجمود والإصلاح**"، (بيروت: المركز العربي لدراسة السياسات، ط1، 2013)، ص107.

ثانيًا: إستشراء الفساد

تراكم أخطاء النظام وعجزه عن تبني المشاريع الإصلاحية اللازمة للمحافظة على بنيته، ونجاح الطبقة المتوسطة في ترشيد السخط الشعبي، وتشكيل خطاب وطني يحقق المصلحة العامة بعد إلغاء دورها على مدار عقود في مجال التنمية السياسية، وأصبحت بلا وزن أو تأثير في الحيا السياسية.[1]

يتبين من ذلك أن المتغيرات الداخلية لعبت دورا مباشرًا في تحرك الطبقة الوسطى والشعب السوري الذي إستغلّ التّحولات السّياسية في المنطقة العربية والنّظام الإقليمي للمطالبة بالتّغيير، واعطاء مساحة من الحرّية للمشاركة في الحياة السياسية ودفع الحكومة للتراجع عن سياستها والعمل على تحقيق المساواة والعدالة الإقتصادية والإجتماعية بين الطوائف.

فقد كانت بداية الاحتجاجات في 15 مارس2011 سلمية بحتة كغيرها التي حدثت في البلدان العربية حيث بدأت بمدينة "درعا" جنوب البلاد التي رفعت شعارات تطالب بالحرية والإصلاح لمواجهة القمع وكبت الحريات العامة وتطورت الأحداث وتحولت من المظاهرات السلمية إلى استخدام السلاح من قبل الطرفين سواء الأجهزة الأمنية السورية والشبان المسلحين وبعض المنشقين عن الجيش السوري الذين طالبوا بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية.[2]

وما إن إندلعت شرارة الإحتجاجات في مدينة درعا حتّى بدأت معظم المدن السورية بالتضامن مع درعا خاصة بعد تزايد استخدام العنف من قبل الحكومة، حيث أن النظام منذ البداية حاول دفع المحتجّين على النّظام نحو العسكرة، وذلك لتبرير إستخدام العنف من جهة وحشد قاعدة دعم شعبي له من جهة أخرى وأطلق العنان لأجهزة الأمن والجيش لقمع المحتجين في ظل تعتيم إعلامي فرضته وسائل الإعلام.[3]

---

[1] زين العابدين بشير، "**مرتكزات نظام الحكم السوري (1970–2011) وأثرها في الثورة**"، (مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، التقرير الإستراتيجي التّاسع، 2011)، ص155.

[2] كسّاب أكرم، "**الأبعاد الإقليمية والدولية للعلاقات السورية – الروسية (2000–2012)**"، رسالة ماجستير ، (جامعة الأزهر، فلسطين، 2014)، ص76.

[3] حربا مالك، "**الثورة السورية (ثورة الكرامة والحرية) الأسباب، التطورات والتداعيات والأفاق المستقبلية**"، (المؤتمر العلمي الثاني للخريجين، معهد البحوث والدراسات، جامعة الدول العربية، 2011)، ص7.

ويبدو أنّ هناك تناقض حول إستيعاب النّظام السوري للأزمة والضغوط الشعبية وطبقا لخطورة المرحلة، فمع إتّساع نطاق الإحتجاجات الشّعبية التي ترافق معها إتّساع حجم القمع الأمني والعسكري من جانب النّظام الحاكم الذي عمل على توظيف قدراته العسكرية في مواجهة الأزمة، فقد رأى في الوقت ذاته أنه لابد من مزج القوة اللينة لإحداث تغيرات سريعة كمحاولة لاحتواء الأزمة من خلال إصدار مرسوم يتضمن بعض الإصلاحات[1]التي أعلنت عنها مستشارة الرّئيس بشار الأسد "بثينة شعبان" بتاريخ 24 مارس 2011 ، عن عزم النظام القيام بإصلاحات سياسية.[2]

كما تمّ منح عفو عام عن الجرائم المرتكبة في سورية قبل تاريخ السابع من مارس 2011 ويعفو المرسوم عن كامل العقوبة لمرتكبي جرائم الفرار الداخلي المنصوص عليها في المادة 100 من قانون العقوبات العسكري كما يعفو عن كامل العقوبة المؤقتة للمحكوم الذي أتم السبعين من العمر بتاريخ صدور المرسوم وعن كامل العقوبة المؤقتة أو عن العقوبة المؤبد للمحكوم المصاب بتاريخ صدور هذا المرسوم التشريعي بمرض عضال غير قابل للشفاء.[3]

لكن الإصلاحات التي وعد الرئيس السوري لم تحتوي أي تغير حقيقي للإصلاح، وكانت شكلية لا تمس جوهر النظام الدستوري القائم على قيادة البعث للدولة والمجتمع أو الممارسات السياسية في سوريا لاعتقاده بأنه قادر على سحق الحراك الذي بدا سلميا لأشهر طويلة؛[4] فاستمرار رفض النظام أي عملية إصلاحية ذات قيمة، وزجه الآلاف في السجون واستمراره في انتهاج سياسة القمع أدى إلى تزايد غضب الشعب، فبدأت تنطلق المسيرات المنددة بفساد النظام والمطالبة بإسقاطه، ما أدى إلى الاستخدام المفرط للعنف من قبل النظام وظهور حالات مقاومة مسلحة غير منتظمة خاصة في المناطق الحدودية مثل، جسر الشاغور في محافظة إدلب ومحافظة تلخلخ في حمص، كما بدأت تحدث انشقاقات فردية داخل المؤسسة العسكرية وبدأت تتشكل

[1] عبد الشافي عصام، "**عوائق التغير الشامل في السعودية وسوريا**"، السياسة الدولية، (القاهرة، العدد 184، المجلد 46، أفريل 2011، ص98.

[2] عبد القادر أسامة، "**مقاربة الثورات العربية والمصالح الأجنبية نموذج "سوريا والبحرين**"، بحث مقدم لنيل شهاد الجدارة في علم الاجتماع، (الجامعة اللبنانية، 2013)، ص67.

[3] عبد الشافي عصام، **المرجع السّابق**، ص 98.

[4] أبو صالح ثائر، "**صراع الإستراتيجيات في سوريا: النظام السياسي في مواجهة الأزمة**"، بحث مقدم للمركز السوري، (سوريا: المركز السوري للدراسات السياسية، 2012،)، ص17.

الكتائب المسلّحة في غالبية المناطق الساخنة في سوريا، وذلك بعدما رفض بعض الجنود والضباط إطلاق النار على المتظاهرين.[1]

المبحث الثّالث: مواقف القوى الإقليمية و الدولية من الوضع في سوريا

يشكّل الوضع المستمر في سوريا منذ أكثر من خمس سنوات نقطة إشتباك بين نظم إقليمية ونظم دولية فبحكم العلاقات التي أقامها النّظام السوري خلال العقود الماضية، وإرتباط ذلك بالصّراعات الجارية في المنطقة، ولاسيما الصّراع مع إسرائيل— لم يعد مستوى الوضع في سوريا داخلي فحسب، وإنّما بات تعبيرًا عن منظومة إقليمية واسعة، تمتد من إيران إلى لبنان عبر سوريا، وبذلك فإن هذه المنظومة تبدو كتلة واحدة معنية بما يجري في سوريا، وفي هذا المبحث سيتم تحليل مواقف كل من القوى الإقليمية، و كذلك مواقف القوى الدولية ثم مواقف الدول العربية التي كان لها تأثير تجاه الوضع في سوريا، كما سنركّز في هذا المبحث على موقف كل من روسيا و إيران كأبرز الفواعل في الوضع السّوري.

المطلب الأوّل: مواقف القوى الإقليمية تجاه الوضع في سوريا

يتأثّر الوضع في سوريا كثيرًا بمواقف القوى الإقليمية التي أضحت أبرزها أطرافًا معترفًا بها في الوضع السوري، سواء بمشاركتها المباشرة أو بطرق و وسائل غير مباشرة، و في هذا المطلب سنركّز على أبرز القوى الإقليمية المؤثّرة في الوضع السّوري و موقفها من هذه الأحداث، و التي تتمثّل بدورها في كل من: إسرائيل والسّعودية، تركيا، قطر، وإيران.

أوّلًا: موقف إسرائيل تجاه الوضع في سورية

تميّز الموقف الإسرائيلي بالصّمت والغموض خلال السنة الأولى من الحراك السوري، وقد بدأ موقف النخب السياسية والعسكرية والإعلامية والأكاديمية الإسرائيلية يتّسم بالتّباين والتّعقيد تجاه الوضع في سورية وفقًا للعديد من العوامل والمتغيّرات، حيث فضّلت بعض النّخب الإسرائيلية العسكرية بقاء النّظام الذى لعب دورا في الحفاظ على إستقرار الهدوء على طول الحدود مع اسرائيل نحو أربعين عامًا محافظا على وقف إطلاق النار في هضبة الجولان وفق إتّفاق فض الإشتباك لعام 1974، ويتبيّن من ذلك أن تلك النخب فضلت بقاء

[1] عبد الشافي عصام، **"مرجع سابق"**، ص 99.

النظام خوفًا من البدائل، كسيطرة التّيارات الإسلامية على سوريا، ما يسهم في إنتشار فوضى السّلاح وإنهيار الهدوء في الجولان، الأمر الذي قد يهدّد أمن إسرائيل، كما أنّها فضّلت بقاء النّظام السّوري خشيةً من إقامة نظام ديموقراطي في سوريا يعزز قدراتها ومكانتها ودورها في المنطقة، ممّا يزيد من إمكانياتها في مواجهة إسرائيل والتصدّي لسياساتها في المنطقة.[1]

و من جهة أخرى إستغلت إسرائيل المجازر التي يرتكبها النظام بحق شعبه بهدف الترويج للمجتمع الدولي بأنّ إسرائيل دولة ديموقراطية، وأنّ عدم الاستقرار في المنطقة لا ينبع من الصّراع العربي الإسرائيلي بقدر ما ينبع من الخلافات الداخلية التي تعانى منها الدول العربية نتيجة التّناقضات السّياسية والإقتصادية، كما خشيت إسرائيل من عدم مقدرة النظام السوري على الاستمرار في السيطرة على مخزون الأسلحة الاستراتيجية الكيماوية والبيولوجية ووقوعها بيد المعارضة والمنظمات الإرهابية في الداخل أو انتقالها إلى قوى ومنظمات مسلحة معادية لإسرائيل كحزب الله مما يشكل تحديا وتهديدا للنظام الأمني الإسرائيلي، وهي الخشية التي انتقلت إلى الدول الغربية الحليفة لإسرائيل وأصبحت من محددات موقفها تجاه الوضع.[2]

لذلك بدأت إسرائيل بالتّدخل المباشر في شئون سوريا عام 2013 من خلال التّوجه لمنع إنتقال الأسلحة الإستراتيجية لأي طرف، وتمثل التدخل العسكري الإسرائيلي المباشر عام 2013 خلال توجيه الغارات الجوية المتكررة واستهداف مراكز في العمق السوري بهدف منع انتقال الأسلحة إلى حزب الله، وتأكيد على مساهماتها في رسم المشهد الإقليمي، كما قررت إقامة منطقة عازلة داخل الأراضي السورية وفى المناطق المحاذية لهضبة الجولان لحماية أمنها؛ [3] من هنا يتبين أن إسرائيل استفادت بشكل كبير من تلك الأزمة، حيث بدأ الجيش السوري الذي بنى قوته من أجل مواجهة إسرائيل بالتراجع والتفكك كما فقد الكثير من قوته، وكذلك حاولت إضعاف الدولة السورية عبر إخضاع ترسانتها العسكرية خاصة الأسلحة الكيماوية تحت الضغط الدولي وتفكيكها بما يسمح بإعطاء إسرائيل هامش من المناورة في حال قررت القيام بعمل عسكري ضد سوريا أو التّفاوض معها.

[1] "**الموقف الإسرائيلي من الثورة السورية ومستجداته**"، تحليل السياسات، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 13.

[2] بومس نير، هازاني آساف و آخرون، "**معضلات إسرائيل بسبب الأزمة السورية: اختيار عدم الاختيار**"، ترجمة عبد الرحمن الحسيني، صحيفة الغد، (الأردن، 2014). ص 63.

[3] جبريل، أمجد، "**السياسة الاسرائيلية اتجاه الثورات العربية: سوريا نموذجا**"، مجلة شئون عربية، (العدد 154، 2013)، ص127.

وفي ظل نزع السّلاح الكيماوي رأت اسرائيل أن مصلحتها تكمن في بقاء نظام الأسد، وقد عبر عن تلك النظرة الوزير الاسرائيلي يعكوف بيري فقال: "بحسب المنطق الاسرائيلي فإن وجود رئيس ضعيف مكروه في دمشق يقاتل من أجل بقائه يمكن أن يحقق مصلحة لإسرائيل واضحة وهي منع سقوط مخازن السلاح السوري".[1]

ثانيًا: موقف السّعودية تجاه الوضع في سوريا

إنّ الموقف السعودي من الوضع السّوري كان واضحاً ومتبلورًا منذ الأشهر الأولى لبداية الحراك، وقد ظهر هذا منذ أوّل رد فعل سعودي رسمي تجاه هذا الوضع، حيث طالب العاهل السعودي الراحل الملك عبد الله بن عبد العزيز بالتوقف عن اراقة الدماء في سوريا مستدعيا السفير السعودي من دمشق، وكان هذا هو أوّل رد فعل عربي رسمي علي تجاه ما يجري في سوريا، وجدير بالذّكر أنّ هذا الموقف لم يأتي منعزلًا ولا منفردًا عن مجلس التّعاون الخليجي وقد جاء بعد عدة اتّصالات غير معلنة جرت بين الرّياض ودمشق لم تقتنع خلالها الرياض بحجج النظام السوري إزّاء الإستمرار في قمع الإحتجاجات الشّعبية، ولعلّ سحب السّفير السّعودي من دمشق يعتبر تحرُّكًا دبلوماسيًا قويًّا للتّعبير عن تغيّر فعلي في الموقف السعودي تجاه دمشق.

وتجدر الإشارة إلى أن الموقف السعودي قد أتي كذلك بعد تنسيق مع الحكومة التركية باعتبارها طرف إقليمي لديه نفوذه في المنطقة، ولا مجال للحديث عن تنافس أو استباق للإدانة بين أنقرة والرياض فالموقف التركي الحازم والشديد يتفق مع السعودية بموجب الاشتراك في المصالح، وفي هذا الصدد فقد أصبح النظام السوري أمام خيارين: إمّا الإحتكام إلى ما ستفضي إليه الدّعوات العربية والإقليمية أو مواصلة الإستفادة من الدّعم الإيراني، فإيران هي الجهة الوحيدة التي كانت في البداية تستمر في دعم سوريا ماليًّا، سياسيًّا، إقتصاديًّا وعسكريًّا، لأنّ مصالح إيران في المنطقة تستوجب بقاء النظام السوري باعتباره الحليف الأكبر والأقوى في المنطقة، وبسقوطه تصبح إيران دولة معزولة بالكامل، وفي حال قامت دمشق بالإصلاحات المطلوبة استجابة للضغوط الداخلية والخارجية قد تجد طهران نفسها مطالبة بإنجاز نفس الإصلاحات[2].

[1] النعامي صالح، "**العقل الاستراتيجي الإسرائيلي قراء في الثورات العربية واستشراف لمآلاتها**"، (الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، 2013)، ص8.

[2] أحمد عصام، "**الشرق الأوسط: محددات الموقف السعودي من الأزمة السورية**"، تاريخ زيارة الموقع: 2016/04/23، الرّابط: http://fekr-online.com/index.php/article/652001

بتتبع الموقف السعودي منذ بدء الأحداث في سوريا، يتضح أنه كان ثابتا ويتفق مع مصالح المملكة العربية السعودية والمصلحة الخليجية وهذا الموقف لا شك أنه كان يقف ضد نظام بشار الأسد ويسعي إلى الإطاحة به وإيقاف نزيف دماء الشّعب السوري، وقد كرر مجلس الوزراء السعودي في بدايات 2012 برئاسة الرّاحل الملك عبد الله بن عبد العزيز، أن السعودية تجدد تأكيدها أنها ستكون في طليعة أي جهد دولي يحقق حلولًا عاجلة وشاملة وفعلية لحماية الشعب السوري، وتجلّى الموقف السعودي في دعوة وزراء الخارجية العرب خلال اجتماعهم بالقاهرة يوم 12 فيفري مجلس الأمن الدولي إلى تشكيل قوة حفظ سلام عربية أممية مشتركة للمراقبة وحماية المدنيين السوريين. وقيامهم أيضًا بإنهاء مهمة المراقبين العرب، ووقف أشكال التعامل الدبلوماسي كافة مع دمشق وتشديد العقوبات الإقتصادية المفروضة عليها[1].

مما سبق تشير الشواهد الي أن موقف السعودية من الأزمة السورية قد اتسم بسمتين أساسيتين الاولي، وهي الوضوح والثانية وهي السرعة والحدة، حيث رد الفعل الرسمي السريع والسابق لردود أفعال الدول العربية الأخرى وقد أعلنت السعودية من قبل أنها تساند الشعب السوري وتقف ضد النظام لأسباب أخرى أخلاقية وقيمية تهدف إلى حماية الشعب السوري الأعزل وحماية سوريا نفسها الا أن السؤال الذي يطرح نفسه الآن يتعلق بمدى التّغيرات التي طرأت على الموقف السّعودي وخاصّةً بعد إستقبال الملك السّعودي الجديد لمبعوث الأسد!

إنّ معرفة وتتبّع أي تطورات طرأت علي الموقف السعودي تجاه ما يجري بسوريا يتطلّب الرّجوع إلى مبادئ مدرسة "المصلحة الوطنية" في العلاقات الدولية، حيث تشير تلك المدرسة إلى أنّ مواقف الدول وسياستها الخارجية تُبنى على أساس إعتبارات مصلحية بحته، إلّا أنّ الدول في بعض الأحيان تقوم بتبنِّي قيم أخلاقية وإعتبارات إنسانية في حالة إذا ما كان هذا سيوظف فقط لأغراض دعائية بحته تجني منها الدول ثمارًا معينة كما تشير المدرسة أيضًا إلى أنّ الإعتبارات المصلحية هي الرّكيزة الأساسية في بناء مواقف الدول، وفي هذا الصدد يمكن القول بأن الموقف السعودي من الأزمة السورية قد تطور قليلا في الفترة الأخيرة، ففي بداية الأزمة بدى موقف السعودية أكثر تشددا، وشهد اتخاذاً للمزيد من الإجراءات الرّسمية التي أظهرت عداءً شديدا لنظام بشار الأسد، ولعل هذا يتفق مع المصالح السعودية الجديدة التي تشكلت من متغيرات ومستجدات اقليمية ودولية إلّا أنّه من الصّعب أن يتمَّ رصد كل تلك المصالح بدقّة، لأنّ أغلب تلك المصالح تكون مبنية على سلسلة طويلة من المفاوضات الإقليمية والدّولية السّرّية ومفاوضات جرت مع النّظام السوري نفسه، ولكن بتتبّع

[1] أحمد عصام، "**المرجع نفسه**"

التّطورات على السّاحة الإقليمية والدّولية يمكن تحديد أربعة محاور تعد مسبِّبًا من أسباب التّطوّرات التي شكّلت على الموقف السّعودي من النّظام السوري.

ثالثًا: موقف تركيا تجاه الوضع في سوريا

بالرّغم من إستخدام تركيا العديد من الأوراق الضّاغطة على النّظام السّوري لإجبار "الأسد" على إيجاد حل سياسي، والعمل على تغيير طريقته في التّعاطي مع الوضع لكنّها فشلت، ممّا أسهم في خروج تركيا من معادلة التأثير في سوريا، حيث حصلت القطيعة شبه الكاملة بينها وبين النظام السّوري في سبتمبر 2011 بعد فشل "أوغلوا" (رئيس الوزراء التركي) في إقناع النّظام السّوري بإعادة الجيش إلى ثكناته، ووقف العمليات العسكرية والبدء بعملية سياسية، حيث التموضع الجيوستراتيجي للفاعلين الدوليين والإقليميّين الذي برز في مراحل متقدمة من عمر الوضع ساهم في عدم إيلاء النّظام السوري أهمّية كبيرة للتغير في موقف تركيا تجاهه وشجّعه على ذلك عوامل عدة أبرزها تحالفه الاستراتيجي مع إيران التي كانت تنظر بعين الرّيبة إلى زيادة نفوذ تركيا في الشرق الأوسط، خصوصًا أنّ الدّور التّركي كان يحظى بتأييد شعبي مقارنة بالدور الإيراني الذي كثيرًا ما إصطدم بعوائق طائفية.[1]

ومن ثَمَّ تبيّن أن الوضع السّوري عكس ارتباكًا كبيرًا في الموقف التّركي الذي وجد نفسه أمام تحديات قد تعصف بكل إستثماراته السياسية والاقتصادية في سوريا، المحطة التي كانت أكثر إستقبالًا للسّاسة الأتراك، إلى جانب أخر إرتبط مأزق الموقف التّركي بالمشكلات الأمنية التي قد تترتّب على زيادة المواجهات في سوريا حيث ترتبط تركيا بحدود كبيرة مع سوريا، وهناك تداخل على جانبي الحدود في العلاقات الثقافية، هذه المعطيات زادت من مخاوف تركيا من تدفق اللّاجئين السّوريين، كما رأت تركيا أنّ أي تصعيد مع دمشق سوف يجلب غضب إيران والعراق من الجنوب، والشرق وروسيا من الشمال وهم حلفاء النظام السّوري وجيران تركيا التي لن تغامر بقطع العلاقة معهم أو توتير الأجواء، ونسف سياسة حل المشكلات، أضف إلى ذلك سيطرت الاعتبارات الأمنية على المواقف التركية إزّاء الوضع السّوري،[2] وذلك في ظل تنامي التخوّفات من تأجيج المشكلة الكردية، خصوصًا في ظل إتّساع مساحة الحدود المشتركة مع سوريا والتي تصل تقريبا إلى 877 كيلو

[1] خالد وليد محمود، " **الأزمة السورية: قراءة في مواقف الدول العربية المجاورة**"، تحليل سياسات، (قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة، سبتمبر 2015)، ص13.

[2] بشارة عزمي، "**سوريا درب الآلام نحو الحرية: محاولة في فهم التّاريخ الرّاهن**"، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص503.

مترًا وبالتّالي فإنّ الجيش التركي لن يجازف في الدخول في مواجهة منفرد مع النظام السّوري، وذلك بسبب موقف حلف شمال الأطلسي الرّافض لهذا التدخل، وبذلك يمكن القول أنّ مؤسسة الجيش ورفضها حتى التهديد بالتدخل العسكري كان من العوامل التي ساهمت في تحديد الدور التركي الحقيقي وجعلته مختلفا عن التصريحات التي أطلقها القادة السّياسيون لحزب العدالة والتنمية.[1]

كما أنّ التّدخل العسكري التّركي يتطلّب غطاءًا قانونيًّا دوليًّا ويحتاج غطاءً عربيا سياسيًّا، إضافةً لقرار برلماني تركي، ولكن في ظل التوافق الروسي الصيني في مجلس الأمن فإن الغطاء الدولي غير متوفر في المدى المنظور، وفيما يتعلق بالعقوبات الإقتصادية التّركية على سوريا نظرًا للعلاقات التّجارية الوثيقة بين البلدين فإنّ أي خيار كهذا سينعكس سلبًا على الأوضاع المعيشية للشّعب السوري، إلّا أنّ تركيا التزمت بالعقوبات التي أقرها الاتحاد الأوروبي والجامعة العربية كسبيل للضغط على النظام السّوري.[2]

رابعًا: موقف قطر تجاه الوضع في سوريا

إتّسمت العلاقات السّورية– القطريّة قبل تدهور الوضع في سوريا بالإستراتيجية، حيث تمّ التّقارب والتّعاون على الصّعيدين السياسي والإقتصادي، إذ دعّمت قطر المواقف السّورية وأشادت بدعمها للمقاومة رغم إستياء بعض الدول العربية، كما كان لقطر دور في إنهاء العزلة المفروضة على سوريا بعد إغتيال رئيس الوزراء اللّبناني "رفيق الحريري". ومع بداية الأحداث في سورية حاولت قطر تطويقها وإحتوائها من خلال إقناع الرّئيس السّوري بإتّخاذ خطوات إصلاحية ومنع تفاقم التّصعيد لكن النظام السوري لم يستجب، فبدأ التحول في العلاقة بين البلدين يتّخذ منحى مغايرًا ومفاجئًا، الأمر الذي دفع قطر للعب دور محوري في دعم المعارضة السّورية من خلال إطار الجامعة العربية، حيث تمكّنت من خلق إجماد عربي لممارسة الضّغط على النّظام السّوري، وذلك بدعم المبادرة العربية و الإعتراف بالائتلاف الوطني ممثّلا للشّعب السوري، إضافة إلى إغلاق قطر سفارتها بدمشق وتعليق أعمالها فى سوريا؛[3] ويعود التّحول في موقف قطر تجاه النّظام السّوري ودعم المعارضة إلى تخوّف قطر ودول الخليج العربي من محاولات الهيمنة الإيرانية بعد إنكشاف الدّور الإيراني لما يحدث في البحرين، وكذلك رغبه قطر في الخروج من مدار الهيمنة السّعودية على دول الخليج العربي، نظرًا لأنّ

[1] بشارة عزمي، "**المرجع نفسه**"، ص504.

[2] ياسين أمل، "**المواقف الإقليمية والدولية وأثرها في الأزمة السورية**"، (قطر: مركز الرّأي للدّراسات، الدّوحة، 2012)، ص19.

[3] مسعد نفين، ناجي محمد، و آخرون، "**حالة الأمة العربية 2012–2013 مستقبل التّغيير في الوطن العربي مخاطر داهمه**"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص216.

المنطقة العربية لازالت تعيش صراع الدّور والزّعامة في ظل تراجع الدّور التّاريخي لمصر في المنطقة العربية ومنطقة الشّرق الأوسط بسبب إنشغالها بأوضاعها الدّاخلية، لذا سعت قطر لشغل هذا الدّور، إضافة إلى غياب تأثير الايدلوجية على القيّادات القطرية وغلبه الطابع البراغماتي، وهذا يمكّنها من تنفيذ سياسة خارجية مميّزة تحقّق مصالحها؛[1] يتبيّن من ذلك أنّ غياب الدّول الكبرى في المنطقة هيّأ لقطر أن تلعب دورًا محوريًّا في المنطقة مستغلّةً ما تملكه من مقدرات إقتصادية، وتسعى قطر لتثبيت هذا الدّور في وجدان المواطن العربي وعقليته، من خلال الإقتراب من همومه وأمانيه وهذا ما يعكسه الإعلام القطري من خلال قنا الجزيرة، وقد جاء موقف قطر المؤيّد للمعارضة منسجمًا مع موقف المجتمع الدّولي خاصة الولايات المتّحدة الأمريكية ودول الخليج المتوجسّة من إيران حليفة النّظام السوري خاصّة بعد أحداث البحرين ما يجعل سقوطها ضربةً موجعة لإيران.

خامسًا: موقف إيران تجاه الوضع في سوريا

إتّسم الموقف الإيراني الرّسمي حيال الوضع في سوريا بالإنحياز الكامل، والموقف المساند والدّاعم للنّظام السّوري بكل الطرق المتاحة، السياسية والعسكرية والإعلامية ضدّ الإحتجاجات الشعبية، وقد أخذ النّظام الإيراني يصرّح أنّ ما يحدث في سوريا إنما هو "مؤامرة" أمريكية أوروبية إسرائيلية تستهدف سوريا بإعتبارها إحدى دول الممانعة التي يمكن من خلالها إضعاف الدّور الإيراني في المنطقة، ما يمكّنها تقليص وصول المساعدات للحركات المقاومة في كل من فلسطين ولبنان عبر الجسر السّوري، ما يسهم في فرض العزلة على إيران وحلفائها في المنطقة، وقد إتّضحت هذه الرؤية من خلال تعقيب نائب وزير الخارجية الإيراني "رامين مهمان برست" خلال المؤتمر الأسبوعي للوزارة بتاريخ 12 أفريل2012 قائلا: "إنّ الإحتجاجات في سوريا والتي شهدت سقوط 200 قتيلا وفقاً لتقديرات جماعة حقوق الإنسان ليست حدثاً تلقائيًّا بل نتاج تدخل أجنبي"؛ وإتّهم كل من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بالوقوف خلف الأحداث قائلا: "ما يحدث في سوريا عمل شرير ينفذّه الأمريكيون الغربيون والصهاينة خاصة"، كما برهنت إيران عن موقفها بشكل حازم وقاطع فإعتبرت أنّ ما يحدث في سوريا هو شأن داخلي ولا يجوز لأي دولة التّدخل فيه، وأنّ النّظام السّوري "خط أحمر"، إذ لا يمكن لطهران أن تترك حليفها الاستراتيجي يسقط بسهولة، وإن تطلّب ذلك إشتباك مع أنقرة، إلى درجة أنّ النّاطق بإسم وزارة الخارجية الإيرانية "مهمان برست" أعلن صراحةً" لو خيرنا بين تركيا

[1] الرنتيسي محمود، "**السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الرّبيع العربي والقضية الفلسطينية**"، رسالة ماجستير، (فلسطين: جامعة الأقصى، 2013)، ص138.

وسوريا فإنّنا سنختار سوريا بلا شك؛[1] وقد تجاوز هذا الدّعم المساندة الإعلامية والسّياسية إقليميًّا إلى الدّعم تحت القبّة الدولية والأمم المتحدة من خلال محاولة الدّفع بروسيا للتّأثير في مجلس الأمن، من خلال العمل على تعطيل أي قرارات دولية ضدّ نظام الأسد، وبالرّغم من هذا الموقف الرّسمي لإيران الدّاعم وبقوة للنّظام السّوري إلّا أنّ على الصّعيد الآخر دعمت المعارضة الإيرانية المتمثّلة في الحركة الخضراء بزعامة "موسى موسري" الشعب السوري، معتبرةً أنّ الحراك الذي حدث في إيران عام 2009 ليس ببعيد عمّا يحدث في سوريا، لأنّ كليهما ينشدان الدّيمقراطية والحرّية والعدالة، و رأت أنّ مطالب الشعب السّوري مطالب عادلة لا بدّ من تحقيقها ومن هنا نرى أنّ الانقسام ألقى بظلاله على الموقف الإيراني، حيث الإنقسام بين النظام والمعارضة تجاه الأزمة السورية؛[2] وفي هذا الصّدد عبّرت المعارضة الإيرانية عن موقفها المعارض للسياسة الرّسمية الإيرانية القائمة على الدّعم المفتوق لنظام الأسد، لأنّ ذلك الدعم الأحادي الجانب سيؤدّي إلى الإضرار بطهران، لذلك يجب على إيران تعديل موقفها الرّسمي لأنّه قد لا يخدم المصلحة الإيرانية، وبذلك رأى "آيه الله محمد علي دستغيب" أنّه يجب على إيران تخصيص الموارد للشّعب الإيراني بدلًا من توجيهها لدعم النّظام السوري؛[3] وبناءًا على هذا التّضارب الدّاخلي الإيراني بين النّظام والمعارضة بشأن الوضع في سوريا، حدث تغيّر ملحوظ في موقف إيران تجاه قوى المعارضة السّورية، حيث تحوّلت من إتّهامها بالعمالة والإرهاب وتأييد التّعامل الأمني العنيف الذي تبنّاه النظام السوري في مواجهتها إلى الدعوة لإجراء حوار بينها وبين النّظام السّوري، إلّا أنّ ذلك لم يحدث تغييرًا حقيقيًّا في علاقاتها مع المعارضة، وذلك لسببين: يتعلق الأول بأنّ هذه المبادرات جاءت متأخّرة أو تجاوزتها التّطورات المتسارعة التي يشهدها الوضع في سوريا، إذ أنّ إتّساع دائرة الخلاف بين النّظام والمعارضة فضلًا عن السّياسة القمعية التي يتبنّاها النظام تقلّص إلى حد كبير من أهمية وفاعلية المبادرات التي تعتمد على الحل السياسي كمخرج للوضع؛ لأنّ قوى المعارضة ترى أنّ الهدف منها هو الحفاظ على النظام السّوري بهيكله الحالي، وربّما بقاء الرّئيس "بشّار الأسد" في موقعه، وهو ما ترفضه بشدة؛ ويتعلّق السّبب الثّاني بأنّ قوى المعارضة السّورية لم تبد إهتمامًا ملحوظًا بالمبادرات الإيرانية لحل الوضع، ليس فقط بسبب إستيائها من الدّعم الإيراني للنّظام السّوري، بل ولإدراكها أنّ إيران تبتغي من وراء ذلك الحيلولة دون إسقاط النّظام السّوري

[1] على آزاد محمد و آخرون، "**خلفيات الثورة**"، دراسات سورية، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 35.

[2] الزويري محجوب، "**إيران وإتّفاق جنيف تجديد للشّرعية أم إستجابة لتحدّي**"، مجلة سياسات عربية، (العدد 6، 2014)، ص56

[3] باكير على حسن، "**قراءة في الموقف الإيراني المستجد من النّظام السّوري**"، (الدّوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص 3.

وضمان مصالحها في سوريا؛[1] ومن هنا يرى البعض أنّ العامل المذهبي لعب دورًا كبيرًا خلال التّحولات السّياسية التي أحاطت بالنّظام الإقليمي وتطوّرات علاقاتها مع المحيط الخارجي، وإتّسمت هذه النظرة مع دعم النّظام الإيراني للتّحولات السّياسية في البحرين ودعم المعارضة ضد النظام فيها، وقد تزايدت تلك النظرة مع تدهور الوضع في سوريا، حيث رأى بعض السّياسيين أنّ التّوازن المذهبي بين الطّرفين هو الذي أحدث التقارب في العلاقات السّورية الإيرانية، في حين رأى آخرون أنّ إيران تعاملت مع الوضع السّوري من منطلق المصلحة؛ لأنّ إيران تستدعى أيديولوجيتها عندما لا تتعارض مع مصلحتها، لكن عندما تواجه خيارات صعبة وبدائل ضيّقة تفرض عليها إتّخاذ قرارات حاسمة فإنّها تغلب المصلحة، ولكن في حالة سوريا نرى أنّ مصلحة إيران وأيديولوجيتها متصالحتان، لذلك ترى إيران أنّ الحفاظ على النّظام السّوري سيحقّق لها مكاسب سياسية ومذهبية في الوقت ذاته، ويدعم وجهة النّظر القائلة أنّ القوى الحليفة لإيران في المنطقة ليست بالضّرورة يجب أن تكون معظمها شيعية، فهي تحرص على الخروج من هذا الإطار الضّيق من خلال توثيق علاقاتها مع قوى سنّية، وأنّ القوى الشيعية في المنطقة ليست بالضّرورة يجب أن تكون حليفة لإيران، ومن هنا يتبيّن أنّ التّناقض الواضح في الموقف الإيراني يطرح دلالة مهمّة مفادها أنّ إيران تتعامل مع التّطورات السياسية التي تشهدها المنطقة العربية بمنطق الدّولة التي تعي مصالحها والحفاظ على دورها وتوازناتها الإقليمية.[2]

المطلب الثّاني: مواقف القوى الدّولية تجاه الوضع في سوريا

بالإضافة إلى مواقف القوى الإقليمية و دورها و تأثيرها في الوضع السّوري، لا بدّ من التّطرّق إلى مواقف القوى الدولية و العالمية و التي كان لها التّأثير البارز في نظام "بشّار الأسد"، سواء بالتّأييد أو المعارضة، و حتّى الحياد. و في هذا السّياق سيتم إبراز أهم المواقف الدّولية كما يلي: موقف الإتّحاد الأوروبي، موقف الولايات المتحدة الأمريكية، موقف الصّين، ثمّ الموقف الرّوسي تجاه الوضع في سوريا.

أوّلًا: موقف الولايات المتّحدة الأمريكية تجاه الوضع في سوريا

منذ تدهور الأوضاع السورية في مارس 2011، لم تكن واشنطن حريصة على فرض تسوية سياسية سريعة بل وجدت الأزمة فرصة لإستنزاف الأطراف الدّاخلية والإقليمية عسكرياً وتعميق تناقضاتها السّياسية، لكنّها

[1] اللّباد مصطفى، "**مستقبل التّحالف الإيراني السّوري**"، صحيفة السفير الكويتية، 29 فيفري 2011، ص11.

[2] ناجي محمد عباس، "**الإنكماش: مستقبل الدّور الإقليمي لإيران في المنطقة العربية الثّورات العربية**"، السياسة الدولية، (العدد 185 ، القاهرة، 2011)، ص27.

حرصت على ضبط الوضع وعلى عدم إنتشاره إقليمياً أو دولياً، فكانت الإدارة الأمريكية تُشجّع الآخرين على تسليح بعض قوى المعارضة، دون تورط عسكري أمريكي مباشر على الأرض، ولا تُشجع في الوقت ذاته على حلول سياسية وأمنية لم يحن أوانها بعد أمريكياً، كالذي حصل مع المبادرة العربية في خريف العام 2011 حينما دعت علناً وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "هيلاري كلينتون" أطراف المعارضة السورية المسلّحة إلى عدم ترك السلاح أو تسليمه، كما تضمّنت المبادرة العربية.[1]

لكن بعد أكثر من خمسة أعوام على إنتهاج الحلول العسكرية تجاه الوضع في سوريا وصلت هذه الحلول إلى طريقٍ مسدود، إذ لم تنجح الحكومة السّورية في التّحكم بما يجري على أراضيها من خلال حلّها الأمني/العسكري الذي إعتمدته منذ بداية الحراك، كما لم تتمكّن بعض قوى المعارضة التي إختارت عسكرة هذا الحراك الشعبي من إسقاط النظام، بل إن خيارها هذا أدى إلى تصعيد العنف وفتح أبواب سوريا أمام قوى إرهابية مسلّحة متطرّفة أعلنت جهاراً ارتباطها بجماعات "القاعدة" و"داعش"، وأصبح مزيج الأمر الواقع على أرض سوريا هو صراعات محلية وإقليمية ودولية، وحالات من الحرب الأهلية والعنف السياسي والطائفي والإثني، إضافة إلى وجود قوى تُمارس الإرهاب الدموي وتهدّد وحدة الشعب السوري.

وبالرغم من إستمرار الخلاف بين واشنطن وموسكو حول مصير الأسد، إلا أن هذا الاتفاق يعدُّ تغييرًا نسبياً في اللهجة الأمريكية الروسية، بعدما وصفت واشنطن التدخل الروسي في سوريا بأنه خطأ، من خلال تصريح وزير الخارجية الأمريكي "جون كيري" في ختام اجتماعات مؤتمر فيينا-2-، في 22 نوفمبر 2015 بأن: "تأثير الحرب ينزف في جميع دولنا.. وقد حان وقت توقيف النزيف في سوريا"، وهو ما يشير إلى تحوُّل صريح، لا لبس فيه، في الموقف الأمريكي، باتجاه واضح للحل السياسي دون شروط مسبقة.

وفي الواقع لم تتغير حسابات الرئيس أوباما ومستشاريه إزّاء سورية، وما زالت تعتمد استراتيجية "الاحتواء" للوضع من خلال زيادة شحنات صواريخ "تاو" للمعارضة واختبار المسار الديبلوماسي، دون التزام إقامة "منطقة آمنة" أو الضغط الجدي لتسريع الانتقال السياسي رغم تنامي تهديدات "داعش" في العالم؛ ومازال "أوباما" يريد حفظ مسافة مما تراه إدارته حرب استنزاف ستستمر طويلاً بين النظام السوري والمعارضة والانقسام الإقليمي الذي أجّجه تدخل روسيا المباشر في الحرب نهاية سبتمبر الماضي، وتنحصر الأولوية

[1] "**صبحي غندور، سوريا.. أولويّة أمريكية**"، مجلة البيان، تاريخ الزيارة 2016/03/23، الموقع:
http://www.albayan.ae/opinions/articles/2015-08-06-1.2430953

العسكرية الأمريكية اليوم، باستهداف "داعش" وتوجيه أكثر من 8 آلاف ضربة ضده منذ إعلان "خلافته" في 2014.

يبقى الهدف الأبرز لواشنطن من مقاربتها تجاه الوضع في سوريا هو إعادة تشكيل موازين القوى الإقليميّة إذ تنظر الولايات المتّحدة لهذا الوضع بإعتباره جزءًا من حالة المواجهة مع إيران، وهي عندما تسهم في إضعاف النظام السوريّ إنما تقوّي مواقفها التفاوضية تجاه إيران في المحادثات النوويّة.

فضلًا عن ذلك، للولايات المتّحدة مصلحة حقيقية في منع تشكّل قوس نفوذٍ إيرانيّ يمتدّ من غرب أفغانستان حتّى الساحل الشرقيّ للمتوسّط، لما يشكّله ذلك من خطرٍ على مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة. قد يكون لتشكّل هذا القوس تداعيات دولية واسعة، خاصّة إذا نشأ تحالف إيراني—صيني ، أو إيراني—روسي، أو (إيراني–روسي—صيني) وهو الاحتمال الأسوأ بالنسبة إلى واشنطن، و سوف تدفع مخاوف واشنطن من هذه الاحتمالات إلى الإصرار على إحداث تغييرٍ ما في سورية، بغضّ النظر عمّا يمكن أن يعنيه هذا التغيير بالنسبة للمعارضة السورية؛ فواشنطن لا يعنيها شيء من مطالب السوريين الذين يرون خلاصهم بسقوط النظام، وما يعنيها هو التحول في السياسات السورية بما يضمن إضعاف إيران، و يحول دون ظهور تحالفاتٍ أوسع لها على الساحة الدولية.[1]

ثانيًا: موقف الإتّحاد الأوروبي تجاه الوضع في سوريا

في ظل تفاقم الوضع في سوريا وتصاعد حدّة الإرهاب من جهة، وارتفاع وتيرة الهجرة إلى أوروبا من جهة ثانية، بدأت العواصم الأوروبية تميل إلى أولوية وقف الإرهاب والمعاناة الإنسانية التي تخطت الحدود الجغرافية السورية على تنحي الرئيس السوري بشار الأسد، مع الإشارة إلى أنها ربما تقبل بقاءه في الحكم خلال المرحلة الانتقالية التي يمكن أن تعقب الوصول إلى تسوية سياسية للأزمة، مع التوافق على الفترة الزمنية التي يمكن أن تستغرقها هذه التّسوية.

وقد بدأ هذا التحول أو الإنعطافة الأوروبية حول دور الأسد في المرحلة الانتقالية من طرف وزيرة خارجية الاتحاد "فيديريكا موغريني" في فيفري 2015، آنذاك لفتت إلى أنه برغم الحديث لسنوات أن: "الأسد يجب

[1] مروان قبلان، "**المسألة السورية و إستقطاباتها الإقليمية و الدولية: دراسة في معادلات القوة و الصراع على سورية**"، (قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة، 2015)، ص ص 13، 14.

أن يرحل"، قبل أن تعتبر أنه من الأفضل "التعامل مع الواقع لتغييره"؛ وفي 8 سبتمبر 2015 أعلن وزير خارجية إسبانيا "مانويل مارجايو" أن الوقت حان لإجراء مفاوضات مع الحكومة السورية كي لا تستمر الحرب في التسبب بمآسٍ إنسانية، وفي اليوم ذاته طالب وزير الخارجية النمساوي "سباستيان كورتس الغرب ضم الرئيس السوري بشار الأسد وإيران وروسيا في محاربة "داعش"، فيما قالت المتحدثة باسم الخارجية الألمانية في 14 سبتمبر الماضي: "إن الأسد ونظامه يمكن أن يلعبا دوراً في عملية انتقالية"؛ وأعلن وزير الخارجية الفرنسي "لوران فابيوس" في نيويورك، خلال اجتماعات الدورة ال 70 للأمم المتحدة في منتصف سبتمبر 2015، أن الأسد لا يمكنه أن يحكم سوريا إلى الأبد، لكن المهم حالياً البدء في محادثات حول عملية انتقالية سياسية و"تشكيل حكومة تضم عناصر من النظام وأعضاء من المعارضة التي ترفض الإرهاب"، ومع إطلاق فرنسا أولى غاراتها الجوية على معاقل "داعش" في الأراضي السورية في منتصف سبتمبر 2015، قال الرئيس الفرنسي "فرانسوا هولاند" إن العملية الانتقالية تعني مغادرة الأسد في وقت ما من العملية، وفي 27 سبتمبر 2015 ، دعا وزير الخارجية الألماني "فرانك فالتر شتاينماير" إلى تشكيل حكومة انتقالية في سوريا للخروج من المأزق الحالي [1] واعتبرت المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" أنه وجب وضع حد لهذا الوضع وإطلاق التسوية، وقبيل إعلان ميركل موقف برلين الجديد، قالت وزيرة الدفاع الألمانية "أرسولا فون ديرلين" خلال مقابلة تلفزيونية: "لا يوجد تقريباً أي معارضة (سورية) معتدلة بعد الآن." لكنّها إستبعدت أن يكون رأس النّظام السّوري "بشار الأسد" جزءًا من الحل في سورية على المدى الطويل.

وفي 30 سبتمبر 2015، دعا رئيس الوزراء البريطاني "ديفيد كاميرون" لإجراء محادثات حول مرحلة انتقالية من غير الضروري أن يتنحى فيها بشار الأسد فوراً عن السلطة، مؤكداً أن بلاده "قد تقبل بقاء الأسد لفترة انتقالية، لكن ليس لمدة طويلة"، كما أعلن وزير خارجيتها "فيليب هاموند" تفهم بلاده لبقاء بشار الأسد رئيساً لسوريا في مرحلة انتقالية مدتها 6 أشهر تمهيداً لنقل السلطة، ويعتبر الموقف البريطاني تحولا كبيراً في الخطاب السياسي، بعدما حافظت بريطانيا في ظل الوضع السّوري على سقف سياسي عال لا يقبل بأقل من رحيل الأسد وعدم بقائه في الفترة الانتقالية، كونه جزءًا من الأزمة لا جزءًا من الحل؛ لكن الموقف الأهم عبرت

[1] أحمد دياب، "**تحولات المواقف الغربية تجاه الأزمة السورية**"، مجلة الديمقراطية، (مؤسسة الأهرام، 2016)، ص 19.

عنه منسقة الشئون الخارجية بالاتحاد الأوروبي "فيدي ريكا موج ريني" في 22 أكتوبر 2015، عندما أكدت "ضرورة إشراك الأسد في عملية الانتقال السياسي في سوريا". [1]

ثالثًا: موقف الصّين تجاه الوضع في سوريا

كانت الصّين إلى جانب روسيا و النّظام السّوري منذ بداية تدهور الأوضاع السّورية و بصفة مباشرة وعلنية، من خلال التّأييد الصريح لبشار الأسد في قمع شعبه، فقدّمت له عروض و صفقات شراء أسلحة إلى جانب حمايته في المحافل الدولية، و مراكز صنع القرار في العالم، ونخص بالذّكر هيئة الأمم المتحدة؛ حيث إستغلّت الصّين إلى جانب روسيا مقعديهما الدّائم في مجلس الأمن لمنع تمرير أي قرار دولي لا يتماشى مع مصالح بشار الأسد؛ فالصّين و منذ تأسيس هيئة الأمم المتحدة إلى الآن إستخدمت حق النّقض "الفيتو" 10 مرّات، منها 4 مرات بخصوص الوضع في سوريا بغرض منع أي قرار ضد النّظام السّوري؛ لذلك فإنّ التّوافق الرّوسي الصّيني تجاه الوضع السّوري يأخذ بعداً إستراتيجياً مهماً لكلا الطرفين، فالعلاقة بين الصين و روسيا وأثر وحدة الموقف على تأمين مصالح الدولتين من هذه الناحية، تحكمه وجود مصالح إقتصادية مشتركة بينهما مهمة للدولتين، كما يعزز أيضاً من فرص التنسيق على المسرح الدولي، فضلا عن إختلاف البلدين مع الولايات المتحدة في عدد من الموضوعات، وأبرزها على المستوى الإستراتيجي: رفضهما للتفرد الأميركي وسعيهما لعالم متعدد الأقطاب، خاصّة في الشرق الأوسط، وقد شكّل الوضع في سوريا فرصة للتّعبير الفعلي عن هذا التوجّه، والذي يتضمّن كذلك ضرورة القبول بالتّعامل مع الدولتين (روسيا والصين) على قدم المساواة مع الولايات المتحدة، وبالتالي القبول الأميركي لهما بتأدية دور "الشريك" لا "التابع لها ".[2]

رابعًا: موقف روسيا من الوضع في سوريا

منذ تأزّم الأوضاع السورية والمطالبة برحيل الرئيس السوري بشار الأسد ونظامه في مارس 2011، فشلت كل أنواع الضغوط من قبل جامعة الدول العربية و الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوربي على نظام الأسد بوقف الأعمال العدائية ضد الشعب السوري وذلك بسبب الموقف الروسي والصيني المشترك الداعم

[1] "**دوافع مختلفة.. لماذا بدأت الدول الأوروبية في تغيير مواقفها من الأزمة السورية ؟**"، وحدة العلاقات الإقليمية، (المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، السّنة الرابعة، العدد(357)، أكتوبر 2015،)، ص11.

[2] عزت شحرو، "**الصين والشرق الأوسط ملامح مقاربة جديدة**"، تقارير، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، جوان 2012)، ص5.

للنظام في سوريا من خلال استخدام حق الفيتو أكثر من مرة بهدف تعطيل أي قرار دولي يقضي بإدانة استعمال النظام السوري للقوة العسكرية المفرطة للقضاء على الثورة.[1]

إنّ الدّعم الصّريح و المباشر من روسيا لصالح النظام السّوري نابع بالدّرجة الأولى من المصالح الإقتصادية التي تسيطر على العلاقات السّورية الرّوسية، إضافةً بالإضافة للديون السّورية لروسيا، منذ حقبة الإتّحاد السوفييتي سابقا، حيث كان يصدّر لسوريا كميات كبيرة من الأسلحة وغيرها من السلع بكميات كبيرة، الأمر الذي نتج عنه تراكم الديون على سوريا بشكل كبير، فضلًا عن والقروض التي تم تقديمها إلى سوريا من قبل الإتحاد السوفيتي سابقًا.[2]

من أبرز المصالح الرّوسية في بقاء نظام بشار الأسد مبيعات السلاح لسوريا، فقد بلغت مشتريات السلاح من روسيا ما يقارب مليار ومائة مليون دولار وفقا لإحصائيات عام2000، كما توجد عقود مبرمة بين سوريا والشركات الروسية المتخصصة في صناعة الأسلحة، حيث تعتبر سوريا شريكًا أساسيا لروسيا؛ كما تسعى روسيا من خلال تدخلها في الازمة السورية بمساندتها لنظام الأسد وحمايته بشتي الطرق إستنادا علي العلاقات السياسية، الاقتصادية، العسكرية القائمة بين البلدين و المصالح الروسية في سوريا والتي ترجع الي فترات تاريخية طويلة، فضلا عن استخدامها لحق الإعتراض في مجلس الامن ضد كل مشروعات القرارات لإدانة النظام السوري وإتخاذ إجراءات رادعة ضده ،الأمر الذي أدّى إلى صعوبة إسقاط نظام بشار الأسد ووقف إنتهاكاته لحقوق المدنيين.[3]

فسوريا تعني أهمية كبيرة لروسيا في المجالات السياسية و الاقتصادية والعسكرية، فضلا عن أنّها من أهم حلفائها في المنطقة، فوصول نظام جديد في سوريا خلفا لنظام بشار الأسد يشكل خطرا على مصالحها في سوريا بشكل خاص و المنطقة بشكلا عام، و هو ما يبرّر سعي روسيا من خلال مساندتها للنظام في سوريا إلى إعادة ما يعرف بالتّعددية القطبية في العلاقات الدولية وإضعاف السيطرة الأمريكية علي شؤون المنطقة.

---

[1] "**نبذة عن العلاقات الروسية السورية**"، تاريخ تصفّح الموقع: 2016/03/24، الرّابط:
www.arabic.rt.com

[2] نزار عبد القادر، "**روسيا والأزمة السورية: مصالح جيواستراتيجية وتعقيدات مع الغرب**"، مجلة الدفاع الوطني، تاريخ تصفّح الموقع: 2016/03/24، الرّابط:
www.lebarmy.gov

[3] أديب صالح، "**العلاقات السورية الروسية**"، (عمان: دار غيدا للنشر و التوزيع، ط1، 2013)، ص24.

أخيرًا، و من خلال تحليل المواقف السّابقة نجد أنّ الوضع السّوري من أكثر الأوضاع المعاصرة تعقيدًا على المستوى الإقليمي والدولي، حيث بات هناك إنقسام واضح في مواقف الدول الكبرى تجاهها، ممّا يدل على حالة التأزّم الذي صبغ السياسة الدولية جرّاء تصاعد الدور الروسي، الإيراني، و حتّى الصّيني بما يتماشى ومصالح هذه الدول في نظام " بشّار الأسد"؛ كما يبدو أنّ للوضع السّوري تأثير واضح في النّظام الدولي، وإلّا لما كرّست الدّول الكبرى جهودها للقيام بدور فاعل في إدارة الوضع، وهذا يدلّ على أنّ النّظام الدّولي لم يعد يقوده قطب أحادي ينفرد بكافة القرارات الدولية، و إنّما تعدّدت الأقطاب بصعود قوى جديد على الساحة الدولية، مع بروز ما يسمّى (الربيع العربي)، وظفر سوريا بنصيب كبير من أحداثه، ومن ثمّ عجز النّظام الدولي عن إدارة تلك الأحداث والتّعامل معها، ممّا مهّد للدّول الكبرى للتّدخل، حيث رأت روسيا تلك الأحداث فرصةً حقيقية لترتيب أوراقها وتحقيق طموحاتها في المنطقة.

خلاصة الفصل الثّاني

إستنتاجًا لما ورد في هذا الفصل توصّلنا إلى النّقاط التّالية:

- إنّ الحراك الذي شهدته سوريا كغيرها من الدول العربية الأخرى كان نتاج لعوامل داخلية بالدّرجة الأولى، و تراوحت أسبابه الأساسية في الجانبين: السّياسي و الإقتصادي.
- تعدّد و تنوّع الأطراف المؤثّرة في الوضع السّوري و إختلاف مستوياتها سواء على المستوى الدّاخلي وحتّى الخارجي زاد من تعقيد الوضع في سوريا.
- إنعكس الوضع السّوري على دول الجوار بدرجات متفاوتة، و كانت كل من لبنان و العراق هما الدّولتان الأكثر تأثيرًا بما يجري في سوريا و خاصّةً في الجانبين: الأمني و الإقتصادي، من خلال أزمة اللّاجئين السّوريّين و ما ينجر عنها من تحدّيات أخرى تكبّدت خسائرها و آثارها دول الجوار لسوريا.
- يتأثّر الوضع في سوريا بمصاح القوى الإقليمية و الدولية من خلال مواقف الدول الكبرى المختلفة بإختلاف مصالحها، فمن جهة نجد روسيا و إيران و حتّى الصّين تدعم نظام بشّار الأسد لحسم الوضع و التّحكّم بما يجري في سوريا بغية إستمرار هذا النّظام الذي يخدم مصالح هذه الدّول المؤيدة له بإعتبار أنّ ما يجري على الأراضي السّورية نتاج لمؤامرات خارجية تصنعها الولايات المتّحدة الامريكية و دول الخليج.
- في مقابل ذلك تدعم الولايات المتّحدة الأمريكية إلى جانب دول الخليج معظم أطياف المعارضة مادّيًا كما تمارس ضغوطًا سياسية لإزاحة نطام بشّار الأسد وفق شرعية الحراك الذي طالب من خلاله الشّعب السّوري بهذا المطلب، فالولايات المتّحدة و إن لم تكن بمثابة الفائز في سقوط النّظام السّوري فهي مستفيدة بطريقة غير مباشرة، و ذلك بتهديد المصالح الرّوسية في سوريا و الشّرق الأوسط.
- ما زاد من تعقيد الأوضاع في سوريا و إحتمال إستطالتها لفترة أطول هو التّدخّل العسكري الرّوسي الذي عمل على قلب موازين المواجهة العسكرية لصالح النّظام الذي كان على وشك الإنهيار ليزداد قوة مادية و معنوية في قمع صفوف المعارضة بكل أطيافها.

الفصل الثّالث

تداعيات التّقارب الرّوسي الإيراني على الوضع في سوريا

الفصل الثّالث: تحليل التّواجد الرّوسي الإيراني في سوريا.

يعتبر التّحرّك الرّوسي الإيراني تجاه سوريا بمثابة الفرصة التي لا تعوّض بالنّسبة للبلدين بغية تخلّص روسيا من التّهميش الأمريكي من جهة، و كذا تخلّص إيران من العزلة الدولية المفروضة عليها من جهة أخرى، إضافةً إلى محاولة البلدين التّحرّك بساحة أوسع لإيجاد نفوذ مع الأنظمة و الجماعات الموالية لها في المنطقة و كانت سوريا من أبرز هذه الدول التي تعني مصالح غاية في الأهمّية بالنّسبة لكل من روسيا و إيران، و كذا التّقارب الرّوسي الإيراني ككل، و هو ما جعل كل من الدّولتين تدعم النّظام السّوري بشتّى الطّرق، و أبرزها التّدخّل العسكري الرّوسي الذي زاد الوضع تعقيدًا، ومن خلال هذا الفصل سنتطرّق إلى إستراتيجية كل من روسيا و إيران في سوريا في المبحث الأوّل، فيما خصّصنا المبحث الثّاني لدراسة التّدخّل العسكري الرّوسي في سوريا بدوافعه وآثاره، أمّا المبحث الثّالث فقد خصّصناه لثلاث سيناريوهات الأكثر إحتمالًا و الأقرب تجسيدًا على أرض الواقع.

المبحث الأوّل: سوريا بين الإستراتيجية الرّوسية الإيرانية

تعتبر دراسة الإستراتيجة الرّوسية الإيرانية في سوريا بمثابة ضرورة حتمية لفهم و إستيعاب توجّهات كل من الدولتين في سوريا، وفقًا للمصالح المحرّكة لهذا السّلوك، سواءًا بطرق مباشرة على غرار التّدخّل الرّوسي العسكري في سوريا أو بشكل غير مباشر بما يخدم مصالح كل دولة و أغراضها، و هو ما ينعكس إيجابا على السّياسة الخارجية لكل من روسيا و إيران، بما يعزّز و يزيد من روابط التّقارب الرّوسي الإيراني، و سنحاول في هذا المبحث تحليل كل من الإستراتيجية الرّوسية في سوريا و الإستراتيجية الإيرانية في سوريا.

المطلب الأوّل: الإستراتيجية الرّوسية تجاه سوريا

تقوم الإستراتيجية الرّوسية الحالية تجاه سوريا على ثلاث ركائز أساسية، و التي يمكن إيجازها فيما يلي: [1]

1- العمل في المجال الدولي لمنع الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها من تكرار السيناريو اللّيبي على الوضع في سوريا، و تجريد أي تدخّل خارجي من شرعيته.

[1] "**إستهداف سوريا يمهّد لإستهداف روسيا**"، موقع روسيا اليوم، تاريخ تصفح الموقع: 2015/03/27، الرابط: http://arabic.rt.com/news_all_news/analytics/68929

2- الإستمرار في الحفاظ على علاقات وطيدة مع النّظام السوري، مع تجنّب ضغوط عنيفة على النّظام السوري للقيام بخطوات إصلاحية، و الإكتفاء بالأساليب الدبلوماسية، مع مواصلة تنشيط العلاقات الإقتصادية و العسكرية و السياسية مع النظام.

3- السّعي للترويج لحل الوضع السوري عن طريق الحوار بين المعارضة و النظام، بما يضمن عدم إقصاء أي من الأطراف الفاعلة في الوضع السّوري، سواء من المعارضة أو النظام، و تطوير علاقات متوازنة مع المعارضة السورية في الوقت ذاته.

تعدُّ هذه الرّكائز الثلاثة هي الأساس لفهم الإستراتيجية الروسية تجاه تطوّرات الأوضاع في سوريا حاليا فروسيا ترى أنّه يجب العمل بكافة الوسائل المتاحة لمنع تكرار السيناريو اللّيبي في سوريا، فتكرار هذا السيناريو يعني تكريس عرف دولي جديد يتيح للولايات المتحدة الأمريكية التدخّل تحت مبرّرات "حماية المدنيّين" من أجل إستبدال الحكومات المعارضة لها، و تغيير الخريطة الجيوسياسية للمنطقة بما يخدم مصالحها بالأساس؛ و قد كتبت الباحثة في شؤون الشرق الأوسط "فيرونيكا كراشينينيكوفا" في صحيفة "ليتيراتورنايا غازيتا" الرّوسية أنّ سقوط النظام السوري سيؤدّي إلى عواقب وخيمة لروسيا، و ترى الكاتبة أنّ سقوط بعض الأنظمة العربية الغير موالية للغرب يشبه (لعبة الدومينو)، و أنّ الولايات المتحدة الأمريكية متورّطة في أحداث المنطقة العربية بمساهمتها في إسقاط نظام "القذافي"، و مساعدتها الحالية للمعارضة السورية المسلّحة؛ و تتّهم الكاتبة المعارضة السّورية بأنّها أداة في يد الغرب لتحقيق أهدافه، بمساعدة الأنظمة الجديدة التي خلّفت الأنظمة المعادية للغرب،[1] كليبيا مثلا؛ إذن ترى روسيا أنّ منح الضّوء الأخضر للولايات المتحدة الأمريكية لإسقاط النّظام في سوريا أمر مرفوض تمامًا، و أنّه لا معنى لأي تنازلات روسية في الشّأن السّوري.

تخشى روسيا بشكل كبير من أن يكون ما يحدث في سوريا هو مقدّمة لإستهداف روسيا ذاتها، حيث أنّ إسقاط سوريا يعني أنّ الولايات المتحدة سوف تنفرد بمنطقة الشرق الأوسط بشكل كامل، بينما ستخرج روسيا من المنطقة العربية بشكل نهائي، بإستثناء بعض علاقاتها مع الجزائر و السودان؛ كما تعتقد روسيا بأنّ إستهداف سوريا هو إستهداف غير مباشر لإيران، و بالتّالي تمهيدًا لضربها أو إثارة الإضطرابات فيها؛ و قد أبدى الكاتب "فيودور لوكيانوف" في صحيفة "موسكوفسكيه نوفوستي" الرّوسية تخوّف بلاده من صعود

[1] "**المصالح الرّوسية في الشرق الأوسط**"، موقع روسيا اليوم، تاريخ تصفح الموقع: 2016/03/27، الرابط:
http://arabic.rt.com/news_all_news/analytics/68941

التيارات الإسلامية بموافقة و مباركة غربية في المنطقة العربية، و هو ما يهدّد بصعود التيارات الرّاديكالية في المنطقة، و إنتشار الإرهاب؛ و يرى محلّلون روس أنّ الولايات المتحدة قد تستخدم الأنظمة الإسلامية الجديدة في المنطقة من أجل إثارة القلاقل في منطقة القوقاز الرّوسي المضطربة أصلا، و الحيوية في الوقت ذاته لروسيا و مصالحها، بما يهدّد في النهاية وحدة الأراضي الرّوسية؛ و تشير الكاتبة "فيرونيكا كراشينينيكوفا" إلى أنّ سقوط سوريا معناه إقتراب خط المواجهة بين روسيا و الغرب أكثر إلى الحدود الرّوسية، و مزاحمة الولايات المتحدة لروسيا في منطقة آسيا الوسطى الإستراتيجية؛[1] إذن الموقف الرّوسي بالنّسبة لهذه الرّكيزة يقوم على ثلاثة عوامل:

- أوّلهم هو الحفاظ على المصالح الرّوسية في منطقة الشّرق الأوسط، و منع تطويق الولايات المتحدة الأمريكية و حلف النّاتو لروسيا من الجنوب بعد أن فشل من الغرب.
- العامل الثّاني فيذكره رئيس لجنة العلاقات الدولية في مجلس الدّوما الرّوسي "أليكسي بوشكوف" في مقالة بصحيفة (روسيسكايا غازيتا)، و هو إجبار روسيا للولايات المتحدة الأمريكية على الأخذ في الإعتبار المصالح الرّوسية عند التّعامل مع الوضع في سوريا أو غيرها من الأوضاع و الأزمات [2] فبفضل الإستخدام المتتالي لحق الفيتو من طرف روسيا و إلى جانبها الصّين لإفشال إصدار قرار دولي ضدّ نظام الأسد، أكّدت روسيا أنّها لاعب مهم، لا بدَّ من أخذ مصالحه في الحسبان، إذا أُريد للوضع السّوري أن يُحل، و بهذا تضع روسيا الغرب في موقف صعب، فإمَّا أن يلتزم الغرب بحل مشترك للوضع يراعي المصالح الرّوسية، و هو ما سيمثّل إنتصارًا سياسيًّا روسيا كبيرًا، أو سيضطر الغرب للعمل خارج إطار الشّرعية الدولية للأمم المتحدة ، ممّا يرفع من تكلفة التّدخّل إلى أقصى درجة ويجرّده من الشّرعية، و ربّما يرغب عنه الدول التي عد تشارك فيها إذا كان دوليا و في إطار الأُمم المتّحدة
- أمّا العامل الثّالث فهو عامل قانوني، فقد أشارت إليه "إيلينا سوبونينا" رئيسة مركز آسيا و الشّرق الأوسط في المعهد الرّوسي للدّراسات الإستراتيجية، و هو مبدأ (إحترام السّيادة الدّاخلية للدول وعدم التّدخّل في شؤونها)، بما يضمن في النّهاية عدم إستخدام الولايات المتحدة الأمريكية للإعتبارات

[1] "**إستهداف سوريا يمهّد لإستهداف روسيا**"، المرجع السّابق.

[2] "**موسكو وحلف الناتو...علاقة شائكة**"، موقع روسيا اليوم، تاريخ زيارة الموقع: 2016/03/30، الرّابط:
http://arabic.rt.com/news_all_news/analytics/68885

الإنسانية لتبرير التّدخّل العسكري، و تحقيق مصالحها الخاصّة، على غرار يوغسلافيا 1999، العراق 2003، ليبيا 2011.[1]

أمّا الرّكيزة الثّانية للإستراتيجية الرّوسية الحالية تجاه سوريا فتركّز على الإحتفاظ بالعلاقات التقليدية الوثيقة بين روسيا و النّظام السّوري، من أجل إستمرار المصالح الرّوسية الحيويّة في المنطقة العربية. لكن الإستراتيجية الرّوسية تجاه سوريا –وفق الوثيقة– لا تشتمل على تشديد الضّغط بشكل كبير على النّظام من أجل القيام بإصلاحات، حيث تتبنّى روسيا منطق أنَّ الإصلاح يجب أن يصحبه و يتزامن معه إستقرار نسبي، و التّركيز على تحقيق مُصالحة تدريجية و إنتقال سياسي متدرّج، يُجنّب سوريا أي منعطفات خطيرة؛ و تؤكّد الإستراتيجية الرّوسية في الوقت ذاته على مواصلة تدعيم و تعزيز القاعدة العسكرية البحرية الرّوسية في ميناء طرطوس السّوري، بإعتبارها القاعدة الرّوسية الوحيدة في البحر المتوسّط، و هو ما يحقّق الحلم الرّوسي القديم بالوصول للمياه الدّافئة، كما تؤكّد الوثيقة على مواصلة العلاقات الإقتصادية، السياسية، الإستراتيجية، العسكرية وغيرها من المجالات؛ و هذه الرّكيزة تهتم بالإضافة لتعزيز الرّوابط التّقليدية بين سوريا و روسيا بتدعيم النّظام السّوري لكي يتمكّن من مواجهة الضّغوط الدّاخلية و الخارجية، فروسيا ترى أنَّ أي تسوية مرتقبة في سوريا لا يجب أن تكون من منطق الغالب و المغلوب، أو نتيجة الضّغط بما يضر مصالحها في النّهاية، بل تأتي التّسوية نتيجة عدم قدرة الغرب و حلفائه على إسقاط النّظام عنوةً، أو الوصول لتوازن معين في القوى بين النّظام و المعارضة و هذه التّسوية القائمة على وجود نظام يحتفظ ببعض أوراق الضّغط و التّأثير في يده، يتيح في النّهاية وفقًا لروسيا تسوية متوازنة تحافظ بها على مصالحها في سوريا، كما تهدف روسيا أيضًا إلى ضرب مثل لحلفائها الآخرين في دول رابطة الدول المستقلّة عن الإتّحاد السّوفييتي السّابق (الكومنولث)، بأنّها لن تتخلّى عن حلفائها بسهولة، كما حدث في حالة يوغسلافيا عام 1999.

كما تقوم الرّكيزة الثّالثة للإستراتيجية الرّوسية على ترويج الحل التّفاوضي للأزمة بين النّظام و المعارضة، بنا يضمن مشاركة الطّرفين، دون إقصاء لأحدهما في المرحلة الإنتقالية و بما يمهّد لسوريا جديدة، و يشرح الكاتب "جورجي ميرسكي" في صحيفة (نيزافيسيمايا غازيتا) الرّوسية هذا الموقف الرّوسي بأنّ موسكو لا تعتقد بوجود

[1] "**مراقبون دوليون في سورية**"، موقع روسيا اليوم، تاريخ زيارة الموقع: 2016/03/90، الرّابط:
http://arabic.rt.com/news_all_news/analytics/68871

تشابه يذكر بين الحالتين: اللّيبية و اليمنية من جهة، و السّورية من جهة أخرى؛[1] فموسكو تعتقد بأنَّ الأسد مازال قادرًا على الصّمود في موقعه، بفضل تماسك النّخبة الحاكمة، و تماسك الجيش السّوري و حسن تجهيزه و تسليحه، و وجود قطاعات مؤيّدة من الشّعب السّوري للنّظام، ممّا يجعل أي حل غير تفاوضي يؤدّي بالضّرورة إلى حرب أهلية، أو تدخّل خارجي يحطّم وحدة الأراضي السّورية.

هذه الرّكيزة تستند في مجملها إلى شك عميق ينتاب روسيا تجاه المعارضة السّورية، فقد عبّرت الوثيقة عن شكوك موسكو العميقة من التّبعية التي يبديها المجلي الوطني السّوري المعارض للولايات المتحدة الأمريكية ولتركيا التي تستضيف معظم أعضائه و إجتماعاته، و تدعم المعارضة المسلّحة، و تقدّم لها الملاذ الآمن على الحدود، و تبدي الوثيقة تخوّفها من مستقبل العلاقات بين المجلس الوطني السّوري و روسيا إذا سقط نظام "بشار الأسد"؛ كما أنّ الدّعم الذي تقدّمه دول الخليج العربية (السعودية و قطر) للمعارضة السّورية المسلّحة من شأنه أن يزيد من تعقيد الوضع السّوري، و يهدّد بإدخال البلاد في حرب أهلية، كما يعطّل فرص التّسوية السّلمية للأزمة، على إعتبار أنّ المعارضة تبدو واثقة بأنّها قادرة على الإطاحة بالنّظام، و بأنّ أيامه معدودة بفضل الدّعم الغربي و الخليجي لها؛ و من اللّافت للنّظر أنّ الوثيقة ترى ضرورة إستغلال قضية الجولان المحتل من أجل دفع المعارضة و النّظام معًا للجلوس على طاولة واحدة، و تشير الوثيقة إلى إمكانية التّقارب بين روسيا و المعارضة السّورية، نظرًا لأنّ المجلس الوطني السّوري –وفقًا للوثيقة– يتكوّن بالأساس من المثقّفين الذين يدعون إلى الدّيمقراطية، و لا يرتبطون بالإسلاميّين، على عكس ما تراه روسيا في المجلس الإنتقالي اللّيبي؛ كما أنّ المعارضة يمكن أن تتبنّى موقفًا براغماتيًّا من روسيا إذا وصلت للسّلطة، على الأقل في المجال الإقتصادي والتّجاري، و لتحقيق هذا الحل التّفاوضي بين السّلطة و المعارضة في سوريا، فإنَّ على روسيا أن تُنشئ علاقات مع المعارضة السُّورية لإقناعها بالعدول عن مواقفها المتشدّدة، و المشاركة في الحوار مع النّظام السُّوري.[2]

رغم تعدّد هذه الرّكائز و تنوّعها إلّا أنّ العامل الأساسي الذي يتحكّم في الإستراتيجية الرّوسية تجاه سوريا هو عامل المصلحة، خاصّة في جانبها الإقتصادي و الأمني، و هو ما أثبته الوضع الرّاهن في سوريا من خلال

[1] "**السيناريو اليمني لا يصلح لسوريا**"، موقع روسيا اليوم، تاريخ زيارة الموقع: 2016/03/30، الرّابط:
http://arabic.rt.com/news_all_news/analytics/68905

[2] آلان ديليتروز، "**دور موسكو في الأزمة السورية، مجموعة الأزمات الدولية**"، تاريخ زيارة الموقع: 2016/03/30، الرّابط:
http://www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/egypt-syria-lebanon/syria/op-eds/deletroz-arabic-crise-syrienne-moscou-peut-jouer-un-meilleur-role.aspx

عمل روسيا بكل الوسائل للحفاظ على مصالحها في سوريا، سواء بطرق مباشرة على غرار تدخّلها العسكري في سوريا أو بطرق غير مباشرة من خلال دعم النّظام السّوري الذي يمثّل حليف إستراتيجي لروسيا.

المطلب الثّاني: دوافع الإستراتيجية الإيرانية في سوريا

تعتبر سوريا أهم محاور الإستراتيجية الإيرانية بالمنطقة العربية، لما لها من أهمية للدور الإقليمي الإيراني، إذ أنها تمثل حليفا أمنيا وعسكريا في مواجهة الضغوط الأمريكية و الإسرائيلية، كما أن لها امتداد طبيعي مع لبنان يمكنها من تقديم الدعم لحليفها حزب الله، فسوريا أصبحت ركيزة إستراتيجية لإيران لمواجهة العديد من الملفات.

و بعد الحراك السوري أصبحت سوريا بحد ذاتها ورقة ضغط إيرانية تساوم بها الغرب حول مشروعها النووي، علاوة على كونها جبهة تدافع فيها عن مشروعها الإقليمي، و في ظل هذه الأهمية أخذت الإستراتيجية الإيرانية تجاه سوريا أبعادا مختلفة من أجل تمتين التحالف و تمكين إيران من التأثير أكثر على سوريا، خاصة في ظل العزلة الإقليمية المفروضة على الطرفين.

أوّلاً: في الجانب الإقتصادي

في سبيل توطيد تحالفها مع سوريا وإفشال المحاولات المتعددة لإبعادها عن الحلف الإيراني، بذلت طهران جهدا كبيرا لتعزيز هذا التحالف من خلال ترسيخ العلاقات عبر عدد من المجالات العسكرية والإقتصادية حتى أصبحت سوريا تعتمد بشكل متزايد على الاستثمارات الإيرانية، وعلى الخبرة الإيرانية في تدريب العمال وإنشاء البنى التحتية.[1]

وفي جانفي 2007 أعلنت الحكومة السورية أن إيران كانت أكبر مستثمر في سوريا بين قائمة الدول غير العربية عام 2006، بإجمالي استثمارات بلغ 400 مليون دولار، وشكلت الاستثمارات الإيرانية في سوريا عام 2006 ثلثي إجمالي الاستثمارات العربية، و نصف إجمالي كل الاستثمارات غير العربية .[2]

[1] Mona Yacoubian, **Syria's Alliance With Iran**, 21/03/2016, the site : http://www.usip.org/publications/syria-s-alliance-iran

[2] فريدريك كاجان، **النفوذ الإيراني في المشرق العربي و العراق**، (سلسلة ترجمات، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية ، مارس 2008)، ص 5

و قد نمت الإستثمارات الإيرانية المباشرة إلى مستويات قياسية في السنوات الماضية، حيث وقعت الدولتان اتفاقات التجارة و التعاون الاقتصادي في العديد من القطاعات كالإتّصالات و الزّراعة و القطاع النفطي و هو يمثل 3 مليار دولار في الاستثمارات الإيرانية الجديدة، إضافة إلى المشاريع المشتركة و أهمها مصنع السيارات.

تستثمر إيران في قطاع النقل من خلال مشروع سيامكو siamco، وهو مشروع مشترك يبلغ 60 مليون دولار لإنتاج السيارات، و تملك شركة السيارات الإيرانية العملاقة "إيران خوردو" 40% و الحكومة السورية حصة 35 %، وفي مارس 2007 افتتح الرئيس "الأسد" ونائب الرئيس الإيراني "برويز داودي" خط إنتاج السيارة "ساماند"، وتسعى إيران للاستثمار في 40 % من سوق السيارات السوري؛ و في قطاع الكهرباء تمّ في جوان 2007 افتتاح المرحلة الأولى من محطة كهرباء بنياس في سوريا، و قد وفر بنك تنمية الصادرات الإيراني 11 مليون دولار من تكاليف المحطة البالغة 18 مليون دولار، كما وقع وزير الطاقة الإيراني "برويز فتاح" مع نظيره السوري على اتفاق لبناء محطتين للكهرباء في سوريا في ماي 2007، و ساهمت شركة "آزار أب" الإيرانية "Azarab" في عملية تجديد محطة الكهرباء التي تبلغ طاقتها 170 ميجاوات بتكلفة تصل إلى حوالي 62 مليون دولار.[1]

و في ظل الأضرار التي لحقت بمحطات توليد الكهرباء السورية بسبب الوضع الأمني، و الذي أدى إلى تقنين ساعات الكهرباء في سوريا منذ مارس 2011، وقعت دمشق في 4 ديسمبر 2013 أربعة عقود في مجال الطاقة الكهربائية قيمتها أكثر من 16 مليون دولار مع شركة "سنير" و "مبنى" الإيرانيتين، لتوريد تجهيزات لصالح مشروعات في قطاع توليد الطاقة الكهربائية و التوزيع.[2]

أما في المجال النفطي فوقع وزير النفط الإيراني بالوكالة "غلام حسين نوذري" و نظيره السوري "سفيان علاو" في 2007 ،على اتفاقية تصدّر إران بموجبها إلى سورية ثلاثة مليارات متر مكعب من الغاز سنويا مقابل مليار دولار، كان من المفترض أن تبدأ صادرات الغاز في 2009 و تعود على إيران بمليار دولار سنويا كما وقع الوزيران كذلك على بناء مصفاة نفطية بقدرة تكرير 140 ألف برميل يوميا بالتعاون مع فنزويلا.[3]

---

[1] فريدريك كاجان، "**المرجع السابق**" ، ص 5.

[2] موقع بوابة الأنباء، "**دمشق توقع أربعة عقود في مجال الكهرباء**"، تاريخ الاطلاع: 2016/03/22، الموقع:
http://www.anbagate.com/content/30636

[3] هيو نايلور، **الاستثمارات الإيرانية تتدفق على سورية و أهدافها اقتصادية و سياسية**، تاريخ الاطلاع: 2016/03/22، الرابط:

وقبل شهور قليلة من الحراك السّوري وقّعت السّلطات الإيرانية إتّفاقية خاصّة بالغاز الطّبيعي مع سوريا والعراق بقيمة 10 مليار دولار، بغرض إنشاء خط أنابيب غاز يبدأ من إيران و يمر عبر سورية ولبنان والبحر المتوسط ليصل إلى عدة بلدان غربية، وبناء على الاتفاقية لكل من سورية والعراق الحق في كميات محددة من الغاز الطبيعي في كل يوم، و قد حظي هذا الاتفاق بموافقة المرشد الأعلى، و الذي أمر أيضا بمساعدة لسوريا قيمتها 5.8 مليار دولار.[1]

كما أعلن وزير المعادن و الصناعة الإيراني بالوكالة "علي أكبر مهربيان" في سبتمبر 2007 عن استثمارات إيرانية بقيمة 10 مليارات دولار بسوريا في غضون السنوات الخمس القادمة، و في القطاع المصرفي أعلن كل من البنك التجاري السوري و بنك سدران الإيراني أنهما سينشآن بنكا بإدارة مشتركة.[2]

وقبيل إندلا ع الحراك في سوريا وقعت إتّفاقية مهمة جدا من أجل تأسيس بنك مشترك في دمشق، تملك إيران ما نسبته 60 % منه، في نفس الوقت سمحت الاتفاقية للبنوك السورية بالإنخراط في التجارة و المعاملات مع الغرب، وهذا قبل العقوبات المفروضة على النظام عقب الانتفاضة الشعبية، و في هذا السياق ناقش النائب الأول للرئيس الإيراني السابق "محمد رضا رحيمي" و الرئيس السوري اتفاق أكثر شمولا يفضي إلى إقامة تكتل اقتصادي إقليمي، و نتيجة لهذا الاتفاق تم التوقيع على 17 مادة ركزت على مجالات اقتصادية متنوعة.[3]

تضررت الاستثمارات الإيرانية في سوريا بسبب الحرب الدائرة بين قوات النظام و المعارضة، وهو ما جعل النظام السوري في حاجة أكبر للدعم الإيراني، حيث أعلن حاكم المصرف المركزي السوري "أديب ميالة في ماي 2013 أن إيران تقدم تسهيلات ائتمانية تصل قيمتها إلى 7 مليارات دولار، إذ تقدم إيران خط ائتماني لتمويل استيراد السلع بقيمة مليار دولار قابل للزيادة فور استنفاذه، وخط ائتماني آخر بقيمة ثلاث مليارات دولار لتمويل احتياجات سورية من النفط و مشتقاته.[4]

---

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=439981&issueno=10538#.UsKQBtLuLko

[1] Majid Rafizadeh, "**Iran's Economic Stake in Syria"**, 22/03/2016, the site: http://mideastafrica.foreignpolicy.com/posts/2013/01/04/irans_economic_stake_in_syria

[2] فريدريك آجان، "**مرجع سابق**"، ص 6.

[3] Majid Rafizadeh, **op, cit**.

[4] المنتدى الاقتصادي السوري، **تسهيلات ائتمانية إيرانية لسوريا بقيمة سبعة مليارات دولار**، تاريخ زيارة الموقع: 2016/03/22، الرّابط: http://www.syrianef.org/?p=2013

أثرت العقوبات المتزايدة على إيران وسوريا، و كذلك اتساع رقعة المواجهات العسكرية بين النظام والمعارضة على الإستثمارات الإيرانية، حيث أفضت العقوبات الدولية التي فرضت على سوريا إلى تجميد الاتفاقيات السابقة التي حاولت إيران تأمينها، ما وضع ضغطا كبيرا على طهران، كما فقدت الليرة السورية 25 % من قيمتها و تهاوت أسعار صرفها من 47 ليرة للدولار إلى 67 ليرة مقابل الدولار، و زادت أسعار المواد الغذائية بقيمة 37 %، و نظرا لزيادات الإنفاق العسكري زاد الإنفاق العام ليصل إلى 17 مليار دولار في 2011 وفي نفس الوقت تراجع العائد العام بواقع 2.31 مليار دولار، و في سبيل الالتفاف على العقوبات قررت سورية خفض الرسوم على السلع السورية المصدر إلى إيران بواقع60%.[1]

ثانيًا: في الجانب الأمني و العسكري

كان المنطلق الأمني هو الدافع الإستراتيجي الرئيسي للتحالف السوري– الإيراني في بداياته، و مع تطوره تشكل لدى إيران إدراك مفاده أن سوريا هي خط الدفاع الأول عن النظام الإيراني بسبب قوة الروابط المتعددة خاصة منها الروابط الأمنية و العسكرية، تعزز التعاون الأمني والعسكري مترافقا مع التنسيق الذي طبع سياسة البلدين، و تطابق مواقفهما ومصالحهما في أكثر من ملف ،كالملف اللبناني الذي شهد تعاونا أمنيا وعسكريا بينهما وصولا إلى دعم المقاومة الفلسطينية، كما ساهم قرب سورية من جبهة الصراع مع إسرائيل، وعلاقاتها المتوترة مع الغرب في تعزيز التعاون الأمني و العسكري.

في 16 جوان 2006 وقع وزير الدفاع الإيراني "مصطفى محمود نجار" و نظيره السوري "حسن تركماني" إتفاقا دفاعيا يهدف إلى زيادة التعاون العسكري، دون إعطاء التفاصيل حول هذا الاتفاق، وقال "نجار" أنّ أمن سوريا هو أمننا،[2] كما وقع الطرفان إتفاقا إضافيا للتعاون العسكري في مارس 2007، و قبله إتفاق للتعاون الإستراتيجي في 2004، و شملت إتفاقيات التعاون الأمني والعسكري مبيعات الأسلحة و الصواريخ الإيرانية إلى سوريا فضلا عن التعاون الاستخباراتي[3].

وفي 22 جويلية 2007 وقع الرئيسان "بشار الأسد" و "محمود أحمدي نجاد" إتفاقية تعاون عسكري جديدة تشمل توفير تمويل جديد لمشتريات الأسلحة السورية من روسيا وروسيا البيضاء وكوريا الشمالية، و

[1] Majid Rafizade, **op, cit**
[2] Will Fulton and Others, **Syria-Iran Foreign Relation**, 22/03/2016, the site: http://www.irantracker.org/foreign-relations/syria-iran-foreign-relations
[3] Mona Yacoubian, **op, cit**.

توفير مليار دولار لشراء أربعمائة دبابة روسية من طراز T-72 و 18 طائرة MIG-31، إضافة إلى توفير تسهيلات إيرانية من أجل إنتاج صواريخ متوسطة المدى و منصات إطلاق، و تسليم البحرية السورية صواريخ جديدة إيرانية الصنع تطلق من البحر، و توفير دعم فني للأبحاث النووية و الأسلحة الكيميائية.[1]

كما تعتبر شحنات الأسلحة المحتجزة خاصة المتجهة منها إلى سوريا، دليل آخر على متانة العلاقات العسكرية و الأمنية، إذ في إطار قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1747 الصادر في 23ديسمبر 2007، و القاضي بحظر تصدير و استيراد الأسلحة من و إلى إيران، ضبطت أكثر من شحنة أسلحة متجهة إلى سوريا منها :[2]

- في 13 أكتوبر 2008 السلطات القبرصية تعترض سفينة إيرانية تحمل أسلحة متجهة إلى سوريا.

- في ديسمبر 2010 ضبطت الجمارك الإيطالية حاويات إيرانية محملة بالأسلحة ومتجهة إلى سوريا.

- في 23 مارس 2011 الحكومة التركية تصادر بضائع إيرانية في طريقها إلى سوريا تضمنت أسلحة منها بنادق آلية وقاذفات صواريخ و مدافع هاون.

كذلك ظهرت الإستراتيجية الأمنية و العسكرية في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه سوريا جليا في ظل الحراك الشعبي و التي دلّت على متانة العلاقة البينية و أهميتها لكلا الطرفين.

المبحث الثّاني: التّدخّل العسكري الرّوسي في سوريا

بعد ما يقارب الأربع سنوات على تدهور الأوضاع في سوريا، و تحديداً في 30 سبتمبر 2015، جاءت العملية العسكرية الرّوسية في سورية على شكل مفاجئة لجميع الأطراف المعنيين بالشّأن السوري، فبعد إعلان الكرملين عن منح الرّئيس الروسي فلاديمير بوتين تفويضاً لنشر قوّات عسكرية في سوريا إنتقلت روسيا من مرحلة الدّعم السّياسي والعسكري غير المباشر، إلى المشاركة الحقيقية بطائرات حربية تقاتل في صفوف جيش الأسد و نظامه، هدفت هذه العملية الرّوسية لدعم نظام بشّار الأسد الذي كان يتعرّض لحصار مرهق جدًّا من قبل الجيش السّوري الحر وفصائل المعارضة الأخرى، بالإضافة إلى جماعات إسلامية كثيرة تعمل على الأرض السورية، و حسب "مدفيدف" أن هذا التّدخّل لم يكن أساساً لحماية الأسد أو لإبقائه في الحكم، بل

[1] فريدريك كاجان، **المرجع السابق**، ص 4.

[2] Will Fulton and Others, **op, cit.**

للحفاظ على المصالح الرّوسية هناك، هذه المصالح التي هي ذات طبيعة إستراتيجية تأتي في إطار عسكري وإقتصادي في الأساس.

المطلب الأوّل: دوافع التدخل العسكري الرّوسي في سوريا

جاء التّدخّل العسكري الرّوسي في سوريا نتيجةً للعديد من الأسباب والعوامل التي دفعت روسيا للتدخل العسكري الروسي في سوريا؛ وهذه الأسباب تحمل العديد من الأبعاد ذات التّداعيات المختلفة على جميع المستويات، و تتمثّل أبرز الأسباب الكامنة وراء التّدخل العسكري الروسي في سوريا في النّقاط التّالية[1]:

– أوّلًا: على المستوى الدولي: الرّغبة الروسية في العودة على السّاحة الدولية وتعزيز دورها كقوة دولية فاعلة حيث ترغب روسيا في تعزيز دورها ومكانتها على المستوى الدولي والإقليمي في المنطقة وإثبات دورها المؤثّر في القضايا الدولية والإقليمية الهامّة وخاصّةً منطقة الشّرق الأوسط، ويعتبر الوضع السّوري فرصة سانحة لها، من خلالها قدرتها على تشكيل وتكوين تحالفات إقليمية على غرار ما فعلته الولايات المتحدة والغرب، حيث يسعى الرّئيس الرّوسي "فلاديمير بوتين" إلى دحر مساعي القوى الغربية لإضعاف روسيا وعزلها منذ فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، و قد إتّضح ذلك منذ نجاح روسيا في ضم جزيرة القرم الأوكرانية في 2014 دون قدرة الغرب على التّحرّك، ومن ثمّ إفشال محاولات الغرب في جلب حلف الناتو إلى أعتاب روسيا.

– ممّا لا شكّ فيه أن التّدخل الروسي في سورية جاء لهدفين مباشرين أساسيين: إيجاد موطئ قدم دائم في سورية وبالخصوص في المنطقة الشّرقية من حوض المتوّسط بالقرب من منطقة الشّرق الأوسط وكذا بالقرب من حلفائه التّقليديين سورية وإيران، وتدعيم موقف بشّار الأسد لتقوية موقعه في أفق أي مفاوضات لحل المشكلة السّورية، لكن ما يجب التّأكيد عليه هو حقيقة الأهداف الرّوسية من التّدخل في سورية، إذ ثمّة مصالح مهمّة لروسيا في سورية، مثل القاعدة البحرية على السّاحل السّوري ومراكز التّصنّت في جبال اللّاذقية، ولكن هذه المصالح ومهما بلغت من أهمّية لا ترقى لطبيعة الموقف الرّوسي من سورية منذ بداية تدهور الأوضاع السّورية ولا لحجم التّدخل العسكري الأخير، فالأرجح أنّ بوتين رأى في سورية فرصة لإعادة التّأكيد على دور روسيا على المسرح الدولي، وللرد على زحف حلف الشمال الأطلسي المستمر نحو شرق ووسط أوروبا وعلى ما يراه بوتين

[1] مي غيث، "**التّدخّل الرّوسي في سوريا: الأبعاد و السيناريوهات**"، (المعهد المصري للدّراسات السياسية و الإستراتيجية، نوفمبر 2015)، ص1.

تبنياً غربياً للفكرة الديمقراطية من أجل إطاحة أنظمة صديقة لروسيا، بل وزعزعة نظام الحكم الروسي ذاته من خلال الموقف من النزاع مع أوكرانيا، وكذا العقوبات الاقتصادية على سورية وإقصائها من تجمع الدول الأكثر تصنيعا في العالم.[1]

– ثانيًا: على المستوى الإقليمي: الحفاظ على المصالح الروسية في المنطقة؛ حيث تسعى للحفاظ على تواجدها في نافذة تطل على المياه الدّافئة؛ و المحافظة على قاعدتها العسكرية في ميناء طرطوس في سوريا، وهي القاعدة العسكريّة الوحيدة لها في منطقة الشّرق الأوسط، كما تسعى روسيا لبناء قاعدة عسكرية جوّية لها في غرب سوريا باللاذقية، هذا فضلاً عن رغبة روسيا في تعزيز دورها بسوريا في ظل التّسويات المستقبلية المحتملة مع أطراف إقليمية ودولية، وكذلك رغبة روسيا فى بناء تحالفات واسعة بعد غياب طويل لها في منطقة الشّرق الاوسط، حيث أنّه مع إبرام الإتّفاق النّووي الايراني بين ايران ومجموعة (5+1))يمكن لروسيا المضي قدماً في التّنسيق الإستراتيجي والعسكري المفتوح مع إيران، وهو ما توضّحه زيارة الرئيس الرّوسي "فلاديمير بوتين" إلى طهران في 23 نوفمبر 2015، والذي تزامن مع تصريح السّفير الايراني لدى روسيا "مهدي صانعي" بأنّه بدأت إجراءات تزويد إيران بنظام الصّواريخ (إس–300) المضادة للصّواريخ، وأنّه تمّ توقيع عقد جديد بين الدّولتين وبدأت عملية تسليم هذا النّظام وكان البلدان قد وقّعا عقداً فى التّاسع من نوفمبر لتزويد طهران بنظام الصّواريخ المتطوّر، ومن ثم هناك إبتعاد عن إعتماد النّظام على المعدّات العسكرية الأمريكية، وبالتّالي فإن الوجود العسكري الرّوسي في سوريا يبعث بإشارة قوية إلى بغداد بأنّ روسيا قد عادت مرّة أخرى الى الشّرق الاوسط وعلى إستعداد لبناء تحالفات جديدة.[2]

يتّضح ممّا سبق أنّ هناك محاولات روسيا من خلال هذه الإستراتيجيات إلى إعادة بناء تحالف شبيه بالتّحالف السّوفيتي القديم الذي شمل دمشق والقاهرة وبغداد، بل تكون قد زادت عليه إيران التي كانت حليفاً للغرب في ظل الحرب الباردة وحكم الشاه، ولكن هناك محاولات غربية لإفشال هذه التّقاربات وقد إتّضح ذلك عقب حادث الطّائرة الروسية فى مدينة شرم الشيخ بمصر، قد قامت الولايات المتّحدة بالتّعاون قبل التّدخل العسكري الرّوسي في إنشاء منطقة آمنة شمال سوريا، وعلى الرّغم من التّجهيزات والتّدريبات

[1] عبد الغني بلوط بن الطاهر، "**روسيا تدعم الأسد لإيجاد موطئ قدم لها بالشرق**"، مجلّة المجتمع، (تم تصفّح الموقع يوم: 2016/04/30)، الرّابط:

http://mugtama.com/hot-files/item/30322-2016-02-28-10-42-54.html

[2] مي غيث، "**مرجع سابق** "، ص 2.

الأمريكية، إلّا أنّها فشلت فشلاً ذريعاً، وقد جاء التّحرّك الرّوسي لإرسال إشارة إلى الولايات المتّحدة أنّ سوريا تعتبر منطقة فضاء إستراتيجي خاصّة بها.

و لا تقتصر الدّوافع على الجانب الدولي و الإقليمي، بل تتعدّاه إلى:[1]

-أوّلًا: أمّا على المستوى المحلي؛ فقد جاء التحرّك الرّوسي نتيجة إدراك القيادة الرّوسية التّطوّرات الدّاخلية على السّاحة السّورية والتي أدّت إلى ضعف وإنهاك النّظام السّوري؛ خاصّةً عقب تقدّم المعارضة السّورية في المناطق الشّمالية والجنوبية على مشارف مدينة اللّاذقية التي تعتبر أكبر مدن على ساحل الجمهورية العربية السّورية والميناء الرئيسي لها، فقد أدّت هذه التّطوّرات إلى بداية فقدان النّظام السّوري السّيطرة على بعض جبهات القتال في الشّمال، وكذلك فى الجنوب.

-ثانيًا: ومن ثمّ فإنّ التّدخّل العسكري الرّوسي جاء ليعزّز من قدرات النّظام السوري والحفاظ على ما تبقّى منه في مدينتي حمص وحماة، ومواجهة داعش التي يراها الرّئيس بوتين تهديدًا للأمن والإستقرار، ليس فقط على المستوى الإقليمي في منطقة الشّرق الأوسط وإنّما أيضاً الأمن والإستقرار العالمي.

- ثالثًا: الضّغط على دول الأوبّك لتغيير سياسة إنتاجها النّفطي، حيث تواجه روسيا أزمة إقتصادية منذ إنخفاض سعر النّفط وقيام السّعودية وغيرها من الدّول بتخفيض الإنتاج من أجل رفع السّعر مرّة أخرى.

- رابعًا: تستهدف روسيا من تدخّلها إيجاد دور لها في التّسويات الخاصّة بالأقلّيات في المنطقة خاصّةً في سوريا والعراق، خاصّة الأكراد الذين يعملون على تحقيق حلمهم فى إعلان دولة مستقلّة في العراق وسوريا وهو ما يتعارض والمصالح التركية وتسعى تركيا لإجهاضه حفاظاً على حدودها الجنوبية.

وفّرت روسيا غطاءًا سياسيًّا ودبلوماسيًّا فعّالًا حمى النظام السوري من أشكال الإدانة القانونية والسياسية في مجلس الأمن، و بدأت روسيا تدّخلها المباشر إلى جانب النّظام منعًا لإنهياره بشكل مفاجئ بعد أن بلغ مرحلة متقدمة من الضعف والإنهاك على يد فصائل ذات توجهات إسلامية معادية للنظام بما يؤدي إلى فقدان موسكو جميع إستثماراتها السّياسية في سوريا، وفي ظل مؤشرات كثيرة أيضًا على أنّ موسكو تفقد نفوذها بشكل متزايد في المناطق التي يسيطر عليها النّظام لمصلحة إيران وحزب الله، فإختارت روسيا ظرفًا إقليميا

[1] مي غيث، "**المرجع نفسه**"، ص ص 2، 3.

ودوليًّا ملائمًا لتدخّلها وبررته بعجز التّحالف بعد عامٍ على بدء ضرباته في سورية، في إضعاف "تنظيم الدولة للتّغطية على تدخّلها إلى جانب النظام، و تزامنت الخطوة الرّوسية مع موجة لجوء كبرى إلى أوروبا من المهجّرين السّوريين، أفرزت خطابًا أوروبيا جديدًا (ألمانيا، والنمسا، وإسبانيا، وبريطانيا، والمجر)، يدعو إلى الإنفتاح على روسيا والتّعاون معها لإيجاد حل عاجل يوقف تدفّق اللّاجئين حتّى لو تطلّب ذلك الإنفتاح على الأسد أو التخلّي عن مطلب رحيله في المدى المنظور، و إقليميا إستغلّت روسيا إنشغال الدّول الدّاعمة للمعارضة السّورية بمسائل أخرى أكثر إلحاحًا لتمرير تدخّلها من دون ضجّة كبيرة؛ إذ تنشغل حكومة حزب العدالة والتّنمية في تركيا في حربها ضدّ حزب العمال الكردستاني، وبإنتخابات مبكّرة مفصليّة، في حين يمثّل الملف اليمني أولوية قصوى بالنسبة إلى السعودية ودول الخليج الأخرى.[1]

المطلب الثّاني: موقف إيران من التّدخّل العسكري الرّوسي في سوريا.

يمكن قراءة الموقف الإيراني تجاه التّدخل الروسي في سوريا من زاويتين؛ الأولى: أن تكون إيران هي صاحبة دعوة روسيا للمشاركة في الحرب السّورية، بحيث يكون على عاتق روسيا العمليات البحرية والجوية ويكون على عاتق إيران القيام بالعمليات البرّي، والزاوية الثانية قد تصب في التّخوّف الإيراني من الوجود الإستراتيجي لروسيا في سورية وتحكمها في مصير الأسد، إلّا أن الإيرانيين تغاضوا عن ذلك التّخوف ليكون الوضع في سورية دوليًّا وإقليميًّا، ولتقف إيران في مواجهة السّعودية إقليميًّا وتقف روسيا في مواجهة الولايات المتّحدة دولياً.[2]

و يرى معظم المحلّلين للوضع في سوريا أنّ إيران والنّظام السوري ومليشيا حزب الله اللّبناني على قلب رجل واحد من حيث تأييد التّدخل العسكري الرّوسي، وربّما كانت إيران تأمل في أن تقوم هي بهذا الدور، ولكنّها تدرك أنّ مثل تلك الحركة ستجابه بالرّفض الدولي، وهنا تبقى روسيا هي الوحيدة القادرة على ذلك بحكم حجمها وموقعها العالمي، كما ذهب البعض الآخر للقول بأنّ إيران هي من أقنعت روسيا بضرورة التّدخل في سورية نتيجةً للوضع المحرج الذي وصلت له قوّات الأسد وداعميها على الأرض، و ربّما كانت النّية الإيرانية تهدف إلى تحويل النّزاع السّوري إلي صراع إقليمي دولي لا تتصدر هي واجهته، وتقف فيه روسيا بقوّة وبوجه

[1] "**حدود التّدخّل العسكري الرّوسي في سوريا و آفاقه**"، تقدير موقف، (المركز العربي للأبحاث و دراسة السّياسات، قطر، سبتمبر 2015)، ص ص 2، 3.

[2] عبد الغني بلوط بن الطاهر، "**مرجع سابق**".

الآخرين إلى جانب بشّار الأسد الحليف الإيراني والرّوسي أيضاً والذي دعّمته إيران منذ البداية وربّما ستستمر حتى آخر طلقة، فبحسب العديد من المصادر، فإنّ إيران التي تنتمي للطّائفة الشيعية تقاتل على الأرض والطّيران الرّوسي في الجو يداً بيد، و على الجانب الآخر يشير بعض المحلّلين أنّ إيران وعلى الرّغم من الفائدة التي تجلبها الضربات الجوية الرّوسية إلّا أنّها تخشى من تزايد الدّور الروسي في المنطقة وفي سوريا تحديدًا، ممّا قد يهمّش المصالح الإيرانية في سوريا ويقدم عليها المصالح الرّوسية، فيما يشابه الخلاف على مناطق للنّفوذ ربما ستظهر نتائجه في الأمد المتوسط والبعيد، وذهب البعض أيضاً للحديث عن خشية إيران من ألّا يكون الحل النهائي في سوريا متوافقًا مع ما ترسمه، خصوصًا في ظل الحديث عن توافق أو تقاسم للأدوار بين الغرب وروسيا. [1]

و مجمل القول أنّ إيران كانت من أوّل المرحّبين بالتّدخّل الروسي كما أيّدت هذا الأخير بصورة علنية ومباشرة نظرًا لمصالحها جرّاء هذا التّدخّل الذي يتماشى

المطلب الثّالث: نتائج التّدخّل العسكري الرّوسي في سوريا

إنعكس التّدخّل العسكري الرّوسي على عدّة مستويات و بنسب مختلفة من دولة لأخرى، سواء فيما يتعلّق بسوريا أو ما تعلّق بدول الجوار

على الرّغم من التّظاهر بالقوة و الصّمود الذي يبديه النظام السوري إثر شيوع أنباء التّدخل العسكري الرّوسي لمصلحته وتصريحات مسؤوليه عن "قلب الطاولة" وتغيير المعادلات العسكرية والسّياسية، فإنّ التّدخل الروسي لن يصنع فارقًا كبيرًا في موازين القوى القائمة حاليًا كون هدفه يبقى محصورًا في منع سقوط النّظام وليس إستعادة ما خسره النّظام من أراضٍ ومدنٍ خلال الفترة الماضية؛ فهذا أمر عجزت عن فعله إيران وجميع المليشيات الطّائفية التي تعمل لحسابها، كما أنّ التدخل الروسي ظلّ مقتصرا على الأرجح في دمشق ومنطقة الساحل التي توليها روسيا أهمية خاصة بوصفها منفذًا بحر يا على البحر المتوسط، وتمتلك فيها إمتيازات غاية في الأهمّية (25 عامًا) تسمح لها بالتّنقيب عن النّفط والغاز في المياه الإقليمية السوريّة، وذلك بحسب الإتّفاقية الموقّعة بين النّظام والحكومة الروسية في أواخر عام 2013، وبناءً عليه قد ساهم التّدخّل الرّوسي في تعزيز مواقع النّظام ومنع سقوطه، وفي رفع الروح المعنوية المنهارة لقواته وحاضنته الشّعبية، وفي عرقلة مساعي المعارضة

[1] "**التّدخّل الرّوسي في الأزمة السورية**"، (مركز برق للأبحاث و الدّراسات، تركيا، 2016)، ص07.

للسّيطرة على السّاحل وجباله اللصيقة بمنطقة سهل الغاب، لكنه لن ينجح أبدًا حسب العديد من وجات نظر الباحثين في هذا المجال في إعادة النّظام إلى المناطق التي خرجت عن سيطرته، كما أنّه يصعب تخيل تدخل عسكري روسي برّي في مناطق تسيطر عليها المعارضة، وبهذا فإنّ التدخل الرّوسي أدّى فحسب إلى إطالة أمد النّزاع وزيادة معاناة السّوريين من الفئات كافة، و إذا ما تجاوزنا التداعيات الميدانية فإنّ روسيا تحاول من خلال تدخّلها العسكري فرض رؤية جديدة للحل تنسف بيان "جنيف1" وتربطه بحسب تصريحات بوتين مؤخرًا، بإنتخابات برلمانية "مبكّرة"، وتشكيل حكومة تضم ما أسماه "معارضة رشيدة" تحت قيادة الأسد وكانت تصريحات وزير الخارجية الأميركي جون كيري الأخيرة (فيفري 2016) عن إمكانية بقاء الأسد خلال مفاوضات تستمر فترة زمنية غير محدّدة لتزيد من مخاوف المعارضة السوريّة لجهة رضوخ الولايات المتحدة والدول الغربيّة للرؤية الرّوسية حول سبل حل الوضع في سوريا وقبول مقترحها القيام بالمهمّة المستحيلة المتمثّلة بإعادة تأهيل النّظام وإعتماده شريكًا ميدانيا في الحرب على تنظيم الدولة.[1]

يبدو أنّ التّدخل العسكري الروسي في سوريا قد زاد الأوضاع فيها تعقيدًا، ومن الصّعب الجزم بمآلاته، ولم تستقر بعد إستراتيجيات وتكتيكات الأطراف المناوئة لهذا التّدخّل في الدّاخل والخارج، فبدايةً قد تنجح روسيا في تأمين بقاء النّظام السّوري على جغرافيا ملائمة عبّر عنها الأسد بأنّها مفيدة، وذلك من خلال إستمرار الدّعم السّياسي والمادّي بجانب العمليات العسكرية المحدودة، وربما يقود هذا الوضع إلى تسوية سياسية يكون النّظام جزء منها لا سيما مع الإصرار السّوري، ومع تزايد تداعيات الوضع بكافة جوانبها وتزايد ضغط اللّاجئين على الدول الأوربية، لكن هذا سيناريو مبتور حيث أنّه سيتوقّف على تخلّي القوى الدولية والإقليمية المناوئة للنّظام السّوري عن شرطها في رحيل الأسد، وإستعدادها لقبول وخسارة إستثماراتها في سوريا منذ تدهور أوضاعها وتخلّيها عن أطراف المعارضة التي تساندها، وما سيترتّب على ذلك من توسيع نفوذ إيران في المنطقة وتراجع تأثير تلك الدول وتعرّضها لتهديدات مباشرة داخل حدودها.

من ناحية ثانية فإستمرار ضبط روسيا لأدائها في سوريا دون توسيع عملياتها العسكرية بغرض تأمين النّظام وتأمين مصالحها، يبقيها بمنأى عن التّعرّض لخسائر كبيرة على المدى الطّويل وتكبّد خسائر عسكرية وبشرية تهدّد عملياتها في سوريا، لكن هذا الوضع مع الوقت يعزّز تكريس عملية تقسيم غير معلن لمناطق النفوذ

[1] "**حدود التّدخّل العسكري الرّوسي في سوريا و آفاقه**"، مرجع سابق، ص 4.

ومناطق العمل العسكري في سوريا، ويعني حربًا باردة في المنطقة بين القوى الدّولية والإقليمية، وهنا يثار تساؤل هل روسيا لديها قدرة على خوض حرب باردة طويلة في سوريا خلال المرحلة الراهنة؟ وهل ستقف الولايات المتحدة والغرب وحلفاؤها الإقليميون موقف المتفرّج على هذا التّحدي الرّوسي الآخذ في التّصاعد، والذي يهدّد بتغيير قواعد اللّعبة على المستوى الدولي. [1]

وفي النّهاية فإنّ الترحيب من جانب بعض القوى الإقليمية بالتّدخل العسكري الرّوسي الأخير في سوريا يمثّل تناقضًا لمبدأ عدم التّدخّل الذي إتّخذته روسيا نفسها منذ البداية لوقف العنف في سوريا، وإتّخذته بعض دول المنطقة مخافة تمدّده، وهو المبدأ الذي أسهم تكريسه في إتّساع نطاق العنف والتطرّف والإرهاب بصورة كبيرة، في حين يبدو أنّ هذا التّدخل الرّوسي لا يصب في مواجهة هذا التطرف بقدر ما يعيد إنتاج نموذج التّدخّل الأمريكي في العراق، أو شكل من أشكال الحرب الباردة الجديدة التي قد تقسم المنطقة إلى مناطق نفوذ تعيدها سنوات للوراء.

المبحث الثّالث: تأثير السّيناريوهات المستقبلية للوضع السّوري على التّقارب الرّوسي الإيراني

تعدّدت و تنوّعت السيناريوهات و الإحتمالات لمستقبل الوضع في سوريا تبعًا للتّطوّرات التي سيشهدها الوضع السّورية في المستقبل، و سنركّز في هذا المبحث على ثلاث سيناريوهات أساسية، و التي لها التّأثير الأكبر في الوقت ذاته على مصالح القوى الإقليمية و الدولية التي زادت الوضع تعقيدًا، وإمكانية تأثيرها على المصالح الرّوسية فيها و كذا المصالح الإيرانية، و منه سنحاول إستنتاج لكيفية إنعكاس كل سيناريو على التّقارب الرّوسي الإيراني.

المطلب الأول: سيناريو إستمرار الوضع الرّاهن في سوريا

عند قراءة المشهد الحالي في سوريا، و الذي يتمثّل في إستمرار الدعم سواء للنّظام أو المعارضة بكل أطيافها سياسيا و عسكريا و ماليا، يبدو من الصّعب التّوصّل إلى حل داخلي أو أممي في الوقت القريب، فمن المرجح أن يستمر النّظام في الحل الأمني، مع بقاء روسيا و إيران مساندين له لمراهنتهم على قدرته على البقاء في السلطة، في المقابل تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بمساندة المعارضة السّورية و التّغاضي عن تسليحها و ذلك

[1] مازن جبّور، "**الحراك الرّوسي في الأزمة السّورية**"، وجهات نظر، (مركز دمشق للأبحاث و الدّراسات، سوريا، 13 جانفي 2016)، ص11.

بهدف إضعاف النظام حتى يتفكّك تدريجيا من الداخل، فتتناقص قدرته على السيطرة على الوضع و عندها يمكن أن تتدخل لتحقيق أهدافها؛ فالحديث عن نصر كامل لأحد الطّرفين (المعارضة أو النّظام) مسألة جد مستبعدة في المستقبل القريب، و هو ما يزيد من تعقيد الوضع عسكريا و سياسيا، كما سيزيد من إحتمالات التّصعيد العسكري على أرض المعركة من الطرفين، بغية إيجاد أوراق تفاوضية جديدة، فإستمرار تشدّد مواقف روسيا و إيران في مقابل الولايات المتحدة تجاه الوضع السوري سيؤدي حسب هذا السيناريو إلى غرق سوريا في حرب طويلة، بحيث لا ينجح أي طرف من الأطراف في تحقيق نقطة "تحطيم التعادل"، و عندها يحتمل أن يبقى الوضع الرّاهن كما هو عليه من دون أي تقدم كبير.[1]

ما يعزّز حدوث هذا السّيناريو هو عدم وجود دلائل حول إمكانية حدوث تفاهم في المستقبل القريب بين القوى الإقليمية و الدولية المؤثّرة في الوضع السّوري، خاصّةً بين روسيا و إيران في مقابل الولايات المتحدة حول مستقبل سوريا و طبيعة نظامها و ذلك لتضارب المصالح بين هاته الأطراف و توجهاتها، ففي الوقت الذي تسعى روسيا إلى إيجاد نظام في الشرق الأوسط يضمن إسترجاع أمجادها السوفياتية، تسعى الولايات المتحدة إلى إيجاد نظام سوري حليف يحافظ على مصالحها في المنطقة و يضمن أمن إسرائيل القومي، و بذلك فإن إختلاف التوجهات بين القوتين و عدم وجود الرغبة في التّنازل سيؤثّر على الأوضاع في سوريا للإستمرار في حرب إستنزاف طويلة بين النظام و المعارضة؛ ضمن هذا السيناريو فإنّه يحتمل أن تصل الأوضاع الحالية إلى حرب مطلقة بلا ضوابط من طرف النّظام و المعارضة، و دعم أمريكي لتشكيلات المعارضة المسلّحة بما يكفي لأن لا يستعيد النظام المناطق الخارجة عن سيطرته، لكن بما لا يكفي لإسقاطه، ففي مقال نشرته "النويورك تايمز" الأمريكية "لإدوارد لتواك" من مركز الدراسات الإستراتيجية و الدولية يؤكد فيه أن الوضع سيستمر في سوريا و هو ما تريده الولايات المتحدة، فخسارة الطرفين معا لن يضر بالمصالح الأمريكية، لكن ذلك يؤثّر بالضّرورة على المصالح الإيرانية و الرّوسية، و هو ما تعمل الأطراف الموالية للنّظام ككل على تجنّبه والبحث فيما يخدم مصالحها بالدرجة الأولى و النّظام السّوري بدرجة ثانية.[2]

إنّ إستمرار الوضع وفق وتيرته الحالية وبالشّكل الذي يؤدّي إلى الإستمرار في منع الحسم العسكري بالتوازي مع غياب الإرادة الدولية والإقليمية للدفع بإتّجاه حلٍّ سياسي، مع إستمرار الوضع بين الأطراف

[1] بوزيدي عبد الرّزاق، "**التّنافس الأمريكي الرّوسي في منطقة الشّرق الأوسط دراسة حالة الأزمة السّورية 2010–2014**"، رسالة ماجستير، (جامعة بسكرة، 2015)، ص153.

[2] بوزيدي عبد الرّزاق، "**مرجع سابق**"، ص 154.

الخارجية في حرب وكالة على الأرض السورية، هذا السيناريو يقوم على الحفاظ على موازين القوى على الأرض دون تغيير كبير؛ ففي الوقت الذي يندفع فيه حلفاء المعارضة نحو زيادة دعمهم لتحقيق إختراق ميداني بهدف الضغط على النظام للقبول بحل سياسي، يقوم حلفاء النظام بزيادة قدرات الصّمود لديه لصدِّ أية محاولة لإحداث تغيير دراماتيكي في موازين القوى تتم ترجمته إلى تنازلات سياسية. مما يؤدي فعليًّا إلى تقسيم سورية إلى كانتونات موزعة بين سيطرة النظام، وتنظيم "الدولة"، والقوى الكردية، وبقية فصائل المعارضة. وتبدو حظوظ تحقّق هذا السيناريو مرتكزة إلى عوامل لا يمكن أن تستمر، فالحفاظ على موازين القوى الرّاهنة سواء بين القوى السورية أو القوى الخارجية المنخرطة في الوضع غير ممكن لأنّ تطورات الأوضاع تشير إلى أنّ موارد الأطراف محدودة ولا يمكن تجديدها بلا نهاية، كما يتبين في عجز النظام السّوري عن تعويض خسائره من القوات المقاتلة لأن رهانه على الأقليات جعل قاعدته الاجتماعية ضيقة ولا يمكن أن تمده بمقاتلين لفترات غير محدودة، ثم إنّ استمرار الأوضاع يعطي فرصًا للاعبين جدد للإنخراط في الوضع وينتقلون من هامشه إلى مركزه بل وقد يتّضح أنهم المستفيد الرئيسي من هذا التّدهور، كما حدث مع توسّع تنظيم "الدولة" في المناطق التي لم يعد النظام السوري قادرًا على حكمها، وتهديده حاليًا لدمشق نفسها.[1]

حسب العديد من الباحثين في هذا المجال فإنّ هذا السّيناريو من أسوأ السّيناريوهات تأثيرًا، سواء لإيران أو روسيا أو المصالح الرّوسية الإيرانية ككل، لأنّه كلّما زاد إستمرار هذا الوضع كلّما كانت الخسائر الإقتصادية للطّرفين من خلال الدّعم العسكري و اللّوجستي و حتّى المالي للنّظام السّوري تأخذ في التّزايد أكثر.

المطلب الثّاني: سيناريو إستمرار النظام السوري (زيادة قوّته)

وفق هذا السيناريو فإنّ النّظام السّوري سيستمر برئاسة بشار الأسد و تعود سوريا إلى عهد ما قبل الحراك ولن يتأتى ذلك إلّا بالقضاء على المعارضة بشقيها السياسي والعسكري، عبر دعم روسي و إيراني مكثّف، لأنّ هذا هو الخيار الأمثل و السّيناريو المرجو لكل من إيران و روسيا تبعًا للمصالح التي تكمن في إستمرار النّظام كما تمّ تبيانه سابقًا، بقاء كما أنّ هذا السّيناريو سيشكل ضربة قوية لواشنطن في المنطقة، في المقابل سيعزّز

[1] "**سورية وثلاثة سيناريوهات مستقبلية**"، مركز الجزيرة للدّراسات، تمّ تصفّح الموقع يوم: 2016/04/21، الرّابط: https://www.alsouria.net/content/

هذا السّيناريو من التّقارب الرّوسي الإيراني، و تستند الكتابات التي تؤكد على أن النظام الحالي في سوريا سيستمر و لن يسقط إلى ما يلي:[1]

– إستمرار تماسك البنية الأساسية للنّظام الذى يعتمد على الطائفة العلوية والتّداخل والتّرابط الشديدين بين حزب البعث والجيش وأجهزة الأمن و الإستخبارات.

– إستمرار تماسك القوات المسلحة السّورية وولائها للنّظام رغم الإنشقاقات المتتالية مع بداية أحداث وجود تخوفات لدى بعض القطاعات المهمة في المجتمع السوري من تأثير الثورة على مصالحها التي تجذّرت بصورة أساسية مع النظام الحالي (رجال الأعمال، طبقة الموظفين والتجار.....الخ)؛

– تشرذم المعارضة السّورية وعدم إتّفاقها حتى الآن على أجندة عمل وطنية واحدة.

– إستمرار وجود دعم إقليمي قوي للنّظام خاصّة من جانب روسيا، إيران، وحزب الله والذي تراوح بين الدعم السياسي، اللوجستي، و العسكري.

– إستمرار الدّعم الرّوسي للنّظام في سوريا و رفضها السّماح لإسقاطه بالقوة العسكرية، و قد ذهبت روسيا إلى أبعد الحدود الممكنة في دعمها للنظام السوري من خلال قيامها عدة مرّات بعرض لقواتها البحرية بما فيها حاملة الطائرات "الأميرال كوزناتشوف" و التي قامت بعدة مناورات قبالة الشّاطئ السوري، حيث أرادت من خلاله روسيا إظهار مدى حيوية دورها الدّاعم لبقاء النّظام السوري، و الذي يبدو أنّه مرشح للإستمرار طالما يخدم المصالح الحيوية الروسية في منطقة الشرق الأوسط.

ووفقا لهذا السيناريو أيضًا فإنّ روسيا ستعمل على دفع المواجهة لحدّها الأقصى بالنّظر إلى إستمرار الولايات المتّحدة الأمريكية في إستراتيجية التّطويق لها، و محاولتها محاصرة قواعد إرتكازها في مجالها الحيوي المتبقّي في غرب آسيا، و هو ما يعني أنّ روسيا لن تتخلّى عن تأييد الموقف السّوري، بل ستعمل على مساندة النظام السوري بكل إمكانياتها حتى ينجح في القضاء على المعارضة، كما تدرك روسيا أنّ تراجعها عن هذا التّوجه وفشل النظام السّوري في القضاء على معارضيه، سيؤثر على أمنها الحيوي و مصالحها في المنطقة، و يضع

[1] بوزيدي عبد الرّزاق، "**مرجع سابق**"، ص ص 155، 156.

مصداقيتها لدى حلفائها في المنطقة لاسيما إيران موضع مناقشة و إرتياب، و هو ما يهدّد التّقارب الرّوسي الإيراني بالدّرجة الأولى.

أما المؤشّر الأكثر أهمّية على إمكانية إنتصار النّظام السّوري و بقاء الرّئيس بشار الأسد في السلطة هو حالة الإقتتال الداخلي بين صفوف المعارضة المسلّحة، فالمعارضة السّورية أصبحت منشغلة في حل الخلافات بين فصائلها المتناحرة إيديولوجيًّا، خاصّةً بين تنظيم ما يعرف بالجيش الحر و غيره من التنظيمات الإسلامية وكذلك بين تنظيم جبهة النّصرة و تنظيم الدولة الإسلامية، هذا الوضع سيجعل المعارضة ضعيفة و مشتّتة، ممّا قد يسهّل للنّظام القضاء عليها و تحقيق إنجازات عسكرية كبيرة، خاصّةً في ظل تراجع الإهتمام الدولي بالوضع السوري بسبب التّركيز الأمريكي للإهتمام بمواضيع أخرى كالملف النووي الإيراني و العمل على حشد التّأييد الدولي لمواجهة خطر تنظيم الدولة الإسلامية في كل من العراق و سوريا.[1]

كما أنّ سيناريو كهذا يحتاج إلى حزم من طرف القيادة السياسية المشتدّدة في طرح وتفعيل إصلاحات سياسية ضرورية تفضي بالبلاد إلى حالة أقل ديكتاتورية وأكثر ديمقراطية، تنتهي بزوال الإستبداد البعثي وإستبداله، ويمكن في مرحلة لاحقة، [2]مثلاً أن يتنحّى الرئيس إثر عملية انتخابية أو نتيجة لحوار سياسيّ وينقل صلاحياته إلى شخصٍ آخر يكون مقبولاً من طرف المعارضة التي تختلف قد ترغب بالحوار بشرط أن يكون واضحاً منذ البداية بأنّ الرّئيس وطاقمه سيتنحّون عن السلطة في نهاية المطاف.

المطلب الثّالث: سيناريو سقوط النّظام السّوري

يتضمّن هذا السّيناريو نهاية حقبة النّظام السوري مُمَثَّلًا بالرئيس بشار الأسد بالتّنحّي أو الرّحيل عبر التّفاوض أو إلزامه بالقوة نتيجة إنتصار عسكري للمقاومة أو بدخوله في صراع دولي يؤدي إلى نفس مصير الزّعيم اللّيبي، أو الإنقلاب عليه داخليا، و يمكن الإستناد على العديد من المتغيّرات التي قد تؤدّي إلى حدوث هذا السّيناريو و هي كما يلي[3]:

[1] بوزيدي عبد الرّزاق، "**مرجع سابق**"، ص158.

[2] نيكولاس فان دام، "**حل الأزمة السّورية و معيقاته**"، ترجمة: المترجمون السوريون الأحرار، تمّ تصفّح الموقع يوم: 2016/04/21، الرّابط: https://freesyriantranslators.net/2012/07/30/

[3] بوزيدي عبد الرّزاق، "**مرجع سابق**"، ص158.

– توحيد صفوف المعارضة السّورية و إنفتاح الإئتلاف السّوري المعارض على مجموعة من المكوّنات والحساسيات السّياسية الجديدة، رغبةً في تمثيل كافة السّوريين و إرسال تطمينات للدّاخل و الخارج، للحصول على المزيد من الدّعم الدولي للمعارضة، و إلغاء الشّرعية على النظام.

– تكتّل مجموعة من الفصائل المسلّحة في تشكيلات عسكرية كبيرة و منظّمة، لمواجهة قوات النظام السّوري بطريقة أكثر فعالية.

– الإنجازات و المكاسب المستمرّة التي تحقّقها قوات المعارضة المسلّحة خاصّة في المناطق الجنوبية.

– الإصرار الأمريكي على إسقاط النّظام، عبر الإعلان عن زيادة الدّعم اللّوجستيكي و الإستخباراتي والتّدريب لقوات المعارضة المعتدلة و لعب دور إستشاري في تنفيذ العمليات العسكرية ضد الجيش السوري.

– إصرار النّظام السّوري على التمسّك بأولوية الحل الأمني لتحقيق الحسم العسكري ضدّ مقاتلي المعارضة وبالّتالي عدم تقديم أيّة تنازلات جوهرية ترضي طموحات المعارضة ، ممّا يجعل هذه الأخيرة تدفع بكل إمكانياتها لحسم الوضع لصالحها.

– قد يدفع تزايد العنف في سوريا من الأطراف المتضاربة إلى تزايد الضغط الدولي بشكل هائل لمنع تدهور الأوضاع نحو حرب أهلية تخرج عن السّيطرة و تهدّد سوريا نفسها بالإنقسام و قد تمتد إلى دول المنطقة بما قد يهدّد مصالح القوى الكبرى، حينها تضطر الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها إلى تجاوز العقبة الرّوسية والقيام بتدخّل عسكري بحجة حماية المدنيين، و سيكون ضمن هذا السيناريو الخيارات التالية:[1]

الخيار الأوّل: توجيه عقوبات قاسية على النّظام السّوري دون إسقاطه من خلال توجيه ضربات صاروخية من القطع البحرية الأمريكية و البريطانية و الفرنسية ،ضدّ مراكز القيادة و السّيطرة و قيادات الأجهزة الأمنية والقيادات العسكرية ،كما ستشمل قائمة الأهداف على القواعد الجوية، و مواقع الفرقة الربعة و الحرس الجمهوري.

الخيار الثاني: وهو شبيه بخيار ما يمكن أن يطلق عليه "كوسوفو 2"، و سينفّذ من خلال حملة جوية مكثّفة تقوم بها مئات الطّائرات الأمريكية من القاذفات و المعترضة و طائرات التّموين و الإستطلاع و الحرب

[1] "**المرجع نفسه**"، ص 159.

الإلكترونية و التّشويش و قد تدوم فترة هذه العمليات إلى عدة أسابيع أو بضعة أشهر، و قد ينتج عن تطبيق هذا الخيار تداعيات ميدانية و عملياتية و إستراتيجية، وتتمثّل هذه التّداعيات في تحقيق قوات المعارضة إنتصارات ميدانية قد توظّفها في المستوى.

الخيار الثالث: يأمل بعض أطياف المعارضة السورية بأن يكون التّدخل الغربي أوسع نطاقًا و على غرار عملية عاصفة الصّحراء، إلّا أنّ هذا النّوع يحتاج إلى قوّات أرضية يزيد تعدادها عن 150 ألف مقاتل بالإضافة إلى الإسناد الجوّي و البحري، و لكن كافة الدول الفاعلة و القادرة على القيام بهذا العمل خاصّة الولايات المتحدة لا ترغب بإرسال قوات برية، خوفا من أن تتكرّر سيناريوهات العراق و أفغانستان، ممّا يجعل هذا الخيار غير قابل للتطبيق.

من خلال الدّراسة يتّضح بأنّ مواقف روسيا تجاه سوريا هي التي تتحكّم بشكل كبير في إستمرارية النظام السّوري، لذلك فإنّ هذا السّيناريو لن يتحقّق إلا بمساومة تتم بين الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا، توافق من خلالها روسيا على وقف كل أشكال الدّعم لنظام بشّار الأسد مقابل أن تضمن الولايات المتّحدة بأنّ الجهة التي ستصل إلى الحكم في سوريا ستضمن مصالح موسكو و مكانتها المستقبلية في الشرق الأوسط.[1]

ويكشف مجمل ما سبق عن إستمرار إستعصاء الوضع السّوري على الحل، سواء سياسياً أو عسكرياً، في ضوء حرص كل الأطراف المعنية بالوضع على تحقيق تسوية تضمن مصالحها وتتجاهل مصالح الأطراف الأخرى، فالسّيناريو الأقرب للتّحقق من بين السيناريوهات الثلاثة المطروحة هو السيناريو الأول المتمثل في إستمرارية الوضع لفترة أطول نظرًا للمعطيات الحالية، فمن المرجح أن يستمر النظام في الحل الأمني مع بقاء الرّوس و إيران مساندين له لإعتقادهم أنّه لا يزال قادرًا على البقاء في السلطة –كون هذا السّيناريو هو الأفضل لحفظ مصالح كل من روسيا و إيران بما ينعكس إيجابًا على التّقارب الرّوسي الإيراني– لصعوبة حصولهم على مقابل من الولايات المتحدة في ملفّات حيوية أخرى خاصة الملف الأوكراني و الدرّع الصاروخية و في مقابل ذلك ستستمر الولايات المتّحدة و حلفائها الإقليميين و الدوليين في مساندة المعارضة السورية في محاولة منهم لمنع النّظام السوري من سحق المعارضة، و العمل على إضعافه حتى يتفكّك تدريجيا من الدّاخل فتتناقص قدرته على التّحكّم بالدّولة، و بذلك يمكن أن تتبّدل المواقف الروسية من دون أيّة شروط مسبقة.

[1] "**المرجع نفسه**"، ص 160.

يعتبر الخيار السلمي لتسوية الوضع السّوري من أهم المبادئ التي سعت روسيا لتحقيقها كبديل لخيار التّدخل العسكري، غير أنّ إستبعادها من أي تسوية سلمية للوضع يعني خسارتها المؤكّدة، ليس فقط لمصالحها في هذه الدولة ولكن لمكانتها في السّاحة الدولية ككل، فبعد العودة القوية للتّعاون الإقتصادي والعسكري مع دول هذه المنطقة، و إثبات نفسها كطرف دبلوماسي نشط ولا يمكن الإستغناء عنه في القضية السّورية، فإنّ هذه التّسوية ستقضي على كل ما تمّ بناءه خلال السنّوات الأخيرة.

خلاصة الفصل الثّالث

تسبّبت الأوضاع السّياسية و الإقتصادية المتردّية التي كان يعيشها الشّعب السّوري إلى ظهور فئات مطالبة بتغيير النّظام السياسي القائم، كما يرجع السّبب الرّئيسي لتأزّم الأوضاع في سوريا و زيادة تعقيدها إلى تقاطع مصالح الدول الإقليمية والدولية، فقد أبرز الوضع السّوري الدّور الرّوسي الإيراني المتصاعد و الرّئيسي في الشّرق الأوسط، والذي أثبت قدرته على موازنة الدّور الأمريكي و الدول الإقليمية والدولية الأخرى في المنطقة، كما أثبت قدرات الطّرفين على الحد من تجاوز الولايات المتّحدة الأمريكية لمجلس الأمن، و هو ما يزيد من روابط التّقارب بين البلدين.

تعتبر سوريا أهم أضلع الإستراتيجية الإيرانية في المشرق العربي، و بينما كانت العلاقات في عهد حافظ الأسد ندّية تحوّلت في عهد إبنه بشّار الأسد إلى ما يشبه الإختراق و التّغلغل ،حيث زاد النّفوذ و التّأثير الإيراني في مجالات متعدّدة، وهو ما بدا جليًّا بعد الحراك الشعبي، و الذي وضّح مدى أهمّية سوريا في الإستراتيجية الإيرانية، فالمكانة الإقتصادية التي تحتلها سوريا و منطقة الشّرق الأوسط ككل بالنسبة لكل من إيران و روسيا وصلت إلى مرحلة أصبح فيها حماية المصالح الإقتصادية هو الأولوية القصوى لها، مهما توتّرت علاقاتها مع هذه الدول ومحاولة دفعها إلى مزيد من التّطوّر و النمو، كما أنّ التّعاون العسكري الرّوسي مع إيران و سوريا سيدعم التّواجد العسكري فيها و سيعود بالفائدة الرّبحية في مجال التّسلّح، خاصّةً و أنّ هذه الدول تعتبر من أكبر أسواق السّلاح بالنسبة لروسيا، و هو ما إظطرّ روسيا إلى تدخّلها العسكري المباشر في سوريا و الدّاعم لنظام بشّار الأسد حفاظًا على هذا الأخير من الإنهيار نظرًا لما يمثّله في خارطة المصالح الرّوسية.

كما ستعمل روسيا إلى جانب إيران على تكثيف جهودها الدّبلوماسية لتقريب وجهات النّظر بين أطياف المعارضة والنّظام السوري يكون تحت رعايتها بما يضمن دور بارز لها في المنطقة وكذا يضمن حماية مصالحها وذلك بإقتراح مبادرات غير رسمية تجمع هذه الأطراف فقط دون تواجد أطراف أخرى ومحاولة تحديد النّقاط المشتركة بينهم وذلك للخروج في النّهاية بإتّفاق يرضي جميع الفرقاء السّياسيين.

الخاتمة

الخـــــاتـمـــــــــة

من خلال دراستنا هذه و الموسومة بإنعكاسات التّقارب الرّوسي الإيراني على الوضع في سوريا، توصّلنا إلى النّتائج التّالية:

– إستطاعت روسيا في السّنوات الأخيرة أن تؤسّس لنفسها سياسة خارجية مستقلّة ومنفتحة، تخلّت فيها عن كل الأسس الأيديولوجية التي تميّزت بها خلال فترة الإتّحاد السّوفياتي، ومكّنتها من إستعادة هيبتها في السّاحة الدولية وفقًا لنموذج معاصر يجمع بين الخصوصية الهويّاتية الرّوسية و الإندماج في عالم إقتصاد السّوق، كما ساعدتها أيضًا على إسترجاع علاقاتها التّاريخية مع الحلفاء التّقليديين، في محاولة منها لبناء محاور جديدة تُؤسّس لعالم متعدّد الأقطاب، و العامل الأبرز و المحرّك هو البراغماتية السّياسية التي تعتبر أساس التحرّكات الرُّوسية الخارجية منذ إنهيار الإتّحاد السوفياتي السّابق، حيث نلاحظ أنّ المصالح الرّوسية هي التي تملي جدول أعمال السّياسة الخارجية لموسكو، و أبرز هذه المصالح العمل على تكوين منظومة دولية متعدّدة الأقطاب تكون روسيا أبرز أقطابها و هذا ما فرض عليها التّوجّه نحو منطقة الشّرق الأوسط بإعتبارها أهم مناطق نفوذ الدول الغربية، و تبقى المحدّدات الإقتصادية و السياسية الأمنية أبرز محدّدات هذا التوجه، و هو ما يظهر في تزايد وتيرة التّقارب الرّوسي تجاه إيران.

– يعتبر العامل الأبرز في النّظام الإيراني هو خاصّية إزدواج المؤسّسات بين السّلطة السّياسية و السّلطة الدّينية التي لها الدور الأكبر في صناعة القرار خاصّةً المرشد الأعلى الذي تتركّز في يده كل السّلطات، و كذلك الحرس الثوري الذي تتنامى قوّته بإستمرار بينما يبقى دور الرّئيس مرهون بعلاقته بهذه المؤسسات.

– التّعاون الرّوسي الإيراني هو أحد أنماط التّعاون الإستراتيجي، و رغم أنّه لم يصل بعد إلى مستوى التّحالف الإستراتيجي الكامل إلّا أنّه يظل مهمًّا للطّرفين و داعمًا للقدرات الإيرانية على وجه الخصوص، و قد وظّفت القيادة الرّوسية سياستها الخارجية بصفة عامّة لخدمة متطلّبات نمو الإقتصاد الرّوسي لتلعب روسيا دورًا فاعلًا وتتّخذ مواقف مؤثّرة في العديد من القضايا الدولية و الإقليمية، في حين ترى إيران أنّ التّعاون مع روسيا ضرورة إستراتيجية لتعزيز نفوذها الإقليمي، حيث يُلاحظ أنّ الوجود الإيراني الآن يتمركز في مناطق النّفوذ السّوفيتي السّابق (سوريا، العراق، واليمن)، ومن ثمّ فقد إلتقت مصالح الطّرفين حيث أن التّدخّل الرّوسي في الوضع السّوري قد يكون مقدّمة لإستعادة ذلك النّفوذ الرّوسي السّابق بدعم إقليمي من إيران ،بمعنى آخر فإن النفوذ

الإقليمي لإيران يمنح روسيا عمقاً إستراتيجياً في منطقة الشّرق الأوسط ممّا يُعد فرصة لروسيا للدّخول على خط التّفاعلات الإقليمية.

– تتمثّل المصالح الإستراتيجية لإيران في الإحتفاظ بحلفائها الإقليميين، و وفقاً للرؤية الإيرانية في هذا الشأن بما نستنتج أنّ مسألة بقاء الأسد أو وضع سوريا مستقبلاً ليس هو هدف إيران من التّدخل في المسألة السّورية وإنّما عدم فقدان سوريا كحليف حتى لو أن هناك بديل مقبول للأسد في المناطق التي يسيطر عليها النّظام في الوقت الرّاهن بما يضمن المصالح الإيرانية في سوريا.

– من خلال إستقراء العلاقات الروسية–الإيرانية نلحظ مدى التذبذب في المواقف الروسية الرسمية حيال إيران، وهو ما يبين وضع روسيا لأهدافها ومصالحها في المقدّمة وجعلها محدّدات لسلوكها الخارجي، وخاصّةً ما يتعلّق بأمنها القومي ومصالحها الإقتصادية، فالعلاقات مع إيران تكتسب بعدًا إستراتيجيًّا، بإعتبارها دولة إسلامية مجاورة للقوقاز وآسيا الوسطى، و تمتلك تأثيرًا كبيرًا على الأقلّيات في هذه المناطق، بالإضافة إلى إعتبارها بلدًا مستوردا للسّلاح والتّكنولوجيا النّووية، و هو ما يعود على روسيا بفوائد عديدة على المجال الإقتصادي ولكن في المقابل تعارض روسيا حصول إيران على سلاح نووي، لأنّ هذا يجعل المناطق الجنوبية لروسيا لا تعرف إستقرارًا، ممّا يؤثر على الأمن الدّاخلي لروسيا.

– في إطار العلاقات الروسية–السورية نلاحظ مسألة تقديم المصالح الرّوسية، وإتّباع سياسة واقعية حيال ما يجري على الأراضي السّورية، حيث ساندت روسيا النّظام السوري لإعتبارات جيوسياسية متعدّدة، يتمثل أوّلها في الخوف من إنهيار النّظام في دمشق وما يتبعه من فقدان روسيا لقاعدتها البحرية في البحر الأبيض المتوسّط والمتواجدة بميناء طرطوس، بالإضافة إلى رغبتها في التّواجد في المنطقة عند إعادة تشكيلها والمشاركة في وضع التّرتيبات الجديدة، فضلًا عن رغبة روسيا في المقايضة مع الولايات المتّحدة الأمريكية حول العديد من القضايا التي تمس مباشرة الأمن القومي الرّوسي.

–يكمن تميُّز إيران في إحتلالها المكانة الجيوبوليتيكية الأبرز بين دول المنطقة لدى روسيا، في تبنّيها لموقف رافض للهيمنة الأمريكية والمعادي لسياساتها في السّاحة الدولية، وهو بهذا يعزّز الهدف الأساسي الذي تسعى روسيا لتحقيقه، وهو التّأسيس لنظام متعدّد الأقطاب تكون روسيا أبرز أقطابه، فضلًا عن سعيها في إيجاد موطأ قدم لها بالمنطقة.

-تعتبر سوريا أهم محاور الإستراتيجية الإيرانية بالمنطقة العربية، لما لها من أهمّية للدّور الإقليمي الإيراني، إذ أنّها تمثّل حليفًا أمنيًا وعسكريًا في مواجهة الضّغوط الأمريكية و الإسرائيلية، كما أنّ لها إمتداد طبيعي مع لبنان يمكّن من تقديم الدّعم لحليفها حزب الله، فسوريا أصبحت ركيزة إيرانية لمواجهة العديد من الملفات.

- إرتبط ثبات السّياسة الخارجية الرّوسية تجاه سوريا بجيوستراتيجية الأحداث التي تشهدها سوريا، فمكانة روسيا وطموحاتها بإستعادة دورها في المنطقة أصبحت على المحك، لأنّ سقوط النّظام السوري سيؤدّي بالتّأكيد إلى تقدم الولايات المتحدة الأمريكية إلى دوائر قريبة تعتبرها روسيا تهديدًا لأمنها القومي، وهذا ما يعني إضعاف دورها.

- تعتبر الأسباب الدّاخلية بمثابة الأسباب الرّئيسية و المباشرة في إندلاع الحراك في سوريا، و تتراوح هذه الأسباب ما بين أسباب سياسية و أخرى إقتصادية، كما أدّى سوء رد فعل النّظام بالشكل العسكري لقمع هذا الحراك إلى زيادة الوضع تعقيدًا.

- بعد الحراك السّوري أصبحت سوريا بحد ذاتها ورقة ضغط إيرانية تساوم بها الغرب حول مشروعها النووي علاوةً على كونها جبهة تدافع فيها عن مشروعها الإقليمي، و في ظل هذه الأهمّية أخذت السّياسة الإيرانية تجاه سوريا أبعادًا مختلفة من أجل تمتين التّحالف و تمكين إيران من التّأثير أكثر على سوريا، خاصّةً في ظل العزلة الإقليمية المفروضة على الطّرفين .

- من خلال الوضع الرّاهن و المعطيات الحالية نجد أنّ الوضع في سوريا يحتمل العديد من السّيناريوهات تتمثّل أبرزها في ثلاث سيناريوهات أساسية، فالأوّل يكمن في إحتمال إستمرار الوضع في سوريا لمدّة أطول خاصّةً بعد التّدخّل العسكري الرّوسي الذي زاد الوضع تعقيدًا، و السّيناريو الثّاني إحتمال سقوط النّظام، أمّا السّيناريو الثّالث فهو إستمرار النّظام و زيادة قوّته، خاصّة في ظل الدّعم الرّوسي الإيراني له، و هذا ما يفسّر أنّ هذا السّيناريو هو الأنسب بالنّسبة لمصالح روسيا و إيران، و كذا التّقارب الرّوسي الإيراني

قائمة المراجع

قـــائـــمـــة الـــمـــراجـــــع

أوّلًا: المراجع باللّغة العربية

أ/ الكتب:

1- آزاد محمد، على، **خلفيات الثورة: دراسات سورية**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

2- الأحوازي، صباح الموسوي، **المشروع الإيراني في المنطقة العربية و الإسلامية**، الأردن: مركز أمية للبحوث و الدراسات الإستراتيجية، دار عمار للنشر و التوزيع، الطّبعة الأولى، 2013.

3- أحمد، يوسف أحمد. و آخرون، **حال الأمة العربية: معضلات التغيير و آفاقه**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

4- أمل، ياسين، **المواقف الإقليمية والدولية وأثرها في الأزمة السورية**، قطر: مركز الرّأي للدّراسات، الدّوحة، 2012.

5- إبتسام، الكتيبي. المانع، صالح. و آخرون، **إلى أين يذهب العرب: رؤية 30 مفكر في مستقبل الثورات العربية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2012.

6- بشارة، عزمي، **سورية: درب الآلام نحو الحرية في التاريخ الرّاهن**، بيروت: المركز العربي للأبحاث، 2013).

7- جيوستي، لويس، **تقويم المنافسة من قبل المنتجين الرئيسيين من خارج مجلس التعاون لدول الخليج العربي: إيران وروسيا وفنزويلا**، بحث منشور في كتاب: "**الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية: التنافس على موارد الطاقة**"، (مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط1، 2008)،

8- جنكياني، يازا، **صراع القوى الدولية في ضوء النّظام العالمي الجديد و دور السّياسة النّووية في رسم الخارطة السّياسية للشّرق الأوسط**، ترجمة: علي مرتضى سعيد، القاهرة: المركز القومي للتّرجمة، الطبعة الأولى، 2011.

9- زين العابدين بشير، **مرتكزات نظام الحكم السّوري (1970-2011) وأثرها في الثورة**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، التقرير الإستراتيجي التّاسع، 2011.

10- دوغين، ألكسندر، **أسس الجيوبولتيكا: مستقبل روسيا الجيوبولتيكي**، ترجمة: عماد حاتم، طرابلس: دار أويا للنشر والتوزيع، 2004.

11 واكيم، جمال، **صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011**، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013.

12- حسن العتيبي، منصور، **السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التّعاون الخليجي1979-2000**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، الطّبعة الأولى، 2008.

13- حسن، حيدر علي، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي**، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2013.

14- **التّوازنات و التّفاعلات الجيوستراتيجية والثّورات العربية**، (الدّوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أفريل 2012.

15- **التّدخّل الرّوسي في الأزمة السورية**"، (تركيا: مركز برق للأبحاث و الدّراسات، 2016.

16- توفيق يوسف الشويري، المدني، **الربيع العربي ...إلى أين ؟ أفق جديد للتّغيير الديموقراطي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطّبعة الأولى، 2011.

17- كاجان، فريدريك، **النّفوذ الإيراني في المشرق العربي و العراق**، سلسلة ترجمات، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية ، مارس 2008.

18- الكيلاني، شمس الدين، **عام على تأسيس الإئتلاف الوطني السوري: بين رهانات الولادة و عسر المهمة**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2014.

19- لوزيانين، س.غ، **عودة روسيا إلى الشّرق الكبير**، ترجمة: هاشم حمادي، بيروت: دار المدى للثّقافة والنّشر، 2012.

20- لويس، وليم، **التوازن العسكري متغير أم ثابت**، بحث منشور في كتاب: **إمتطاء النمر**، ترجمة: عبدالله جمعة الحاج، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات مترجمة، العدد2، 1996.

21- ليستر، تشارلز، **الأزمة المستمرة: تحليل المشهد العسكري في سوريا**، الدّوحة: مركز بروكنجز، ماي 2014.

22- مالك، حربا ، **الثورة السورية (ثورة الكرامة والحرية) الأسباب، التطورات والتداعيات والأفاق المستقبلية**، المؤتمر العلمي الثّاني للخريّجين، معهد البحوث والدراسات، جامعة الدول العربية، 2011.

23- محمد جمال، باروت، **العقد الأخير في تاريخ سوريا: جدلية الجمود والإصلاح**، بيروت: المركز العربي لدراسة السياسات، الطّبعة الأولى، 2013.

24- محمد السعيد، عبد المؤمن، **إيران جمهورية إسلامية أو سلطنة خمنية؟**، القاهرة :الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطّبعة الأولى، 2010.

25- مسلم، طلعت، **التّعاون العسكري العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطّبعة الأولى، 1999.

26- مضر الأمارة، لمى، **الإستراتيجية الرّوسية بعد الحرب الباردة و إنعكاساتها على المنطقة العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2009.

27- مضر الأمارة، لمى، **المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية و تأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990– 2003**، الإمارات العربية: مركز الإمارات للدّراسات و البحوث الإستراتيجية، 2005.

28- ناني، جوليا، **التّنافس على إحتياطيات النّفط في بحر قزوين**، بحث منشور في كتاب، **مصادر الطاقة في بحر قزوين الانعكاسات على منطقة الخليج العربي**، الإمارات العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2001.

29- نيفين، مسعد. محمد، ناجي. و آخرون، **حالة الأمة العربية 2012–2013 مستقبل التّغيير في الوطن العربي مخاطر داهمة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

30- نيفين، مسعد، **صنع القرار في إيران و العلاقات العربية الإيرانية**، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، الطّبعة الأولى، 2001.

31- نير، بومس. آساف، هازاني. و آخرون، "**معضلات إسرائيل بسبب الأزمة السورية: إختيار عدم الإختيار**"، ترجمة عبد الرحمن الحسيني، الأردن، 2014.

32- صبرة، جورج، **تداعيات ما يجري في سوريا و العراق على دول الجوار و الإقليم**، تركيا: مركز أمية للبحوث و الدّراسات الإستراتيجية، إسطنبول، 2014.

33- عزمي، بشارة، **سوريا درب الآلام نحو الحرية: محاولة في فهم التّاريخ الرّاهن**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

34- على حسن، باكير، **قراءة في الموقف الإيراني المستجد من النّظام السّوري**، الدّوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.

35- صالح، أديب، **العلاقات السّورية الرّوسية**"، عمان: دار غيدا للنشر و التوزيع، الطّبعة الأولى،2013.

36- صالح، النعامي، **العقل الإستراتيجي الإسرائيلي: قراء في الثورات العربية واستشراف لمآلاتها**، قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، 2013.

37- قبلان، مروان، **المسألة السورية و إستقطاباتها الإقليمية و الدولية: دراسة في معادلات القوة و الصراع على سورية**، قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة، 2015.

38- ربيع، نصر، **الأزمة السّورية: الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية**"، المركز السوري للبحوث و السياسات، 2013.

39- رضوان، زيادة، **السّلطة و الإستخبارات في سوريا**، رياض الريس للكتب، الطّبعة الأولى، 2013.

40- شيفتسوفا، ليليا، **روسيا بوتين**، ترجمة :بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطّبعة الأولى، 2006.

41- تشوبين، شاهرام، **طموحات إيران النّووية**، ترجمة: بسام شيحا، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2007.

42- غيث، مي، **التّدخّل الرّوسي في سوريا: الأبعاد و السيناريوهات**"، القاهرة: المعهد المصري للدّراسات السياسية و الإستراتيجية، نوفمبر 2015.

ب/ المذكّرات و الرّسائل الجامعية:

1- أكرم، كسّاب، **الأبعاد الإقليمية والدولية للعلاقات السّورية – الرّوسية (2000–2012)**، رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر2014.

2- كمال، أبو شاويش، **ثورة 25 يناير في مصر: أسبابها وانعكاساتها المتوقعة على القضية الفلسطينية**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، 2013.

3- كمال عطية العبد حلس، **أثر المتغيرات الإقليمية على العلاقات الإيرانية المصرية 2005–2012**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر،2013.

4- محمود، الرنتيسي، **السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الرّبيع العربي والقضية الفلسطينية**، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، 2013.

5- عبد الله حجاب، **السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى و الخليج 1979–2011: دراسة في دور المحددات الداخلية، و الخارجية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، 2012.

6- عبد الرّزاق، بوزيدي، **التّنافس الأمريكي الرّوسي في منطقة الشّرق الأوسط دراسة حالة الأزمة السّورية 2010–2014**، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2015.

7- خديجة لعريبي، "**السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**"، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2014.

ج/ الدّوريات:

1- أحمد، دياب، **روسيا و اللّعبة الكبرى في آسيا**، مجلة السياسة الدولية، مصر، العدد 167، 2007.

2- أحمد، دياب، "**تحولات المواقف الغربية تجاه الأزمة السورية**"، مجلة الديمقراطية، (مؤسسة الأهرام، 2016.

3- أحمد المقداد، محمّد، **تأثير المتغيّرات الدّاخلية والخارجية الإيرانية على توجّهات إيران الاقليمية العلاقات الإيرانية–العربية: حالة دراسة**"، دراسات، العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد02، المجلّد 40، 2013.

4- أمجد، جبريل، **السياسة الاسرائيلية اتجاه الثورات العربية: سوريا نموذجا**، مجلة شئون عربية، العدد 154، 2013.

5- أسامة، مخيمر، **الطاقة والعلاقات الروسية مع آسيا**، مجلة السياسة الدولية، (مصر: مركز الاهرامات، المجلد42، العدد 170.

6- بسّام، العسلي، **صراع الأقطاب والحروب الصّغرى**"، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد 97، 2009.

7- "**دوافع مختلفة.. لماذا بدأت الدول الأوروبية في تغيير مواقفها من الأزمة السورية ؟**"، وحدة العلاقات الإقليمية، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، السّنة الرابعة، العدد 357، أكتوبر 2015.

- حارث قحطان، عبد اللّه. مثنى، فائق مرعي، **أهمّية منطقة بحر قزوين في العلاقات الروسية–الايرانية**"، مجلة آداب الفراهيدي، العدد 19، مارس 2014.

8- "**حدود التّدخّل العسكري الرّوسي في سوريا و آفاقه**"، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث و دراسة السّياسات، قطر، سبتمبر 2015.

9- الحمداني، سعد، **العلاقات الروسية– الإيرانية 2003–2010**، مجلة السياسة الدولية، (العدد 21، القاهرة، 2012.

10- حمد السعدون، حميد، **الدور الدولي الجديد لروسيا**، مجلة الدراسات الدولية، العدد 42، العراق، 2009

11- طلال، عتريسي، **التوجهات السياسية الإيرانية نحو العالم العربي**، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 17، 2001.

12- علي، مغاوري شلبي، **الإقتصاد الروسي بين آليات السّوق ورأسمالية الدولة**، مجلة السياسة الدولية، مصر: مركز الاهرامات، العدد 170، ، المجلد 42.

13- يمين، ميشال، **العلاقات الروسية الإيرانية: مشاكل و تطلعات**"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 114 ، أكتوبر 2011.

14- يونس العبيدي، محمد عبد الرّحمان، **روسيا الإتّحادية والبرنامج النّووي الإيراني**، دراسات إقليمية، العراق، العدد 16، 2009.

15- يوسف، أيمن طلال، **روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الدّاخلية و الأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية**، مجلة المستقبل العربي، العدد358 ، ديسمبر 2008.

16- اللاييف، فيض، **إيران القويّة بين مصالح روسيا و هواجس العر**"، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 128، ربيع2008.

17- مازن، جبّور، **الحراك الرّوسي في الأزمة السّورية**، وجهات نظر، مركز دمشق للأبحاث و الدّراسات، سوريا، 13 جانفي 2016)، ص11.

18- **الموقف الإسرائيلي من الثورة السورية ومستجداته**، تحليل السياسات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

19- محجوب، الزويري، **إيران وإتّفاق جنيف تجديد للشّرعية أم إستجابة لتحدّي**، مجلة سياسات عربية، العدد 6، 2014.

20- محمد عباس، ناجي، **الإنكماش: مستقبل الدّور الإقليمي لإيران في المنطقة العربية الثّورات العربية**، السياسة الدولية، العدد 185 ، القاهرة، 2011.

21- محمود، أحمد إبراهيم، **الصناعات العسكرية الروسية: تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية**"، مجلة السياسة الدولية، مصر: مركز الاهرامات، المجلد 42، العدد 170.

22- محمود، خالد وليد، **الأزمة السورية: قراءة في مواقف الدول العربية المجاورة**، تحليل سياسات، قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة، سبتمبر 2015.

23- نومكن، فيتالي "**العلاقات الروسية مع أوربا والولايات المتحدة الامريكية: إنعكاسات على الأمن العالمي**"، سلسلة محاضرات الامارات، ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 99، الطّبعة الأولى، 2006.

24- نصار، وليم، "**روسيا كقوة كبرى**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 20، خريف 2008.

25- سرور، عبد النّاصر، **الصّراع الإستراتيجي الأمريكي–الرّوسي في آسيا الوسطى و بحر قزوين و تداعياته على دول المنطقة 1991–2008**، مجلّة جامعة الأزهر، (غزّة: سلسلة العلوم الإنسانية، العدد1، المجلّد 11، 2009.

26- عبد الله، حارث قحطان. مثنى، فائق مرعي، **أهمية منطقة بحر قزوين في العلاقات الروسية الإيرانية**، مجلة آداب الفراهيدي، العدد 19، العراق، 2014.

27- عبد الشافي، عصام، **عوائق التغير الشامل في السعودية وسوريا**"، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 184، المجلد 46، أفريل 2011.

28- عزت، شحرو، **الصين والشرق الأوسط ملامح مقاربة جديدة**، تقارير، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، جوان 2012.

29- على، آزاد محمد، **خلفيات الثورة**، دراسات سورية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

30- قبلان، مروان، **المعارضة المسلحة السورية: وضوح الهدف وغياب الرؤية**، سياسات عربية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات، العدد 1، ماي 2013.

31- شكري كتن، جورج، **العلاقات الروسية العربية في القرن العشرين وآفاقها**، دراسات إستراتيجية، العدد53، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2001.

د/ الوثائق الرّسمية:

1- دستور جمهورية إيران الإسلامية سنة 1979، المعدّل سنة 1989.

هـ/ الدراسات المنشورة:

1- أبو صالح ثائر، **صراع الإستراتيجيات في سوريا: النظام السياسي في مواجهة الأزمة**، بحث مقدم للمركز السوري، سوريا: المركز السوري للدراسات السياسية، 2012.

2- أسامة، عبد القادر، **مقاربة الثورات العربية والمصالح الأجنبية نموذج "سوريا والبحرين"**، بحث مقدم لنيل شهادة الجدارة في علم الاجتماع، لبنان: الجامعة اللّبنانية، 2013.

و/الجرائد:

1 مصطفى، اللّباد، **مستقبل التّحالف الإيراني السّوري**، صحيفة السفير الكويتية، 29 فيفري 2011.

ز/ مواقع الأنترنت:

1- **الأحزاب الروسية المشاركة في الانتخابات البرلمانية**، تاريخ تصفّح الموقع: 2016/02/25، الرّابط:

http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2011/12/111204_russian_parties.shtml

2- أحمد، عصام، **الشرق الأوسط: محددات الموقف السعودي من الأزمة السورية**، تاريخ زيارة الموقع: 2016/04/23، الرّابط:

http://fekr-online.com/index.php/article/652001

3- أحمد البطنيجي، عبّاد، **قراءة في السياسة الخارجية الإيرانية: محدد القوة**، منبر الحرّية، تاريخ تصفّح الموقع: 2016/03/26، الرّابط:

http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/4488

4- سعود، كابلي، **نظرة تفسيرية للسياسة الروسية: دور النخبة السياسية**، تاريخ تصفّح الموقع: 2016/03/15، الرّابط:

http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=17213

5- **إستهداف سوريا يمهّد لإستهداف روسيا**"، موقع روسيا اليوم، تاريخ تصفح الموقع: 2016/03/27، الرابط:

http://arabic.rt.com/news_all_news/analytics/68929

6- محمد، عبد الرحمن يونس العبيدي، **روسيا و البرنامج النّووي الإيراني**، مجلة دراسات إقليمية، تاريخ تصفّح الموقع: 2016/04/18، الرّابط:

http://regionalstudiescenter.uomosul.edu.iq/page.php?details=30

7- عصام، نعمان، **تداعيات أزمة سوريا على دول الجوار**، موقع العربية، تاريخ تصفّح الموقع: 2015/04/01، الرّابط:

http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/syria/2013/03/16

8- سمير، التقي، **الطريق إلى الثّقب الأسود**، تاريخ تصفّح الموقع: 2016/03/19، الرّابط:

http://www.mushakis.net/?p=6258

9- صبحي، غندور، **سوريا.. أولويّة أمريكية**، مجلة البيان، تاريخ تصفّح الموقع، 2016/03/23، الرّابط:

http://www.albayan.ae/opinions/articles/2015-08-06-1.2430953

10- **نبذة عن العلاقات الروسية السورية**، تاريخ تصفّح الموقع: 2016/03/24، الرّابط:

www.arabic.rt.com

11- نزار، عبد القادر، **روسيا والأزمة السورية: مصالح جيواستراتيجية وتعقيدات مع الغرب**، مجلة الدفاع الوطني، تاريخ تصفّح الموقع: 2016/03/24، الرّابط:

www.lebarmy.gov

12- **المصالح الرّوسية في الشرق الأوسط**"، موقع روسيا اليوم، تاريخ تصفح الموقع: 2016/03/27، الرابط:

http://arabic.rt.com/news_all_news/analytics/68941

14- **موسكو وحلف الناتو...علاقة شائكة**"، موقع روسيا اليوم، تاريخ زيارة الموقع: 2016/03/30، الرّابط:

http://arabic.rt.com/news_all_news/analytics/68885

15- **مراقبون دوليون في سورية**"، موقع روسيا اليوم، تاريخ تصفّح الموقع: 2016/03/90، الرّابط:

http://arabic.rt.com/news_all_news/analytics/68871

16- **السيناريو اليمني لا يصلح لسوريا**، موقع روسيا اليوم، تاريخ تصفّح الموقع: 2016/03/30، الرّابط:

http://arabic.rt.com/news_all_news/analytics/68905

17- آلان، ديليتروز، **دور موسكو في الأزمة السورية، مجموعة الأزمات الدولية**، تاريخ تصفّح الموقع: 2016/03/30، الرّابط:

http://www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/egypt-syria-lebanon/syria/op-eds/deletroz-arabic-crise-syrienne-moscou-peut-jouer-un-meilleur-role.aspx

18- موقع بوابة الأنباء، **دمشق توقع أربعة عقود في مجال الكهرباء**، تاريخ تصفّح الموقع: 2016/03/22، الرّابط:

http://www.anbagate.com/content/30636

19- هيو، نايلور، **الاستثمارات الإيرانية تتدفق على سورية و أهدافها اقتصادية و سياسية**، تاريخ تصفّح الموقع: 2016/03/22، الرابط:

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=439981&issueno=10538#.UsKQBtLuLko

20- المنتدى الإقتصادي السوري، **تسهيلات ائتمانية إيرانية لسوريا بقيمة سبعة مليارات دولار**، تاريخ تصفّح الموقع: 2016/03/22، الرّابط:

http://www.syrianef.org/?p=2013

21- **سورية وثلاثة سيناريوهات مستقبلية**، مركز الجزيرة للدّراسات، تمّ تصفّح الموقع يوم: 2016/04/21، الرّابط:

https://www.alsouria.net/content/

22- نيكولاس، فان دام، **حل الأزمة السّورية و معيقاته**، ترجمة: المترجمون السوريون الأحرار، تمّ تصفّح الموقع يوم: 2016/04/21، الرّابط:

https://freesyriantranslators.net/2012/07/30/

23- عبد الغني، بلوط بن الطاهر، **روسيا تدعم الأسد لإيجاد موطئ قدم لها بالشرق**، مجلّة المجتمع، تم تصفّح الموقع يوم: 2016/04/30، الرّابط:

http://mugtama.com/hot-files/item/30322-2016-02-28-10-42-54.html

ثانيًا: المراجع باللّغة الأجنبية

1/ باللّغة الفرنسية:

a/ Sites web:

1- Ivlev, Léonide, **Russie: le nombre des partis politiques multiplié par 11 en deux ans**", 25/03/2016, le cite:
https://fr.sputniknews.com/actualite/20140604102285598-russie-le-nombre-des-partis-politiques-multiplie-par-11-en-deux-ans/
2- **Partis politiques russes**, 25-03-2016:

http://elections-en-europe.net/partis-politiques/partis-politiques-russes/

2/ باللّغة الإنجليزية:

a/ Books :

1- Brzezinski, Zbigniew, **The Great Chessboard: American Primacy and its Geostrategic Imperatives**, New York, 1997.
2- C. Kuchins, Andrew. and Igor A. Zevelev, **Russian Foreign Policy: Continuity in Change**, The Washington Quarterly, Center for Strategic and International Studies, Winter 2012.

3- Hunter, Shirint, **Iran's Foreign Policy in The Post Soviet Area: Resisting the new international order**, California, prager, 2010.
4- Mankoff, Jeffrey, **Russian Foreign policy: The Return of Great power Politics**", USA: rowman & littlefield publishers, 2012.

5- Yazid, Sayigh," **The Syrian Opposition's Leadership Problem,** Carnegie Middle East Center, Beirut, April ,2013.

b/ Periodicals:

1- Joya, Angela, **Syria and The Arab Spring : The Evolution of The Conflict and The Role of The Domestic and External Factors**, Journal of Politics and International Relations, Turkey: Middle East Studies, Vo 4, No1, July 2012.

2- Kozhanov, Nikolay, **Russian-Iranian Economic Relations: Opportunities and Challenges**, The Maghreb Review, Vol. 37, № 3 – 4, 2012.

3- Kozhanov, Nikolay, **Russia's Relations With Iran: Dialogue Without Commitments** ,Policy Focus 120, June, 2012.

c/ Websites:

1- "**Development of the Russian Federation**", Ministry of Economic, 28/03/2016, at the cite:
http://www.ved.gov.ru/articles/1197
2- Fulton, Will .and Others, **Syria-Iran Foreign Relation**, 22/03/2016, the site:
http://www.irantracker.org/foreign-relations/syria-iran-foreign relations
3- Majid Rafizadeh, "**Iran's Economic Stake in Syria"**, 22/03/2016, the site:
http://mideastafrica.foreignpolicy.com/posts/2013/01/04/irans_economic_stake_in_syria
4- Mona Yacoubian, **Syria's Alliance With Iran**, 21/03/2016, the cite :
http://www.usip.org/publications/syria-s-alliance-iran

الفهرس

الـمـوضـــــوع	الـصّـفـحـة
ملخّص الدّراسة	
شكر و تقديـر	
مـقـدّمـــــــة	أ – ز
الفصل الأوّل: العلاقات الرّوسية الإيرانية: دراسة عامّة	1
المبحث الأول: السياسة الخارجية الروسية	1
المطلب الأوّل: دوائر صنع القرار الخارجي لروسيا	1
أوّلًا: القيادة السّياسية	1
ثانيًا: النّخبة السياسية	3
ثالثًا: الأحزاب السّياسية	5
المطلب الثّاني: مرتكزات السّياسة الخارجية الرّوسية	6
أوّلًا: القدرات الإقتصادية	6
ثانيًا: القدرات العسكرية	10
ثالثًا: المناورات العسكرية الرّوسية	11
المبحث الثّاني: مدخل السياسة الخارجية الإيرانية	12
المطلب الأوّل: محدّدات السياسة الخارجية الإيرانية	12
أوّلًا: المحدّد الأمني	12
ثانيًا: المحدّد الإقتصادي	13
ثالثًا: محدّد الدّور و القوّة	13
المطلب الثّاني: دوائر صنع القرار الخارجي لإيران	14
أوّلًا: مكانة المرشد الأعلى في هرم السّلطة (القائد أو الولي الفقيه)	15
ثانيًا: دور الرّئيس	16
ثالثًا: دور الأحزاب السّياسية	17
رابعًا: دور المؤسّسة العسكرية	17
المطلب الثّالث: مرتكزات السّياسة الخارجية الإيرانية	19
المبحث الثّالث: قراءة في العلاقات الرّوسية الإيرانية	21
المطلب الأوّل: تاريخ العلاقات الرّوسية الإيرانية	21

المطلب الثّاني: ملامح التّقارب الرّوسي الإيراني	24
المطلب الثّالث: دوافع التّقارب الرّوسي الإيراني	26
المطلب الرّابع: العوامل المؤثّرة في التّقارب الرّوسي الإيراني	30
خـلاصــة الـفـصــل	33
الفصل الثّاني: دراسة تحليلية للوضع في سوريا	34
المبحث الأوّل: الواقع الأمني للوضع في سوريا	34
المطلب الأوّل: الحراك في سوريا: الخلفيات و الأبعاد	34
المطلب الثّاني: الأطراف السّورية المؤثّرة في الوضع	38
أوّلًا: النّظام السّوري	38
ثانيًا: المعارضة السّياسية	39
المطلب الثّالث: إنعكاسات الوضع في سوريا على دول الجوار	42
أوّلًا: إنعكاسات الوضع في سوريا على الأردن	42
ثانيًا: إنعكاسات الوضع في سوريا على لبنان	43
المبحث الثّاني: الوضع في سوريا: دراسة في الأسباب	44
المطلب الأوّل: الأسباب السّياسية للوضع في سوريا	44
أوّلًا: شمولية النّظام السّياسي	44
ثانيًا: غياب التّوازن بين السّلطات و هيمنة السّلطة التّنفيذية و شخصنتها	45
ثالثًا: توريث السّلطة	45
رابعًا: الإختناق المؤسساتي	46
خامسًا: قوانين أنظمة الطّوارئ	46
المطلب الثّاني: الأسباب الإقتصادية للوضع في سوريا	47
أوّلًا: تدهور الأوضاع الإقتصادية	47
ثانيًا: إستشراء الفساد	48
المبحث الثّالث: مواقف القوى الإقليمية و الدولية تجاه الوضع في سوريا	50
المطلب الأوّل: مواقف القوى الإقليمية تجاه الوضع في سوريا	50
أوّلًا: موقف إسرائيل تجاه الوضع في سوريا	50
ثانيًا: موقف السّعودية تجاه الوضع في سوريا	52

ثالثًا: موقف تركيا تجاه الوضع في سوريا	54
رابعًا: موقف قطر تجاه الوضع في سوريا	55
خامسًا: موقف إيران تجاه الوضع في سوريا	56
المطلب الثّاني: مواقف القوى الدّولية تجاه الوضع في سوريا	58
أولًا: موقف الولايات المتّحدة الأمريكية تجاه الوضع في سوريا	58
ثانيًا: موقف الإتّحاد الأوروبي تجاه الوضع في سوريا	60
ثالثًا: موقف الصّين تجاه الوضع في سوريا	62
رابعًا: موقف روسيا تجاه الوضع في سوريا	62
خلاصة الفصل	65
الفصل الثّالث: تحليل التّواجد الرّوسي الإيراني في الوضع في سوريا	66
المبحث الأوّل: سوريا بين الإستراتيجية الرّوسية الإيرانية	66
المطلب الأوّل: الإستراتيجية الرّوسية تجاه سوريا	66
المطلب الثّاني: دوافع الإستراتيجية الإيرانية في سوريا	71
أوّلًا: في الجانب الإقتصادي	71
ثانيًا: في الجانب الأمني و العسكري	74
المبحث الثّاني: التّدخّل العسكري الرّوسي في سوريا	75
المطلب الأوّل: دوافع التدخل العسكري الرّوسي في سوريا	76
المطلب الثّاني: موقف إيران من التّدخّل العسكري الرّوسي في سوريا	79
المطلب الثّالث: نتائج التّدخّل العسكري الرّوسي في سوريا	80
المبحث الثّالث: تأثير السّيناريوهات المستقبلية للوضع السّوري على التّقارب الرّوسي الإيراني	82
المطلب الأوّل: سيناريو إستمرار الوضع الرّاهن في سوريا	83
المطلب الثّاني: سيناريو إستمرار النظام السوري (زيادة قوّته)	85
المطلب الثّالث: سيناريو سقوط النّظام السّوري	87
خلاصة الفصل	90
الخاتمة	90
قائمة المراجع	ح - ق
الفهرس	